

مركز دراسات الوحدة العربية

صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية - الروسيّة

نورهان الشيخ



مركز دراسات الوحدة العربية

صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية - الروسية

نورهان الشيخ

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

الشيخ، نورهان
صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية ـ الروسية/ نورهان الشيخ.
١٣٢ ص.
ببليوغرافية: ص ١٣١ ـ ١٣٢.
١. اتخاذ القرارات ـ روسيا. ٢. العلاقات العربية ـ الروسية.
٣. روسيا ـ العلاقات الدولية.
327.47

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون : ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت ـ فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: caus@t-net.com.lb

الطبعة الأولى
بيروت، نيسان/ابريل ١٩٩٨

المحتويات

مقدمة

تعتبر روسيا إحدى الدول الفاعلة في النظام الدولي الراهن. فعلى رغم الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي تعتصرها تظل روسيا إحدى الدول الكبرى ذات المقعد الدائم في مجلس الأمن. وهي الدولة الوريثة للاتحاد السوفياتي، القوة العظمى الثانية في العالم حتى نهاية الثمانينيات، فهي تشغل ٧٦,٥ بالمئة من مساحته، وتعتبر بذلك أكبر دول العالم من حيث المساحة، كما أنها ورثت ٥١ بالمئة من عدد سكانه (١٤٨ مليون نسمة)، وهي بذلك خامس أكبر دولة من حيث عدد السكان. هذا فضلاً عن كونها القوة العظمى الثانية على المستوى العسكري ولديها أكبر قوة تقليدية في أوروبا وآسيا، وأحد راعيي التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي.

وموضوع هذه الدراسة هو عملية صنع القرار في روسيا مع التركيز على طبيعة هذه العملية في ما يتعلق بالقضايا العربية. وهناك مجموعة من الضوابط العامة للاقتراب من هذا الموضوع تتمثل في طبيعة المرحلة الحالية التي تمر بها روسيا والتي يختلط فيها القديم بالجديد، والأزمة التي تمر بها روسيا وتحولها من امبراطورية متعددة القوميات إلى دولة. فالكيان الروسي مر بتجربة نادرة وهي التحول من قوة عظمى إلى دولة عادية، ومن دولة ذات اقتصاد مخطط قائم على المركزية إلى دولة تعتمد على اقتصاد السوق. كما شهدت التحول من نظام سياسي شمولي يسيطر فيه الحزب الشيوعي على مقاليد الأمور إلى نظام ديمقراطي تعددي. هذا إلى جانب ضعف التكامل القومي الذي تعانيه روسيا ذاتها وخطر التفكك والانهيار الذي يتهددها في ظل سعي بعض الجمهوريات إلى الاستقلال الاقتصادي عن السلطة المركزية في موسكو، بل وإلى الاستقلال السياسي أيضاً كما هو الحال في الشيشان.

وفي إطار هذه الضوابط العامة تنطلق الدراسة من عدة مقولات رئيسية:

أولاها: أن الرئيس هو محور عملية صنع القرار في روسيا ومركز الثقل في هذه العملية نظراً لما يتمتع به من سلطات واختصاصات واسعة النطاق تفوق ـ على حد قول بعضهم ـ ما كان يتمتع به قيصر روسيا نفسه.

ثانيتها: محدودية تأثير القوى الداخلية بصفة عامة (الأحزاب، جماعات المصالح، الرأي العام، الصحافة، الكنيسة) بما في ذلك السلطة التشريعية (البرلمان) في عملية صنع القرار.

ثالثتها: أن للغرب بصفة عامة، وللولايات المتحدة بصفة خاصة تأثيراً يعتد به في عملية صنع القرار في روسيا.

رابعتها: تشهد الآونة الأخيرة محاولات لتفعيل الدور الروسي في المنطقة العربية وتنشيط العلاقات الاقتصادية والعسكرية والسياسية العربية ـ الروسية بعد فترة من التراجع النسبي لأهمية الوطن العربي بصفة عامة في أولويات السياسية الروسية، وذلك في ظل الانكفاء الروسي على الداخل والاتجاه الواضح نحو الغرب.

وتسعى الدراسة إلى الوقوف على مدى صحة هذه المقولات، وذلك من خلال خمسة فصول أساسية. يتناول **أولها** التعريف ببيئة صنع القرار في روسيا من حيث الإطار الدستوري، والثقافة السياسية، والتكوين الاجتماعي، والأوضاع الاقتصادية، ويركز **ثانيها** على رئيس الدولة باعتباره محور عملية صنع القرار، وذلك من حيث نشأته وتاريخه السياسي والسلطات التي يتمتع بها، هذا إلى جانب الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٦. أما الفصل **الثالث** فيتناول العوامل الداخلية المؤثرة في عملية صنع القرار ومدى هذا التأثير، ويتضمن ذلك الجهاز التنفيذي (الحكومة)، والسلطة التشريعية (البرلمان)، والنخبة السياسية، والأحزاب، وجماعات المصالح، والرأي العام، والصحافة، والكنيسة. ويتناول الفصل **الرابع** العوامل الخارجية المؤثرة في عملية صنع القرار في روسيا والمتمثلة في التأثير الغربي بصفة عامة، والأمريكي بصفة خاصة، ومحاولة روسيا الحد من هذا التأثير بالاتجاه

الآسيوي خصوصاً نحو الصين، والاقليمي نحو دول الكومنولث. أما الفصل الخامس فيركز على عملية صنع القرار الروسي في ما يتعلق بالقضايا العربية مع الإشارة إلى طبيعة العلاقات العربية ـ الروسية وموضعها في أولويات السياسة الروسية ولدى صانع القرار الروسي. وتختتم الدراسة بمجموعة من الاستخلاصات والنتائج التي انتهت إليها، والخاصة بديناميكية صنع القرار في روسيا، وطريقة التفاعل بين العناصر والمحددات السابقة والأوزان النسبية لكل منها وأدوارها وحدود تأثيرها، مع بعض الملاحظات التي قد يكون من المفيد لصناع القرار العرب في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية أن يسترشدوا بها عند اتخاذ قرارهم بإقامة علاقات مع روسيا في هذه المجالات.

الفصل الأول

التعريف ببيئة صنع القرار في روسيا

تتم عملية صنع القرار في روسيا في إطار بيئة عامة تتضمن أربعة عوامل أساسية وهي: الإطار الدستوري، والثقافة السياسية، والتكوين الاجتماعي، والأوضاع الاقتصادية.

أولاً: الإطار الدستوري

ظلت روسيا محكومة بدستور ١٢ نيسان/ابريل عام ١٩٧٨، حتى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، إلى أن تم تبني الدستور الجديد في ١٢ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٣ بعد إجراء الاستفتاء العام عليه.

ويتكون دستور عام ١٩٩٣ من مقدمة وجزأين أساسيين:

ـ الجزء **الأول**، وهو الأكبر يتضمن أحكام الدستور وذلك في تسعة فصول أساسية، يتناول أولها أسس النظام الدستوري، ويتناول ثانيها حقوق وحريات الإنسان والمواطن، أما ثالثها فيتناول الدولة الروسية، ويركز الفصل الرابع على رئيس الدولة، بينما يركز خامسها على البرلمان بمجلسيه، أما الحكومة فيتم تناولها في الفصل السادس، في حين يتناول الفصل السابع السلطة القضائية، أما الفصل الثامن فيتناول الحكومة المحلية، وأخيراً خصص الفصل التاسع للأحكام الخاصة بتعديل الدستور.

ـ الجزء **الثاني**، وهو عبارة عن تسعة شروط أو تدابير ختامية وانتقالية.

ووفقاً للدستور الروسي لعام ١٩٩٣ فإن روسيا دولة فدرالية ـ ديمقراطية ذات نظام جمهوري، لها عملة واحدة هي الروبل، وعاصمة واحدة هي موسكو، ولغة رسمية واحدة هي الروسية وإن كان من حق

الجمهوريات المكونة لها أن تستخدم لغتها المحلية إلى جانب اللغة الروسية. وهي أيضاً دولة علمانية حيث لا يوجد دين رسمي للدولة[1].

وتتكون روسيا من ٨٩ وحدة موزعة كالآتي: ٢١ جمهورية، و٦ مقاطعات، و٤٩ إقليماً، واثنتان من المدن الفدرالية (هي موسكو، وسان بطرسبرغ)، وإقليم واحد ذو حكم ذاتي (الاقليم اليهودي)، وعشر مناطق ذات حكم ذاتي[2].

وتنفرد الحكومة الفدرالية (المركزية) في روسيا بتولي المهام التالية:

١ ـ رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

٢ ـ وضع السياسة النقدية والائتمانية ونظام الضرائب وطريقة صياغتها وطريقة جبايتها والخطوط العامة لسياسة الأسعار، ووضع الميزانية الفدرالية، وكذلك الأمور الخاصة بالتجارة الخارجية.

٣ ـ رسم السياسة الخارجية للدولة، وتوقيع المعاهدات، وكذلك أمور الحرب والسلام.

٤ ـ الأمور الخاصة بالدفاع والأمن القومي والانتاج الحربي وبيع الأسلحة والمعدات العسكرية.

٥ ـ الأمور المتعلقة بحدود الدولة والدفاع عن إقليمها البري والبحري والجوي.

٦ ـ الأمور الخاصة بالطاقة النووية وأنشطة الفضاء وشبكات المواصلات والاتصالات والسكك الحديد.

٧ ـ إصدار الدستور الفدرالي وتعديله وكذلك القوانين الفدرالية.

أما الأمور الخاصة بالتربية والتعليم والثقافة والصحة والرياضة والتأمينات الاجتماعية فهي من اختصاص السلطتين الفدرالية والمحلية معاً[3].

---

(١) الدستور الروسي، الفصل ١، المادة (١٤) والفصل ٣، المواد (٦٨)، (٧٠) و(٧٥).
(٢) المصدر نفسه، الفصل ٣، المادة (٦٥).
(٣) المصدر نفسه، الفصل ٣، المادتان (٧١) و(٧٢).

ثانياً: الثقافة السياسية الروسية

يمكن الحديث عن الثقافة السياسية الروسية من زاويتين أساسيتين:

أولاهما: أزمة الهوية والبحث عن دور جديد لروسيا. فالروس على مدى أجيال متعاقبة ولقرون لم يعرفوا سوى العيش في ظل امبراطورية كبرى، تسيطر فيها روسيا على جيرانها. كما أن العالم الخارجي اعتاد على معاملة روسيا كامبراطورية. ومن ثم، فإن السؤال المطروح في روسيا منذ انهيار الاتحاد السوفياتي هو: ما هي روسيا؟ وماذا يجب أن تكون دولة أم امبراطورية متعددة القوميات؟ وهنا يمكن التمييز بين اتجاهين: **أحدهما** يرى أن روسيا لا يمكن أن تكون سوى امبراطورية كبرى، وان مصالحها الحيوية مع جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق تحتم الإبقاء على قدر من السيطرة والهيمنة الروسية في تلك المناطق. وهذا الاتجاه يعبر عن غالبية الشعب الروسي. فتوضح استطلاعات الرأي حول هذا الموضوع أن ثلث الشعب الروسي يرى أن انهيار الاتحاد السوفياتي كان «خطأ فادحاً، ما كان يجب أن يحدث»، بل ان يلتسين نفسه، وعلى الرغم من أنه بدا في العديد من المناسبات وكأنه يريد الانفصال التام عن جمهوريات الاتحاد السوفياتي، وكثيراً ما أشار إلى أن روسيا أصبحت «جمهورية مستقلة»، إلا أن القراءة المتأنية لتصريحاته وخطبه توضح أن الاستقلال بالنسبة له لا يعني التحلل من كافة الروابط مع جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، وأنه يؤمن بأهمية وضرورة الحفاظ على قدر من الهيمنة والنفوذ الروسي داخل هذه الجمهوريات، ولكن بشكل غير مباشر وليس من خلال السيطرة المباشرة(٤). والواقع أن هذا الاتجاه الأول قد دعم تصاعد التيار القومي والشيوعي داخل روسيا كما وضح في الانتخابات البرلمانية لعامي ١٩٩٣ و١٩٩٥، بل في الانتخابات الرئاسية في حزيران/يونيو ١٩٩٦. أما الاتجاه **الثاني** فيعبر عن بعض الأصوات التي تتساءل عن أهمية الحفاظ على علاقات وروابط قوية مع جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق وأهمية العودة إلى الامبراطورية الروسية، حيث يرى أصحاب هذا الرأي أن تكلفة هذا المسعى تفوق بكثير العوائد

---

(٤) Dimitri K. Simes, «America and the Post-Soviet Republics,» *Foreign Affairs*, vol. 71, no. 3 (Summer 1992), pp. 78-80.

المرجوة منه، وأنه يجب التخلص والتحلل من أي روابط مع هذه الجمهوريات[٥].

أما الزاوية **الثانية** وهي الثقافة السياسية الروسية تجاه العالم الخارجي، فلقد تأثرت بكون الروس عاشوا على مدى أكثر من ٧٠ عاماً في ظل الحكم الشيوعي الذي فرض حصاراً محكماً على المجتمع الروسي، فأصبح الشك والتردد تجاه كل ما هو قادم من العالم الخارجي سمة غالبة على الروس. ولكن مع انهيار الاتحاد السوفياتي والانفتاح الحادث على العالم الخارجي وبخاصة الغرب والولايات المتحدة، بدأ هذا الاتجاه يتعدل كثيراً حيث وجدنا إقبالاً من جانب المواطنين الروس على السلع، وبخاصة الاستهلاكية، والأزياء (خصوصاً الجينز) المستوردة عموماً، والغربية خصوصاً. ساعد على ذلك النشاط الملحوظ في السياحة من روسيا وإليها، بل إن جملة المبالغ التي أنفقها الروس على السياحة في الخارج عام ١٩٩٤ وحده بلغت ٦,٨ مليار دولار[٦].

ثالثاً: التكوين الاجتماعي لروسيا

تعتبر روسيا دولة متعددة القوميات، وقد جاء نص الدستور في مقدمته معبراً عن ذلك بقوله: «نحن شعب روسيا الفدرالية المتعددة القوميات». ويبلغ عدد سكانها ١٤٨ مليون نسمة، وهي بذلك خامس أكبر دولة من حيث عدد السكان في العالم كما ذكرنا. وينتمي سكانها إلى ١٣٠ جماعة عرقية، يشكل الروس منهم أكثر من أربعة أخماس السكان (١٣٠ مليوناً)، أما الخمس الباقي فينتمي أفراده إلى قوميات وأعراق أخرى أهمها التتر (٥ ملايين)، والأوكرانيون (٤ ملايين)، والشوفاشيون (١,٧ مليون)، واليهود (١,٧ مليون)، والبشكيريون (١,٣ مليون)، والروس البيض (أكثر من مليون واحد)، والموردفيون (أكثر من مليون واحد)[٧]. وغالبية السكان (٧٣ بالمئة)

---

(٥) John A. Armstrong, «Nationalism in the Former Soviet Empire,» *Problems of Communism* (January-April 1992), pp. 131-132.

(٦) *Economist* (29 April 1995), p. 41.

(٧) *Russia Today: Facts and Trends* (Moscow: Russian Information Agency, Novosti, 1995), pp. 8 and 12.

يعيشون في المدن، وأكبر المدن الروسية هي موسكو، وسان بطرسبرغ، ونيزني، ونوفوغورود، ونوفوسيبيرسك، ويكاتيرنبورغ[8].

أما من حيث الديانة، فتعتبر روسيا دولة متعددة الأديان، وقد كفل الدستور في فصله الثاني (المادة ٢٨) حرية الأديان للجميع، وحق أي فرد في اعتناق ما يشاء من الديانات والمعتقدات، وحقه أيضاً في عدم اعتناق أي ديانة. وتقدر نسبة معتنقي الديانات المختلفة في روسيا الاتحادية بحوالى ٤٠ بالمئة، وهناك ٩ آلاف طائفة أو تجمع ديني مسجلة في روسيا تنتمي إلى أكثر من ٤٠ عقيدة وديانة. إلا أن غالبية معتنقي الديانات من المسيحيين، وغالبيتهم من الأرثوذكس. وتوجد في روسيا ٥٠٠٠ كنيسة أرثوذكسية تم بناء معظمها من جديد أو أعيد ترميمه وإصلاحه، وذلك بتمويل من أموال الكنيسة أو من أموال الميزانيات المحلية. كما توجد في روسيا ١٥٠ كنيسة كاثوليكية وحوالى مليونين من البروتستانت[9].

ويشكل المسلمون ثاني الديانات في روسيا من حيث العدد (حوالى ١٩ مليون مسلم). وهناك أكثر من ٨٠٠ مسجد معظمها في بشكيريا، وداغستان، وكاباردا، وبالكاريا، وشمال أوسيتيا، وتترستان، وأنغوشيتيا، والشيشان. كما توجد إدارة دينية لإقليم وسط أوروبا، ويوجد في موسكو دار إفتاء وهي مؤسسة مستقلة مسؤولة عن موسكو وفلاديمير وايفانوفا وكستروما وتولا وتفير ونيزني ونوفوغورود وكالوغا وباروسلفي وكالينغراد وسوتشي[10].

أما البوذية فهي منتشرة في بورياتيا، وكالاميكيا، وتوفا، واركتسك، وتشينا، ولأتباعها حوالى عشر دور عبادة إلى جانب عشر دور عبادة أخرى قيد الإنشاء. كما يوجد في روسيا حوالى ٤٢ تجمعاً يهودياً، يعيش ١٠ بالمئة منهم في موسكو وحدها، وفيها ثلاثة معابد[11].

---

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٦.
(٩) المصدر نفسه، ص ٩٨ ـ ١٠٠.
(١٠) المصدر نفسه، ص ١٠٠ ـ ١٠١.
(١١) المصدر نفسه، ص ١٠١.

ونظراً لهذا التعدد في القوميات والديانات ثارت المخاوف الروسية عقب انهيار الاتحاد السوفياتي من انفراط العقد الروسي كما انفرط العقد السوفياتي من قبل. فمنذ انهيار الاتحاد السوفياتي والجمهوريات ذات الحكم الذاتي والمقاطعات الروسية تحاول الاستقلال الاقتصادي عن السلطة الفدارلية في روسيا، والحصول على استقلال سياسي أكبر، ومن بينها جمهورية شيشينيا، وهي إحدى جمهوريات الاتحاد الروسي المتمتعة بالحكم الذاتي وعاصمتها غروزني. وقد كانت جزءاً من جمهورية الشيشان ـ الانغوش حتى حزيران/يونيو ١٩٩٢ حيث انفصلت أنغوشيا عن شيشينيا. وتبلغ مساحة جمهورية شيشينيا حوالى ١١٣٠٠ كم^{٢} وتقع في شمالي شرق القوقاز. ويبلغ عدد الشيشان في جمهورية الشيشان ـ الانغوش ٦٧٠ ألف نسمة ـ وفقاً لاحصاءات عام ١٩٨٩ ـ ويمثل هذا العدد حوالى ٨١ بالمئة من الشيشان في جمهورية روسيا الاتحادية، بينما يعيش ٦,٥ بالمئة من الشيشان في جمهورية داغستان، أما النسبة الباقية (١٢,٥ بالمئة) فموزعة في أنحاء روسيا.

وينتمي الشعب الشيشاني إلى طائفة الشعوب الايبروقوقازية ولغتهم تنتمي إلى الطائفة نفسها، وهي خليط من الكلمات العربية والفارسية والتركية والروسية والجورجية. وهم مسلمون سنة على المذهبين الحنفي والشافعي، ويغلب عليهم الطابع الريفي الجبلي إذ يعيش ٦٧ بالمئة منهم في المناطق الريفية والجبلية. وهم من أكثر الشعوب محافظة على الطابع القومي داخل روسيا، ولهم تاريخ طويل من المقاومة ضد محاولات السيطرة الروسية، وقد خاضوا غير حرب لنيل استقلالهم منها تلك التي قادها الشيخ منصور أوشومرا في أواخر القرن الثامن عشر، وكذلك حركة المقاومة التي قادها الشيخ شامل ابتداء من عام ١٨٣٤، والتي استمرت حوالى ربع قرن وانتهت بهزيمة الشيخ شامل عام ١٨٥٩. ولقد تكررت الوثبات والانتفاضات وحالات التمرد الشيشانية، ومنها ما حدث عامي ١٨٧٧ و١٨٧٨. وعقب الثورة البلشفية عام ١٩١٧ أعلن الشيشان استقلالهم ودخلوا في مواجهة مع الجيش الأحمر في عامي ١٩٢٠ و١٩٢١ انتهت بهزيمتهم وإحكام القبضة السوفياتية عليهم. وفي عام ١٩٤٤ أمر ستالين بتشتيت الشعب الشيشاني في الجمهوريات السوفياتية الأخرى بسبب اتهامهم بالتعاون مع القوات الألمانية، وتم حل جمهورية الشيشان ـ الانغوش عام ١٩٤٦. وفي عام ١٩٥٧ سمح للشيشان بالعودة إلى

موطنهم الأصلي، وأعيد تأسيس جمهورية الشيشان ـ الانغوش[١٢].

وفي عام ١٩٩١، وقبيل انهيار الاتحاد السوفياتي، أعلن الرئيس الشيشاني جوهر دوداييف انفصال جمهوريته عن الاتحاد السوفياتي، كما رفض توقيع اتفاقية الاتحاد الروسي عام ١٩٩٢. واستحوذ على الأسلحة والمطارت التي كانت موجودة في الشيشان، وشرع في تأسيس جيش نظامي وتجهيزه بالأسلحة الحديثة. كما وضع دستوراً كأساس تشريعي جديد للجمهورية الشيشانية. ولم يكن من الممكن أن تسمح روسيا بانفصال شيشينيا واستقلالها، ليس فقط خوفاً من أن تكون شيشينيا هي أولى حبات العقد الروسي التي إذا استقلت انفرط العقد بأكمله وأقدمت الجمهوريات الأخرى على إعلان استقلالها، ولكن أيضاً للتداخل الجغرافي بين روسيا وشيشينيا، وللموقع الاستراتيجي لهذه الأخيرة كمدخل لروسيا إلى البحر الأسود. هذا فضلاً عما تتمتع به تلك الجمهورية من موارد وثروات طبيعية ومعدنية ضخمة منها النفط، والغاز الطبيعي، كما أن فيها صناعات مهمة تشمل مصانع تكرير النفط، وصناعة البتروكيمياويات، والصناعات الكيميائية والغذائية. ولكن، مع انشغال يلتسين في ترسيخ دعائم نظامه في مواجهة السلطة التشريعية نظراً للمشاكل والتحديات الداخلية التي كانت تواجهه في تلك الفترة، تم تأجيل قرار اقتحام غروزني إلى الحادي عشر من كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٩٤. وعلى عكس ما كان يتوقعه القادة الروس من سرعة الاستيلاء على غروزني، وهو ما عبر عنه وزير الدفاع الروسي السابق بافيل غراتشيف بقوله: «سننجز محاصرة الشيشان خلال يومين، وسننجز عملية الاستيلاء على غروزني ومن بها خلال ساعتين»، دامت الحرب أكثر من عشرين شهراً وأودت بحياة ١٠٠ ألف من العسكريين والمدنيين من الجانبين الروسي والشيشاني[١٣].

---

(١٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد السيد سليم، «التعريف بالشعب الشيشاني،» في: محمد السيد سليم، محرر، **المشكلة الشيشانية: أصولها وآفاقها**، أوراق آسيوية؛ ١ (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٥)، ص ١ ـ ٥.

(١٣) عبد الملك خليل، «قرار غزو الشيشان... بداية مسيرة الآلام،» **الأهرام**، ٢/١١/١٩٩٧.

وعلى رغم إصدار يلتسين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ مرسوماً يقضي بالانسحاب الكامل للقوات الروسية من شيشينيا، إلا أن هذا لا يعني اعتراف روسيا باستقلال شيشينيا، أو أن المشكلة الشيشانية قد تمت تسويتها. فهذا المرسوم لاقى معارضة وانتقادات عنيفة من جانب المعارضة الروسية التي رأت أنه يعطي أعلى درجات الاستقلالية لشيشينيا ومن ثم يمهد لتفكيك الاتحاد الروسي كما تفكك الاتحاد السوفياتي من قبل، على الرغم من أن هذا المرسوم لم يشر إلى استقلال شيشينيا على الإطلاق، وهو ما يعني ضمناً عدم اعتراف روسيا باستقلالها، وأن سحب القوات الروسية لا يعني منحها الاستقلال أو تغيير وضعها بالنسبة لروسيا، كذلك فإن معاهدة السلام الموقعة بين الجانبين في الثاني عشر من أيار/مايو ١٩٩٧، والتي وصفها يلتسين بأنها «وثيقة تاريخية تنهي مجابهة استمرت ٤٠٠ سنة» وتمهد لإقامة نمط جديد من العلاقات بين الطرفين، لم تتضمن نصاً صريحاً باستقلال الشيشان. كما أن الاتفاق المؤقت للسلام في الشيشان والذي وقعه الكسندر ليبيد سكرتير الأمن القومي الروسي في خريف عام ١٩٩٦ قد نص صراحة على تأجيل البت في قضية استقلال شيشينيا حتى سنة ٢٠٠١، وسحب القوات الروسية من شيشينيا قبل ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، أي قبل إجراء الانتخابات العامة الشيشانية، والتي أجريت بالفعل وفاز فيها أصلان مسخادوف.

من ناحية أخرى، يلاحظ في التكوين الاجتماعي في روسيا ازدياد نسبة العنف، وعدم الاستقرار في المجتمع الروسي، وارتفاع مستوى الجرائم خصوصاً تلك التي ترتكب ضد الأجانب بهدف الاستيلاء على ما معهم من أموال. وقد بلغ عدد الجرائم في عام ١٩٩٤ أكثر من مليونين و٤٠٠ ألف جريمة. هذا إلى جانب سلسلة الانفجارات والاغتيالات التي حدثت ومنها الانفجار الذي وقع في مترو موسكو في حزيران/يونيو ١٩٩٦، والانفجاران اللذان وقعا في حافلات نقل عامة في تموز/يوليو من العام نفسه، واغتيال نائب وزير العدل الروسي أناتولي ستيبانوف، والطبيب الشخصي لرئيس الوزراء الروسي تشيرنوميردين في أيار/مايو ١٩٩٦، وكذلك اغتيال عمدة مدينة زيكوفسكي شرق موسكو فيكتور موسولوف، ومحاولة اغتيال المرشح لمنصب نائب عمدة موسكو فاليري شانتسيف في حزيران/يونيو ١٩٩٦. وفي

البداية ربط كثير من المحللين بين الانفجارات والاغتيالات والانتخابات الرئاسية، ورأوا أنها أعمال عنف ذات أهداف سياسية، إلا أن هذه الأعمال لم تتوقف بانتهاء الانتخابات الرئاسية حيث تعرض رئيس الوزراء الروسي تشيرنوميردين لمحاولة اغتيال في آب/أغسطس ١٩٩٦. كما تتابعت سلسلة الانفجارات في محطات القطار والحافلات العامة. ويبدو أن العنف والجريمة أصبحا سمة ـ وإن كانت دخيلة ـ للمجتمع الروسي.

رابعاً: الأوضاع الاقتصادية في روسيا

تعتبر روسيا أكبر دول العالم من حيث المساحة (١٧,٠٧٥ مليون كم٢). وهذه المساحة الشاسعة غنية بالثروات الطبيعية والمعدنية. فروسيا فيها ٢٢٠ مليون هكتار من الأراضي الزراعية موزعة على إحدى عشرة منطقة اقتصادية، وفيها أيضاً ١٢٠,٠٠٠ نهر يبلغ طول كل منها ١٠كم فأكثر، معظمها محلية وأهمها نهر الفولغا. كما ان فيها حوالى مليوني بحيرة عذبة ومالحة أهمها بحيرة بايكال التي تعد أكبر بحيرة عذبة في العالم[١٤].

هذا فضلاً عن الثروات المعدنية التي تزخر بها روسيا. فهي تنتج ١٧ بالمئة من الانتاج العالمي من النفط، و٢٥ ـ ٣٠ بالمئة من الانتاج العالمي من الغاز الطبيعي، و٦ بالمئة من الانتاج العالمي من الفحم، ١٧ بالمئة من الحديد، و١٠ ـ ٢٠ بالمئة من المعادن الأخرى مثل النحاس والنيكل والزنك والفضة والبلاتينيوم والكوبلت والذهب وغيرها[١٥].

ولكن على الرغم من هذه الثروات الطبيعية والمعدنية كلها شهدت الأوضاع الاقتصادية في روسيا تدهوراً حاداً في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي. تلك الأزمة الاقتصادية ترجع بجذورها إلى فترة ما قبل الانهيار، والتي اعتقد يلتسين أن الطريقة الوحيدة للتغلب عليها هو التحول إلى الرأسمالية دفعة واحدة (One Shot) أو ما يسمى بـ «العلاج بالصدمة» (Shock Therapy). ففي خطابه أمام مجلس نواب الشعب الروسي (البرلمان) في ٢٨

(١٤) *Russia Today: Facts and Trends*, pp. 11-12, 25 and 75.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٨ ـ ٩.

تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ أكد يلتسين أهمية هذا التحول السريع والذي تضمن: تخفيض الميزانية، وتحرير الأسعار، وإصلاح النظام الضريبي، وخصخصة الزراعة والصناعة. كما عبر يلتسين عن رغبته في الانضمام إلى المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، وذلك من أجل الحصول على المساعدات اللازمة لنجاح عملية التحول. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ بدأ يلتسين بالفعل في تنفيذ هذه السياسة يساعده في ذلك إيغور غيدر، وزير الاقتصاد والنائب الأول لرئيس الوزراء ومنفذ سياسة الاصلاح(١٦).

وفي تموز/يوليو ١٩٩٢ صدر المرسوم الرئاسي بخصخصة مشروعات الدولة كلها باستثناء القليل منها. وقد بدأت بالفعل المرحلة الأولى من برنامج الخصخصة عام ١٩٩٢ عندما قامت الحكومة بتوزيع صكوك على المواطنين بدون مقابل (قيمة الصك الاسمية ١٠ آلاف روبل) يمكن استخدامها في شراء أسهم في المؤسسات المملوكة للدولة التي ستتم خصخصتها، أو استثمار هذا الصك في البنوك أو بيعه والحصول على قيمته نقداً. أما المرحلة الثانية من برنامج الخصخصة فتهدف الحكومة من خلالها إلى بيع حصصها في الشركات المملوكة لها نقداً من خلال مزادات علنية تعقد لهذا الغرض. وقد بدأت هذه المرحلة في عام ١٩٩٥ بعد أن كان مقرراً لها أن تبدأ في تموز/يوليو ١٩٩٤. ويرجع ذلك إلى عدة عقبات لعل أهمها: تأخر الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى، ومعارضة رئيس لجنة أملاك الدولة آنذاك ـ الجهة المشرفة على تنفيذ الخصخصة ـ لبيع حصص الدولة في بعض القطاعات المهمة مثل النفط، والصناعات العسكرية، والثروة المعدنية للمستثمرين الأجانب باعتبار ذلك يمثل تهديداً للأمن القومي الروسي. وعلى رغم قيام الرئيس الروسي بإقالة رئيس لجنة أملاك الدولة في نهاية عام ١٩٩٤، وتعيين نائبه بدلاً منه، إلا أن تنفيذ المرحلة الثانية ظل دون المستوى المطلوب خلال النصف الأول من عام ١٩٩٥ وخصوصاً في ضوء ضعف سوق الأسهم والسندات الروسية.

---

(١٦) Marshall I. Goldman, «Yeltsin's Reforms: Gorbachev II?,» *Foreign Policy*, no. 88 (Fall 1992), pp. 80-81 and 87.

وفي إطار محاولة الحكومة تنشيط عملية الخصخصة وزيادة فاعليتها أصدر يلتسين في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٥ قراراً يتم بموجبه فتح الباب أمام المستثمرين الأجانب والروس ـ بما في ذلك البنوك وغيرها ـ لتقديم قروض للحكومة مقابل تملك حصص في الشركات التي تعتزم الدولة خصخصتها، وذلك في ما يعرف بنظام القروض مقابل الحصص. ويتم ذلك من خلال مزادات تعقد لهذا الغرض، وقد تم الإعلان عن قائمة شملت ١٦ شركة من الشركات الكبرى في مجالات متطورة مثل النفط والمعادن والصناعات العسكرية والنقل وصناعة الأخشاب والورق. وقد تباينت الآراء حول نظام القروض مقابل الحصص إلا إن الممارسة الفعلية أكدت نجاح هذا النظام الجديد في عملية الخصخصة حيث ساعد على إنعاش برامج الخصخصة خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٥، وارتفعت حصيلة العائدات التي تحققت من جرائه. وتشير التقديرات الرسمية إلى أن عدد الشركات التي تمت خصخصتها في روسيا بلغ ١٢٢ ألف شركة منذ بدء برامج الاصلاح الاقتصادي في عام ١٩٩٢ وحتى نهاية عام ١٩٩٥[(١٧)].

ومن ناحية أخرى، انضمت روسيا إلى صندوق النقد الدولي في حزيران/يونيو ١٩٩٢ بعد تبنيها الفعلي لاقتصاد السوق. وتجدر الإشارة إلى أن الشروط التي عادة ما يضعها الصندوق لتقديم قروض لروسيا والمتمثلة في: إقامة اقتصاد سوق مستقر، والحد من التضخم، وخفض العجز في الميزانية، وتحسين القدرة التحصيلية للضرائب، وتسهيل الاجراءات أمام الاستثمار، هذه الشروط تعتبر من أهداف السياسة الاقتصادية الروسية. إلا أن التشدد والصعوبة ينبعان من اشتراط إتمام ذلك قبل منح القروض، مثل اشتراط خفض العجز في الميزانية إلى ٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لمنح روسيا قرضاً قيمته ٦٠٠ مليون دولار في آب/أغسطس ١٩٩٢، وكذلك اشتراط خفض التضخم إلى نسبة لا تتجاوز ٧ بالمئة شهرياً لمنح روسيا قرضاً قيمته ١,٥٠٠ مليون دولار في آذار/مارس ١٩٩٤[(١٨)]. وهدد

---

(١٧) *Russia Today: Facts and Trends*, pp. 83-84.

(١٨) *Keesing's Record of World Events:* (August 1992), p. 39057, and (April 1994), p. 39969.

الصندوق في تموز/يوليو ١٩٩٦ بتأجيل تسليم روسيا دفعة شهر تموز/يوليو من القرض البالغ قيمته ١٠,٢ مليار دولار والممنوح لها في آذار/مارس ١٩٩٦ إلى حين التغلب على مشكلة الضرائب. ويعادل هذا القرض ضعف مديونية روسيا المستحقة للصندوق، ويعتبر أضخم قرض من نوعه تحصل عليه دولة في العالم (بعد المكسيك) وذلك منذ تأسيس الصندوق.

إلا أن هذه السياسة الاصلاحية التي اتبعها يلتسين لم تكلل في مجملها بالنجاح لما لها من آثار وانعكاسات سلبية أهمها:

١ ـ أدت هذه السياسة إلى عجز في الميزانية بلغ ٤٨,٧ تريليون روبل في عام ١٩٩٥، أي ما يعادل ٢,٩ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي مقابل ١٠,٤ بالمئة عام ١٩٩٤. وقد قامت الدولة بتمويل هذا العجز من خلال طبع المزيد من النقود، فخلال عام ١٩٩٢ قام البنك المركزي الروسي بإصدار نقود تعادل ٤٠ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي[١٩]، وهو ما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم في الشهر إلى ١٧,٤ بالمئة في عام ١٩٩٣؛ وحوالى ١٨ بالمئة عام ١٩٩٥، كما بلغ معدل التخضم السنوي عام ١٩٩٥ حوالى ١٣١ بالمئة. وارتفعت الأسعار لمعظم السلع حوالى ٤٠ مرة، وبعض السلع تضاعفت أسعارها أكثر من ١٠٠ مرة[٢٠].

٢ ـ انهيار سعر صرف الروبل، ففي بدايات عام ١٩٩٢ كان الدولار يعادل ١٨٠ روبلاً. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ كان الدولار الواحد يعادل ٣٨٥٠ روبلاً[٢١]. ووصل في أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ إلى حوالى ٥٤٠٠ روبل للدولار.

٣ ـ تدهور مستويات المعيشة والاختلال في توزيع الدخل والثروة. فعلى حين ظهرت طبقة من الأغنياء، فإن غالبية الشعب الروسي تعاني الفقر وانخفاض مستويات المعيشة نتيجة للتضخم وارتفاع الأسعار وعجز قطاعي الزراعة والصناعة عن انتاج السلع والمواد الغذائية اللازمة لإشباع الاحتياجات

---

(١٩) *Economist* (10 April 1993), p. 27.

(٢٠) *Economist:* (27 March 1993), p. 27, and (11 March 1995), p. 30, and *World Today*, vol. 49, no. 4 (April 1993), p. 65.

(٢١) *Economist* (21 January 1995), p. 33.

المحلية. ففي عام ١٩٩٤ كان ٢١ بالمئة (٣١ مليوناً) من الشعب الروسي يعيشون تحت خط الفقر بدخل شهري ١٤٥,٥٠٠ روبل (٤٤ دولاراً). وعلى الرغم من كون هذه النسبة أقل من مثيلاتها عام ١٩٩٣، والتي بلغت ٣١ بالمئة إلا أن هذا الانخفاض لا يعكس تحسناً في مستويات المعيشة حيث إنه على الرغم من وجود أفراد فوق خط الفقر من الناحية النظرية إلا أنه من الناحية الفعلية هم تحت هذا الخط، وذلك نتيجة لارتفاع الأسعار والتضخم والتأخر في دفع مرتبات الموظفين. وقد أدى هذا إلى أن أصبح الكثيرون عاجزين عن شراء ما يسد احتياجاتهم اليومية، بل إن العديدين منهم وجدوا أنفسهم مضطرين إلى بيع أثاث منازلهم للحصول على احتياجاتهم الضرورية[٢٢].

٤ ـ ارتفاع نسبة البطالة، فخلال عام ١٩٩٢ تضاعف عدد العاطلين عن العمل من ٤٨٤,٦٠٠ في كانون الثاني/يناير إلى ٩٨١,٦٠٠ في كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه. وفي عام ١٩٩٤ وصل عدد العاطلين إلى ١,٥ مليون وارتفع إلى ٢,١ مليون عام ١٩٩٥، أي أن ٣ بالمئة من قوة العمل الروسية هي عاطلة عن العمل[٢٣].

ونتيجة لهذه الآثار السلبية كلها، وعقب الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٣، والتي عبر فيها الشعب الروسي عن رفضه لهذه السياسة واستيائه من الأوضاع الاقتصادية، حيث لم يحظ «خيار روسيا» والذي يمثل التيار الاصلاحي سوى على ١٥,٤ بالمئة، قامت الحكومة الجديدة برئاسة فيكتور تشيرنوميردين بتبني برنامج إصلاحي تدريجي أكثر اعتدالاً.

(٢٢) *Economist* (29 April 1995), p. 41.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٤١، و *Economist* (6 February 1993), p. 30.

الفصل الثاني

رئيس الدولة

النظام المعمول به في روسيا في ظل دستور ١٩٩٣ هو نظام رئاسي. فرئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ويتم انتخابه لمدة أربع سنوات، وذلك بالاقتراع العام السري المباشر. ويشترط ألا يقل عمره عن ٣٥ سنة، ولا يجوز إعادة انتخابه لأكثر من مدتين متتاليتين، كما أنه لا يوجد سن للتقاعد[١]. ورئيس الجمهورية الروسية هو بوريس يلتسين، وفي ما يلي نبذة عن نشأته وتاريخه السياسي والسلطات المخولة له.

أولاً: نشأته وتاريخه السياسي

ولد يلتسين عام ١٩٣١ من أسرة ريفية في مدينة يكاتيرنبورغ في منطقة الأورال. وعمل كمهندس معماري حتى أصبح المدير العام لمصنع للمباني الجاهزة في عام ١٩٦٣.

ولقد انضم يلتسين إلى الحزب الشيوعي في عام ١٩٦١ وتصعد في مناصبه حتى عينه بريجنيف سكرتيراً أول للحزب الشيوعي في مقاطعته سفير دلوفسك عام ١٩٧٦. ومنذ ذلك الحين أخذ يلتسين في اكتساب شعبية واسعة نظراً لما قام به من اصلاحات وما قدمه من خدمات لمقاطعته (تمهيد طرق جديدة، وتوفير وسائل مواصلات مثل المترو، . . . الخ). وكان أول سكرتير للحزب في مقاطعة يتحدث إلى الجماهير عبر التلفزيون بانتظام ويتبادل الحوار مع طوائف الشعب كافة من طلبة ومثقفين وعمال، ويلتقي بهم ليجيب عن أسئلتهم واستفساراتهم، وعادة ما كان يستخدم المواصلات العامة في سفره

(١) الدستور الروسي، الفصل ٤، المادة (٨١).

وتنقله. كل هذا أكسب يلتسين قاعدة شعبية عريضة نظراً لما مثله هذا من خروج على الصورة التقليدية لزعامات الحزب الشيوعي، والتي كانت منعزلة عن الجماهير. وفي نيسان/ أبريل ١٩٨٥ انتقل يلتسين إلى موسكو حيث واصل عمله السياسي إلى أن عين سكرتيراً أول للحزب الشيوعي لمدينة موسكو في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥، ثم أصبح بعد ذلك عضواً في المكتب السياسي للحزب. وكان لأسلوب يلتسين المذكور في التعامل مع الجماهير، ومحاربته للفساد والامتيازات، وكذلك تأييده لسياسة المصارحة التي اتبعها غورباتشوف وحرية الرأي والتعبير أثر بالغ في تنامي شعبيته. وقد كان هناك حادثتان اكسبتا يلتسين تعاطفاً شعبياً واسع النطاق: **أولاهما** في عام ١٩٨٧ حين أتهم غورباتشوف في اجتماع للجنة المركزية للحزب الشيوعي، بأنه يتلاعب بسياسة البيرويسترويكا والغلاسنوست ولا يقوم باصلاحات حقيقية. وقد أعتبر ذلك تمرداً من جانب يلتسين لم يسبق أن حدث منذ عهد لينين، وانتهى باستبعاد يلتسين من منصبه كسكرتير أول للحزب في مدينة موسكو، كما استبعد من عضوية المكتب السياسي. أما **الثانية** فكانت في المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي في حزيران/ يونيو ١٩٨٨ حيث طالب يلتسين باصلاح النظام السياسي السوفياتي، وقدم برنامجاً من أجل التحول الديمقراطي للحزب الشيوعي. وعلى رغم الرفض والاستنكار الذي قوبل به هذا الطلب من جانب المؤتمر إلا أنه أكسب يلتسين شعبية واسعة خصوصاً ان المؤتمر كان مذاعاً عبر التلفزيون[٢]. كما حظي بشعبية واحترام داخل التيار الاصلاحي الليبرالي حتى تم انتخابه في عام ١٩٨٩ عضواً في مجلس نواب الشعب الروسي الذي تولى رئاسته عام ١٩٩٠. وكان لاستقالته من الحزب الشيوعي في تموز/ يوليو ١٩٩٠ بعد ما يقرب من ثلاثين عاماً من العمل به دور مهم في زيادة شعبيته وبروزه كأحد دعائم التيار الاصلاحي في مواجهة التيار الشيوعي وتيار البيرويسترويكا. وفي حزيران/ يونيو ١٩٩١، وقبل انهيار الاتحاد السوفياتي، تم انتخاب يلتسين في انتخابات تنافسية مباشرة كرئيس لجمهورية روسيا الاتحادية، حيث فاز بـ ٥٧ بالمئة من الأصوات في

---

(٢) Dmitry Mikheyev, *Russia Transformed* (Indiana: Hudson Institute, 1996), pp. 53-61.

الجولة الأولى، ومتقدماً بفارق كبير على منافسه نيكولاي ريجكوف رئيس الوزراء السوفياتي السابق، والمدعوم من الحزب الشيوعي.

وقد كان لانتخابه المباشر من جانب الشعب دور كبير في تنامي شعبيته في مواجهة غورباتشوف، خصوصاً مع الدور الذي لعبه في مقاومة المحاولة الانقلابية التي وقعت ضد غورباتشوف في آب/اغسطس ١٩٩١. يضاف إلى هذا أن تأييده لاستقلال روسيا عن الاتحاد السوفياتي، وللاتجاهات الليبرالية والتحول إلى اقتصاد السوق وتحديه الصريح والمعلن للحزب الشيوعي السوفياتي قد دعم من شعبيته ونفوذه، وخصوصاً أنه يتمتع بشخصية قوية، وأعطى انطباعاً في الفترة التي تلت انهيار الاتحاد السوفياتي مباشرة بأنه الذي سيقود البلاد إلى الديمقراطية والرخاء الاقتصادي.

وما إن انهار الاتحاد السوفياتي، وحصلت روسيا على استقلالها، وبدأت الآثار السلبية لبرنامج يلتسين الاقتصادي والاجتماعي في الظهور حتى أخذت شعبيته في الانخفاض التدريجي، وبخاصة بعد موقفه في صراعه مع البرلمان ولجوئه إلى القوة لحسم هذا النزع حيث قام بضرب البرلمان بالمدافع وسجن معارضيه (حسبولاتوف وروتسكي) بتهمة إثارة الاضطرابات العامة وذلك في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، هذا فضلاً عن إدمانه الخمر وتدهور حالته الصحية بعد إصابته بأزمتين قلبيتين في عام ١٩٩٥.

ثانياً: الانتخابات الرئاسية (حزيران/يونيو ـ تموز/يوليو ١٩٩٦)

ظهر هذا الانخفاض النسبي في شعبية يلتسين في الانتخابات الرئاسية الأخيرة في حزيران/يونيو ١٩٩٦ حيث اضطر إلى خوض جولة ثانية فيها لعدم حصوله على الأغلبية المطلوبة في الجولة الأولى. وتعتبر هذه الانتخابات نقطة تحول في التاريخ الروسي باعتبارها أول انتخابات على رئاسة الجمهورية بعد تحلل الاتحاد السوفياتي وصدور دستور عام ١٩٩٣، كما أنها عبرت عن كل التيارات السياسية الموجودة في روسيا. وقام المرشحون العشرة الذين تنافسوا في الجولة الأولى بطرح القضايا المختلفة التي تعبر عن الرأي العام. فإلى جانب الرئيس يلتسين وزيوغانوف زعيم الحزب الشيوعي الروسي، كان هناك ثمانية من المرشحين الذين عكسوا مختلف الاتجاهات السياسية وواقع المجتمع الروسي، وهم:

ـ الكسندر ليبيد: ويبلغ من العمر ٤٦ عاماً، ويحظى بشعبية كبيرة في القوات المسلحة ولدى قطاع لا بأس به من الشعب. وهو يدعو إلى إقامة دولة قوية ولكن دون تطلعات توسعية أو عدوانية.

ـ غريغوري يافلنسكي: وهو أصغر المرشحين سناً، وزعيم كتلة يابلوكو، ويمثل الخط الاصلاحي المعتدل. وهو ينتقد الشيوعيين والسلطة الحالية أيضاً ويقترح برنامجاً للانتقال إلى الرأسمالية ولكن بتوجه اجتماعي واضح، كما أنه يعارض الحرب في الشيشان.

ـ فلاديمير جيرونوفسكي: زعيم الحزب الديمقراطي الليبرالي ذو التوجه القومي والداعي إلى إحياء الامبراطورية الروسية.

ـ سفياتوسلاف فيودروف: وهو جراح عيون، وعمل مدير معهد عمليات الجراحة الدقيقة في العيون ورئيساً لجمعية الصداقة الروسية ـ البريطانية. ودعا برنامجه إلى «الرأسمالية الشعبية».

ـ ميخائيل غورباتشوف: الرئيس السوفياتي السابق. وقد قاد حملته الانتخابية تحت شعار الرفض الكامل للسلطة الحالية وللشيوعيين، ودعا إلى قيام «دولة اجتماعية» والحد من الصلاحيات الواسعة للرئيس ونقل جزء منها إلى البرلمان، كما وعد بإكمال الاصلاحات التي بدأها.

ـ مارتن شاخوم: وهو اسم جديد في عالم السياسة الروسية. وينحدر من أصل لاتفي. وكان قد اشترك في تأسيس مؤسسة «الاصلاح» مع الأكاديمي ستانيسلاف شاتالين صاحب النظريات الليبرالية في الاقتصاد.

ـ يوري فلاسوف: بطل العالم الأسبق في رفع الأثقال، وكان أول نائب في البرلمان السوفياتي يهاجم علناً جهاز المخابرات «كي.جي.بي». وتنقل بين مختلف الأحزاب والكتل المعارضة، واستقر أخيراً في «الحركة الوطنية الروسية» التي تطرح شعارات مناوئة للغرب والشيوعية معاً.

ـ فلاديمير برنيتسالوف: اسم جديد أيضاً في الساحة السياسية الروسية، وهو بليونير يمتلك أكبر شركات الأدوية والمستحضرات الطبية.

وتنقل أثناء حملته الانتخابية في موكب سيارات من أحدث الموديلات داعياً إلى التصويت له وإلى حزبه الاشتراكي[٣].

وعلى الرغم من وجود هؤلاء المرشحين إلا أنهم واقعياً كانوا خارج المنافسة التي تركزت بين يلتسين وغينادي زيوغانوف زعيم الحزب الشيوعي. وقد ولد زيوغانوف عام ١٩٤٤ في قرية مورينو في منطقة الأورال، وتولى منصب زعيم الحزب الشيوعي في المنطقة؛ ثم تدرج حتى وصل إلى زعامته في موسكو عام ١٩٩٠. ولقد وجه زيوغانوف خطابه في حملته الانتخابية إلى كبار السن والفقراء والعاطلين الذين يعانون التضخم وانخفاض القدرة الشرائية للروبل وتقلص الخدمات الطبية والعلاجية المجانية. وقارن باستمرار بين الحقوق الاجتماعية التي كان يتمتع بها المواطن الروسي في ظلم حكم الحزب الشيوعي والوضع الراهن. كما قارن بين الدور القيادي الذي كان يلعبه الاتحاد السوفياتي على المستوى العالمي، وتآكل هذا الدور الآن.

في مواجهة ذلك، استخدم يلتسين الأدوات المتاحة أمامه كلها في معركته الانتخابية. فبحكم موقعه كرئيس للدولة أصدر سلسلة من المراسيم لدفع المرتبات المحجوبة عن العاملين لأشهر. من ناحية أخرى، كانت أجهزة الإعلام الرسمية تعمل في واقع الأمر لصالحه، كما طرح يلتسين نفسه في صورة جديدة، فنظم مهرجانات للشباب بهدف اجتذابهم إليه حيث يمثلون قوة انتخابية يعتد بها (١٣ بالمئة من اجمالي الناخبين)، بل إنه شاركهم الرقص في هذه المهرجانات كنوع من الرد على الأصوات التي شككت في صحته وقدرته على تحمل أعباء الرئاسة، وخصوصاً بعد اصابته بأزمة قلبية مرتين. على صعيد آخر، نجح يلتسين في الإعلان عن حل لمشكلة الشيشان ووقع إطاراً للتفاهم بشأنها، كما نجح في الحصول على تأييد مجموعة كومنولث الدول المستقلة والصين له، هذا فضلاً عن التأييد المعلن والصريح من جانب الولايات المتحدة له وتفضيلها لفوزه.

وقد أجريت الجولة الأولى للانتخابات يوم الأحد ١٦ حزيران/ يونيو ١٩٩٦ ، وتميزت بالإقبال الكبير من جانب الناخبين على صناديق الاقتراع

---

(٣) الحياة، ١٥/٦/١٩٩٦.

حيث بلغت نسبة من أدلوا بأصواتهم حوالى ٧٢ بالمئة (٧٦ مليون ناخب من إجمالى ١٠٦ ناخبين). ولقد أبرزت النتائج فوز كل من يلتسين وزيوغانوف بأعلى نسبة من الأصوات ٣٤,٨٢ بالمئة و٣٢,١٣ بالمئة على التوالي، تلاهما ليبيد بنسبة ١٤,٧١ بالمئة، ثم يافلنسكي ٧,٤١ بالمئة، يليه جيرونوفسكي بنسبة ٥,٨٤ بالمئة. أما باقي المرشحين فحصلوا على ما لا يتجاوز ١ بالمئة (انظر الجدول رقم (٢ ـ ١)[٤].

الجدول رقم (٢ ـ ١)

نتائج الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية الروسية (حزيران/يونيو ١٩٩٦)

م	المرشح	النسبة المئوية التي حصل عليها من الأصوات
(١)	بوريس يلتسين	٣٤,٨٢
(٢)	غينادي زيوغانوف	٣٢,١٣
(٣)	الكسندر ليبيد	١٤,٧١
(٤)	غريغوري يافلنسكي	٧,٤١
(٥)	فلاديمير جيرونوفسكي	٥,٨٤
(٦)	سفياتوسلاف فيودروف	٠,٩٣
(٧)	ميخائيل غورباتشوف	٠,٥١
(٨)	مارتن شاخوم	٠,٣٦
(٩)	يوري فلاسوف	٠,٢
(١٠)	فلاديمير برنيتسالوف	٠,١٦

وتوضح نتائج الجولة الأولى التقارب الشديد بين يلتسين وزيوغانوف، بل تقدم زيوغانوف على يلتسين في ٤٢ دائرة من أصل ٨٩ دائرة. ويعكس هذا مدى الانخفاض الواضح في شعبية يلتسين وفي درجة التأييد لسياسته. فقد كان جزءاً من التأييد لزيوغانوف يرجع إلى رفض النظام الحالي في روسيا وسياسته التي أدت إلى تدهور اقتصادي واجتماعي. إن هذه النتائج في واقع الأمر كانت بمثابة هزيمة ليلتسين وسياسته، إلا أنها أثارت، من ناحية أخرى، الخوف لدى الكثيرين، وخصوصاً لدى التيار الاصلاحي من عودة

(٤) *International Herald Tribune*, 18/6/1996.

الشيوعية. وهو ما حاول يلتسين استغلاله في استعداده للجولة الثانية. فقام بتعيين الكسندر ليبيد مستشاراً لشؤون الأمن القومي، وأكد أنه يعتبر ليبيد خليفته المرجح في الانتخابات الرئاسية المقبلة عام ٢٠٠٠، وذلك في محاولة لاجتذاب مؤيدي ليبيد (١٤,٧١ بالمئة). كما أعلن جيرونوفسكي صراحة تفضيله ليلتسين حيث قال «بالنسبة إلي وإلى حزبي، يلتسين هو الأفضل لأنه يمثل الحرية»[٥]. واستطاع يلتسين بالفعل الفوز في الجولة الثانية التي أجريت في ٣ تموز/ يوليو ١٩٩٦ حيث حصل على ٥٣,٧ بالمئة من الأصوات مقابل ٤٠,٤١ بالمئة لزيوغانوف.

إلا أن فوز زيوغانوف بـ ٤٠ بالمئة من الأصوات، وفوز الحزب الشيوعي بالنسبة الأكبر من مقاعد الدوما في الانتخابات البرلمانية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ يعتبران انتصاراً للحزب الشيوعي، ويوضح هذا الانقسام في المجتمع الروسي بين القطاعات الجديدة التي ارتبطت بالسياسات الاصلاحية ليلتسين وتلك القطاعات الأخرى من المجتمع التي تعاني الآثار السلبية لهذه الاصلاحات وتدفع ثمنها.

ثالثاً: حالته الصحية

يعاني يلتسين ضيقاً في صمامات القلب منذ كان في التاسعة عشرة من عمره، إلا أن حالته الصحية تدهورت بشكل واضح في السنوات الأخيرة لعدة عوامل أهمها تعاطيه كميات كبيرة من الخمر. وقد انعكس ذلك على أدائه لمهامه الرئاسية فلوحظ تغيبه لفترات، بل اعتذاره عن بعض الاستقبالات الرسمية. وفي تموز/ يوليو وتشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥ أصيب بأزمتين قلبيتين كما أصيب بأزمة قلبية خلال الفترة التي تخللت دورتي الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٦، وقد كانت هذه هي الرابعة من نوعها. وأصبح إجراء عملية جراحية له أمراً ملحاً وضرورياً، وقد تم إجراء العلمية بنجاح في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦، واستعاد يلتسين نشاطه وأصبح في صحة جيدة.

---

(٥) الأنباء، ١٥/٦/١٩٩٦.

رابعاً: صفاته ونمطه في اتخاذ القرار

يتميز يلتسين بالحيوية والإقدام والاستقلالية والقدرة على تحمل المسؤولية والصراحة والوضوح. وهو وإن اعتمد على العديد من مصادر المعلومات عند اتخاذ قرار ما إلا أنه عادة ما ينفرد باتخاذه دون التأثر بمن حوله. فهو لا يقرر إلا ما يمليه عليه عقله، كما أنه يتميز بالحزم والقدرة على غلق باب المناقشة ووضع حد للجدل الدائر حول أي موضوع، وذلك باتخاذ قرار بشأنه. وعند اتخاذه للقرار فلا مجال لإعادة التفكير فيه أو العدول عنه ويكون شغله الشاغل هو كيفية تنفيذ هذا القرار ومواجهة المشاكل التي تكتنف تنفيذه(٦).

خامساً: سلطاته

يعتبر الرئيس هو مركز الثقل في النظام السياسي الروسي ومحور عملية صنع القرار فيه، ويتضح ذلك من السلطات الواسعة النطاق المخولة له بمقتضى دستور ١٩٩٣. فهو الذي يمثل الدولة في الداخل والخارج، وهو الذي يحدد الخطوط العريضة واتجاهات السياسة الداخلية والخارجية، وله حق تعيين رئيس الوزراء وتعيين نواب رئيس الوزراء والوزراء وعزلهم. ومن حقه حل الحكومة ككل إذا رأى ذلك ضرورياً. هذا إلى جانب أنه هو الذي يقوم بتعيين رئيس البنك المركزي وقضاة المحاكم العليا، ومنها المحكمة الدستورية، وكذلك ممثليه في أنحاء الدولة. وهو الذي يشكل مجلس الأمن القومي ويرأسه، ويقر السياسة الدفاعية للدولة، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة الروسية. كما أن له الحق في الدعوة إلى إجراء انتخابات أو استفتاء عام، وكذلك اقتراح تعديل الدستور، واقتراح القوانين. وهو الذي يقوم بإعلان الأحكام العرفية في حالة تعرض روسيا للعدوان أو لأي تهديد مفاجىء، وإعلان حالة الطوارىء في البلاد. وهو الذي يدير المفاوضات ويقوم بتوقيع المعاهدات الدولية. وله حق تعيين وعزل الممثلين الدبلوماسيين لروسيا لدى الدول والمنظمات الدولية، وهو أيضاً الذي يتلقى أوراق اعتماد الدبلوماسيين الأجانب(٧).

(٦) Mikheyev, *Russia Transformed,* pp. 47-52 and 72-75.

(٧) الدستور الروسي، الفصل ٤، المواد (٨٠)، (٨٣) و(٨٦) ـ (٨٨).

الفصل الثالث

العوامل الداخلية
المؤثرة في عملية صنع القرار

تتضمن العوامل الداخلية المؤثرة في عملية صنع القرار في روسيا كل القوى الفاعلة والمؤثرة في الساحة السياسية الروسية وأهمها: الجهاز التنفيذي المعاون للرئيس يلتسين (الحكومة)، والبرلمان، والنخبة السياسية، والأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، والرأي العام، هذا إلى جانب الصحافة والكنيسة. ويغلب على هذه القوى الضعف ومحدودية التأثير في عملية صنع القرار، وذلك في ظل هيمنة الرئيس والسلطات الواسعة التي يتمتع بها في ظل دستور عام ١٩٩٣. وفي ما يلي إشارة إلى هذه القوى ودورها في عملية صنع القرار.

أولاً: الجهاز التنفيذي (الحكومة)

١ ـ تكوينها

تتألف الحكومة من رئيس الوزراء ونوابه والوزراء. ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين رئيس الوزراء، ويشترط في هذا موافقة الدوما، كما أنه ينفرد بعزل وتعيين الوزراء. وحتى الآن فإن الجهاز التنفيذي يأتي أساساً من تيارين وهما تيار الاصلاحيين الراديكاليين وتيار الوسط. فخلال العامين التاليين على انهيار الاتحاد السوفياتي احتل الاصلاحيون الراديكاليون المواقع الحساسة في عملية صنع القرار وجاءوا على قمة النخبة التنفيذية حيث عمل إيغور غيدر كقائم بأعمال رئيس الوزراء، وجاء معظم النواب الأول لرئيس الوزراء والوزراء من التيار الاصلاحي.

ولكن ما إن بدأت الآثار السلبية لسياسة غيدر الاصلاحية في الظهور

وتصاعدت حدة الانتقادات له ولسياسته وتياره الاصلاحي حتى بدأ يلتسين في زيادة اعتماده على تيار الوسط. فقام بتعيين تشيرنوميردين في منصب رئيس الوزراء وذلك في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢. وعلى الرغم من أن تشيرنوميردين ينتمي إلى يمين الوسط وهو أكثر اعتدالاً إلا أنه من الناحية الفعلية لم يستطع العدول تماماً عن سياسة «العلاج بالصدمة»، وإن حاول التدرج فيها والحد من آثارها السلبية. ولقد ظل تشيرنوميردين يحتل منصبه كرئيس للوزراء منذ عام ١٩٩٢ وتمت إعادة تعيينه في منصبه بعد الانتخابات الرئاسية الأخيرة في حزيران/ يونيو ـ تموز/ يوليو ١٩٩٦. وقد أقر مجلس الدوما هذا التعيين وبأغلبية كبيرة حيث حصل على تأييد ٣١٤ صوتاً ضد ٨٥ صوتاً وامتناع ٣ عن التصويت. وفي خطابه أمام البرلمان أكد تشيرنوميردين أن المرحلة القادمة من الاصلاحات الاقتصادية ستركز على رفع مستوى المعيشة للمواطنين ومضاعفة الاستثمار(١).

ولقد تم إجراء بعض التغييرات في الحكومة، فتم تعيين مصرفي شاب هو فلاديمير بوتانين رئيس المصرف الروسي «أرنيكسيمبنك» نائباً أول لرئيس الوزراء والمسؤول عن الشؤون الاقتصادية. كما عين الكسندر ليفسيتش كبير المستشارين الاقتصاديين للرئيس يلتسين نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للمالية. وأصبح المستشار السياسي السابق فيكتور أليوشين نائباً أول لرئيس الوزراء والمسؤول عن الشؤون الاجتماعية، وعين ألكس بولشاكوف الخبير في الصناعة العسكرية نائباً أول لرئيس الوزراء والمسؤول عن الصناعة. هذا في حين خرج من الحكومة فلاديمير كادانيكوف، النائب الأول لرئيس الوزراء وممثل لوبي الصناعة الثقيلة ذي النفوذ الضخم.

من ناحية أخرى، احتفظ يفغيني بريماكوف بوزارة الخارجية. وكان بريماكوف قد عمل مديراً لوكالة الاستخبارات الخارجية «External (SVR) Intelligence Service» منذ إنشائها عام ١٩٩١. وهو يتحدث العربية وخبير في شؤون الشرق الأوسط، وكان له دور بارز أثناء أزمة الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١). وقد تم تعيين بريماكوف كوزير للخارجية في كانون الثاني/ يناير

(١) **الأهرام**، ١/٨/١٩٩٦.

١٩٩٦ ليحل محل أندريه كوزيريف الذي عمل كوزير للخارجية منذ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠ وحتى كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦. وكان كوزيريف قد انتقد بشدة من جانب القوميين والشيوعيين في البرلمان نتيجة سياسته «الموالية للغرب»، بل أنه انتقد من جانب يلتسين نفسه نتيجة سياسته تجاه الأزمة في البوسنة وعدم قدرته على إيجاد دور أكبر وأكثر فعالية لروسيا وبخاصة في تسوية الأزمة(٢). كما احتفظ أناتولي كوليكوف بمنصبه كوزير للداخلية. وكان كوليكوف قد تولى منصبه هذا في تموز/ يوليو ١٩٩٥ وذلك بعد قيام يلتسين بعزل وزير الداخلية السابق فيكتور إيرين لإخفاقه في مواجهة أزمة الرهائن المحجوزين في بادينوفسك حيث تسلل المقاتلون الشيشان حوالى ٧٠ ميلاً داخل الأراضي الروسية وقاموا باحتجاز ٢٠٠٠ رهينة من الروس لمدة أسبوع(٣). كذلك احتفظ إيغور روديونوف بمنصبه كوزير للدفاع. وكان روديونوف قد عمل رئيساً لأكاديمية أركان القوات المسلحة الروسية، وهو من أنصار الكسندر ليبيد سكرتير الأمن القومي السابق (تموز/يوليو - تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦)، وكان قائداً للقوات السوفياتية في القوقاز عام ١٩٨٩ عندما هاجمت هذه القوات مظاهرة سلمية مؤيدة للديمقراطية في تبليس عاصمة جورجيا، وقد أقيل من منصبه بعد هذا الحادث، ولكن تحقيقاً أجري في ما بعد أبرأه من التهم الموجهة إليه(٤).

وقد تولى روديونوف منصبه كوزير للدفاع في تموز/ يوليو ١٩٩٦ بعد تزكية الكسندر ليبيد له لدى الرئيس يلتسين. وكان يلتسين قد عزل وزير الدفاع الأسبق بافيل غراتشيف في الفترة بين الجولتين الأولى والثانية للانتخابات الرئاسية في حزيران/ يونيو ١٩٩٦. وقد شغل غراتشيف هذا المنصب منذ عام ١٩٩١ وبعد عزله عين الجنرال ميخائيل كوليسنيكوف كقائم بأعمال وزير الدفاع إلى أن تم تعيين روديونوف في تموز/ يوليو ١٩٩٦(٥). واحتفظ بمنصبه أيضاً كل من أوليغ دافيدوف، نائب رئيس الوزراء ووزير العلاقات الاقتصادية الخارجية

---

(٢) *Keesing's Record of World Events* (January 1996), pp. 40909-40910.

(٣) *International Herald Tribune*: 1/7/1995, and 2/7/1995.

(٤) الأهرام، ١٨/ ٧/ ١٩٩٦.

(٥) *International Herald Tribune*, 21/6/1996.

والمشرف على المفاوضات المتعلقة بالدين الخارجي لروسيا، والكسندر زافيريوخا نائب رئيس الوزراء والمسؤول عن الزراعة. وأسند إلى فيتالي أنياتينكو منصب نائب رئيس الوزراء علاوة على رئاسة جهاز الإعلام الحكومي ومنصبه كرئيس لوكالة أنباء «ايتارتاس» الرسمية.

وفي ما يلي التشكيل الوزاري في آب/اغسطس ١٩٩٦، والذي أعقب الانتخابات الرئاسية في حزيران/يونيو - تموز/يوليو ١٩٩٦:

رئيس الوزراء

- فيكتور تشيرنوميردين

النواب الأول لرئيس الوزراء

- فلاديمير بوتانين المسؤول عن الاقتصاد.
- فيكتور أليوشين المسؤول عن الشؤون الاجتماعية.
- الكس بولشاكوف المسؤول عن الصناعة.

نواب رئيس الوزراء

- الكسندر ليفسيتش	نائب رئيس الوزراء ووزير المالية.
- أوليغ دافيدوف	نائب رئيس الوزراء ووزير العلاقات الاقتصادية الخارجية.
- فلاديمير بابيتشيف	نائب رئيس الوزراء ورئيس الجهاز الحكومي.
- فيتالي أنياتينكو	نائب رئيس الوزراء لشؤون الإعلام.
- الكسندر زافيريوخا	نائب رئيس الوزراء لشؤون الزراعة.
- فاليري سيروف	نائب رئيس الوزراء لشؤون العلاقات مع مجموعة كومنولث. الدول المستقلة.
- أوليغ لوبوف	نائب رئيس الوزراء لشؤون العلوم والتكنولوجيا.

الوزراء

- يفغيني بريماكوف	وزير الخارجية
- أناتولي كوليكوف	وزير الداخلية
- إيغور روديونوف	وزير الدفاع

- يفغيني ايسين وزير الاقتصاد
- الكسندر ليفسيتش وزير المالية
- فيكتور خليستون وزير الزراعة
- فالنتين كوفاليوف وزير العدل
- سيرجي شويغو وزير الطوارىء
- فيتشيسلاف ميخايلوف وزير القوميات
- فيكتور ميخايلوف وزير الطاقة الذرية
- غينادي ميليكيان وزير العمل
- نيكولاي تساخ وزير النقل
- أفيم باسين وزير الإعمار
- فلاديمير بولجاك وزير الاتصالات
- فلاديمير كينيليف وزير التدريب المهني
- زينوفي باك وزير الصناعة العسكرية[٦].

وفي ١١ آذار/مارس ١٩٩٧ أصدر يلتسين مرسوماً يقضي بتقليص عدد نواب رئيس الوزراء والوزراء وإلغاء وزارات وتقليص عدد هيئات السلطة الفدرالية، وذلك دون إقالة الحكومة حيث ظل رئيس الوزراء فيكتور تشيرنوميردين في منصبه. وقد جاء هذا التعديل نتيجة ضعف أداء الحكومة وعجزها عن مواجهة قضايا حساسة مثل التأخر المتكرر في دفع الرواتب، وتدهور مستويات المعيشة مما أدى إلى عدم الرضى والاستياء الشعبي. ومن ثم جاء هذا التعديل بهدف إعادة تنظيم وهيكلة الحكومة لجعلها أكثر مرونة وأكثر قدرة على التعامل مع هذه المشاكل. وقد احتفظ أناتولي تشوبايس النائب الأول لرئيس الوزراء والمسؤول عن الشؤون المالية والاقتصادية بمنصبه. وكان تشوبايس قد عمل مديراً للديوان الرئاسي، وذلك عقب الانتخابات الرئاسية حيث قاد الحملة الانتخابية ليلتسين وحصل على دعم المؤسسات المالية له ومن بينها مؤسسات يهودية. وقد تم تعيينه نائباً أول لرئيس الوزراء في آذار/مارس ١٩٩٧ قبل صدور المرسوم الرئاسي ببضعة أيام، وعين فالنتين يوماشيف مديراً للديوان الرئاسي. ويبلغ تشوبايس من

---

(٦) السياسة، ١٦/٨/١٩٩٦.

العمر ٤١ عاماً ويعتبر أحد أبرز الأقطاب الراديكالية الداعية إلى الاقتصاد الحر وبيع ممتلكات الدولة. وكان رئيساً «للجنة الخصخصة» التي تم تحت إشرافها تحويل ما يقرب من ثلاثة أرباع الصناعات الروسية إلى القطاع الخاص. وهو زميل يغور جيدر مهندس سياسة الإصلاح وعضو في حزبه ويحظى بتأييد واسع من جانب الغرب. وكان له دور كبير في عملية صنع القرار أثناء مرض يلتسين. وقد قوبل تعيين تشوبايس نائباً أول لرئيس الوزراء بالرفض والاستنكار وخصوصاً من جانب القوى المحافظة حيث وصفه رئيس مجلس الدوما بأنه «تحدٍ لكل روسيا»، وأنه «سيزيد من حدة المواجهة» بين فروع السلطة. كما صرح زيوغانوف زعيم الحزب الشيوعي بأن تشوبايس «مكروه من السياسيين والمواطنين على حد سواء» وتوقع أن يؤدي تعيينه ـ الذي اعتبره إهانة للشعب ـ إلى تدهور الأوضاع(٧).

ومن العناصر الشابة التي دخلت الحكومة الجديدة أيضاً موريس نيمتسوف الذي عين نائباً أول لرئيس الوزراء والمسؤول عن الشؤون الاجتماعية وما يسمى بـ «الاحتكارات الطبيعية»، أي الغاز والنفط والماس، إضافة إلى العلاقات مع الأقاليم، وذلك ليعزز الجناح الإصلاحي المعتدل ويوازن الإصلاحي الراديكالي أناتولي تشوبايس أو على حد تعبير فلاديمير جيرينوفسكي زعيم القوميين «لقص جناح تشوبايس». ويبلغ نيمتسوف من العمر ٣٨ عاماً وهو حاصل على الدكتوراه في الفيزياء، وبزغ اسمه في عالم السياسة الروسية عام ١٩٩١ حينما عينه يلتسين ممثلاً له في منطقة «نيجني نوفوغورود»، وانتخب محافظاً للمقاطعة بأغلبية ساحقة وأجرى عدداً من الاصلاحات هناك. ولقد تضاربت ردود الفعل تجاه تعيين نيمتسوف، فعلى حين رحب تشوبايس بالقرار رأى رئيس كتلة «بيتنا روسيا» الحكومية سيرجي بيليايف أن نيمتسوف «أثبت قدرته على إجراء الإصلاحات» ولكنه «سيفقد الكثير كسياسي» حيث كان يعتبر أحد أقوى المرشحين في الانتخابات الرئاسية القادمة، وانضمامه للحكومة سيحمله مسؤولية قراراتها التي قد لا تلقى قبولاً شعبياً كبيراً(٨).

---

(٧) الحياة، ١٢/٣/١٩٩٧.

(٨) الحياة، ١٨/٣/١٩٩٧.

وفي تموز/يوليو ١٩٩٧ حدث تطوران في الجهاز التنفيذي تجدر الإشارة إليهما. **أولهما**، هو إقالة وزير العدل فالنتين كوفاليوف من منصبه بسبب فضيحة أخلاقية وتعيين سيرجي ستيباشين وزير الأمن السابق بدلاً منه. **وثانيهما**، تعيين تاتيانا ابنة الرئيس يلتسين الصغرى مستشاراً له. وتبلغ تاتيانا من العمر ٣٧ عاماً وقد درست في كلية الرياضيات والسيبرنيتيكا في جامعة موسكو، وعملت في إعداد البرامج الكومبيوترية ثم تفرغت لتربية ابنها غليب من زوجها الثاني. وقد قوبل هذا التعيين بانتقادات شديدة حيث إنه من غير المألوف أن تلعب النساء دوراً في الحياة السياسية الروسية، بل إن محاولة الرئيس السوفياتي السابق ميخائيل غورباتشوف كسر هذا التقليد وظهوره مع زوجته كان مدعاة لتذمر الكثيرين. وتتمتع تاتيانا بنفوذ كبير على والدها، وتلعب دوراً مهماً في الحياة السياسية الروسية وخصوصاً منذ الانتخابات الرئاسية في حزيران/يونيو - تموز/يوليو ١٩٩٦، ويقال إنها كانت وراء تعيين تشوبايس - وهو على علاقة حميمة بها - مديراً للديوان الرئاسي، ثم نائباً أول لرئيس الوزراء.

٢ - اختصاصاتها

مهمة الحكومة تنفيذية في الأساس حيث تتمثل أهم اختصاصاتها في تقديم الميزانية الفدرالية للدوما، والعمل على تنفيذ السياسة الداخلية المالية والائتمانية، وكذلك السياسات الموضوعة في مجالات الثقافة والعلوم والتعليم والصحة وغيرها من المجالات، هذا إلى جانب السياسة الخارجية للدولة[٩]. فالحكومة هي مجرد جهاز معاون للرئيس الذي يقوم بتعيين الوزراء وعزلهم دون ما حاجة إلى إبداء أسباب ذلك، وليس للحكومة أي سلطات في مواجهته، وتأثيرها يقتصر على مجرد إبداء الرأي والمشورة التي قد يأخذ بها الرئيس، وقد لا يأخذ.

(٩) الدستور الروسي، الفصل ٦، المادتان (١١٠) و(١١٤).

ثانياً: السلطة التشريعية (البرلمان)

١ ـ تكوينه

يتكون البرلمان الروسي (Federal Assembly) من مجلسين هما:

ـ مجلس الفدرالية (The Federation Council):

وهو المجلس الأعلى ويتكون من ١٧٨ عضواً، اثنان عن كل وحدة من الوحدات الـ ٨٩ المكونة للدولة.

ـ مجلس الدولة (State Duma):

وهو المجلس الأدنى ويتكون من ٤٥٠ عضواً يتم انتخابهم لمدة أربع سنوات، نصفهم (٢٢٥ عضواً) عن طريق الانتخاب الفردي في الدوائر الانتخابية، والنصف الآخر (٢٢٥ عضواً) عن طريق التمثيل النسبي والانتخابات بالقائمة الحزبية بحد أدنى ٥ بالمئة لكي يتم تمثيل الحزب في البرلمان. ويشترط ألا يقل سن المرشح لعضوية الدوما عن ٢١ سنة. ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الفدرالية والدوما. وكل من المجلسين ينتخب رئيساً له وعدداً من اللجان، وتصدر قرارات كل منهما بأغلبية الأصوات[١٠].

٢ ـ اختصاصاته

يتولى المجلس الأعلى (مجلس الفدرالية) الأمور المتعلقة بالفدرالية، ومنها حدود الدولة واستخدام القوات المسلحة خارج روسيا، والموافقة على إعلان الرئيس للأحكام العرفية وحالة الطوارىء في البلاد[١١]. أما المجلس الأدنى (الدوما) فهو المسؤول عن الموافقة على التعيينات التي يقوم بها الرئيس لرئاسة الوزراء، وكذلك لرئاسة البنك المركزي. وهو الجهاز التشريعي الأساسي الذي يتولى عملية صنع القوانين، فمقترحات القوانين سواء من جانب الرئيس أو أعضاء الدوما تقدم لمجلس الدوما، فإذا ما وافق عليها تمرر إلى

---

(١٠) المصدر نفسه، الفصل ٥، المواد (٩٥) ـ (٩٧) و(١٠١).

(١١) المصدر نفسه، الفصل ٥، المادة (١٠٢).

مجلس الفدرالية لمراجعتها خلال ٥ أيام، فإذا وافق عليها، أو لم يتم رفض مشروع القانون خلال ١٤ يوماً يعتبر مجلس الفدرالية موافقاً عليه، ويرسل بعد ذلك لرئيس الجمهورية للموافقة عليه ونشره خلال مدة لا تتجاوز ١٤ يوماً. وفي حالة اعتراض الرئيس على مشروع القانون تلزم موافقة ثلثي أعضاء المجلسين لتمريره[١٢].

٣ ـ العلاقة بين الرئيس والسلطة التشريعية

يتمتع الرئيس بسلطات واسعة في مواجهة الدوما. فللرئيس حق حل مجلس الدوما والدعوة لإجراء انتخابات جديدة[١٣]. وفي هذه الحالة يكون على الرئيس تحديد موعد إجراء هذه الانتخابات بحيث يتم تشكيل الدوما الجديد وبدء عمله في فترة لا تتجاوز أربعة شهور من تاريخ حله. كما أنه لا يجوز حل الدوما خلال السنة الأولى من انتخابه، وكذلك في فترة إعلان حالة الطوارىء أو الأحكام العرفية[١٤].

كما أن الرئيس يتمتع بحصانة ولا يجوز اتهامه إلا في حالة الخيانة العظمى أو الجرائم الخطيرة التي ترتكب ضد الدولة وبعد إجراءات معقدة يتم اتخاذها. فمجلس الفدرالية (المجلس الأعلى) هو صاحب الحق في توجيه الاتهام للرئيس، وذلك بعد تأكيد المحكمة الدستورية العليا ووجود أدلة على ارتكابه ما هو متهم به وبأن إجراءات الاتهام صحيحة. أما بالنسبة للدوما (المجلس الأدنى) فإن قراره باتهام الرئيس لا يمر إلا بأغلبية ثلثي أعضاء الدوما، وبناء على رأي لجنة خاصة يكونها الدوما. وتجب موافقة مجلس الفدرالية على الاتهامات الموجهة من الدوما في غضون ثلاثة أشهر وإلا اعتبرت مرفوضة[١٥].

كما أن الدور الرقابي للدوما على سلطات الرئيس وعلى الحكومة لا يمثل قيداً حقيقياً عليها. فعلى سبيل المثال، يمكن للدوما أن يعلن سحب

---

(١٢) المصدر نفسه، الفصل ٥، المادتان (١٠٣) و(١٠٧).
(١٣) المصدر نفسه، الفصل ٤، المادة (٨٤).
(١٤) المصدر نفسه، الفصل ٥، المادة (١٠٩).
(١٥) المصدر نفسه، الفصل ٤، المادة (٩٣).

الثقة من الحكومة وذلك بالأغلبية البسيطة، إلا أن الرئيس من حقه رفض قرار الدوما، وإذا عاد الدوما وعبر عن عدم ثقته في الحكومة في خلال ثلاثة أشهر، ففي هذه الحالة يمكن للرئيس إعلان حل الدوما أيضاً وليس فقط الحكومة(١٦). وفي حين تلزم موافقة الدوما على ترشيح الرئيس لمنصب رئيس الوزراء، فإن الدستور يعطي للرئيس الحق في حالة رفض الدوما ترشيح الرئيس للمرة الثالثة بأن يقوم بتعيين رئيس الوزراء وحل الدوما والدعوة لانتخابات جديدة(١٧).

يتضح مما سبق أن مركز الثقل ومحور العملية السياسية الروسية في ظل دستور ١٩٩٣ هو الرئيس الذي منح سلطات واسعة النطاق في مجالي السياسة الداخلية والخارجية. وقد كان هذا مثاراً للجدل والنقد حتى ان الرئيس السوفياتي السابق غورباتشوف علق على هذا بأن الرئيس الروسي يملك حالياً صلاحيات لم يملكها قيصر روسيا نفسه قبل الثورة البلشفية. يضاف إلى هذا أن ٥٤,٨ بالمئة فقط من جملة الناخبين هم الذين أدلوا بأصواتهم في الاستفتاء الذي أقر هذا الدستور ووافق منهم ٥٨,٤ بالمئة، وبالتالي فهناك تشكيك في مدى صحة الاعتداد بهذا الدستور. كما أن حوالى نصف الجمهوريات صوت ضد الدستور الجديد(١٨).

وتبرز محدودية دور وتأثير البرلمان في مواجهة الرئيس في ظل دستور عام ١٩٩٣ إذا ما قورن بدوره في ظل دستور عام ١٩٧٨، والذي كان معمولاً به حتى صدر الدستور الجديد في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، حيث كانت السلطة التنفيذية تابعة للسلطة التشريعية، وكان مجلس نواب الشعب الروسي (البرلمان) هو أعلى جهاز في الدولة. فكان من حق المجلس توجيه الاتهام للرئيس وذلك بأغلبية ثلثي الأعضاء في حين لم يكن من حق الرئيس حل البرلمان.

---

(١٦) المصدر نفسه، الفصل ٦، المادة (١١٧).

(١٧) المصدر نفسه، الفصل ٦، المادة (١١١).

(١٨) Stephen White, «Introduction: From Communism to Democracy?,» in: Stephen White, Alex Pravda and Zvi Gitelman, eds., *Developments in Russia and Post-Soviet Politics* (London: Macmillan, 1994), pp. 15-16.

ولقد أدت الأحداث التي صاحبت انهيار الاتحاد السوفياتي وتلته إلى تقوية السلطة التنفيذية والاتساع التدريجي لسلطات يلتسين. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١ منح البرلمان (مجلس نواب الشعب) سلطات واسعة للرئيس يلتسين وذلك لمساعدته على تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، وأصبح المرسوم الرئاسي الصادر من يلتسين مساوياً للقانون. كما منح الرئيس سلطة تعيين ممثليه على المستوى المحلي[١٩]. ولكن ما إن بدأت الآثار السلبية لسياسة يلتسين الاصلاحية في الظهور اقتصادياً واجتماعياً حتى بدأ موقف البرلمان من يلتسين وسياسته يتغير. فقد تصاعدت انتقادات البرلمان لبرنامج يلتسين الاصلاحي وللسياسة الاقتصادية التي اتبعها من ناحية، ولسياسته الخارجية من ناحية أخرى، والتي نظر إليها على أنها مذلة ومخزية بالنسبة لدولة كانت حتى وقت قريب في وضع مكافىء للولايات المتحدة. فعندما صوتت روسيا لصالح القرار الخاص بفرض عقوبات على الصرب في مجلس الأمن في أيار/ مايو ١٩٩٢ اتهم البرلمان يلتسين ووزير خارجيته كوزيريف بتدمير التحالف التقليدي بين روسيا والصرب. كذلك ثارت الاتهامات والانتقادات من جانب البرلمان عندما أثيرت قضية جزر الكوريل وإمكانية إعادتها إلى اليابان، وهو ما دفع يلتسين إلى تأجيل زيارته لطوكيو مرتين[٢٠].

وفي آذار/ مارس ١٩٩٣ وفي الدورة الثامنة لمجلس نواب الشعب الروسي تم التصويت على اقتراح بإقصاء يلتسين عن السلطة إلا أن هذا الاقتراح لم يحظَ بأغلبية الثلثين المطلوبة، حيث وافق عليه ٦١٧ عضواً مقابل رفض ٢٦٨، أي حصل على نسبة ٧٢ بالمئة وهي تقترب كثيراً من أغلبية الثلثين، وهو ما يوضح مدى التآكل في شعبية يلتسين وتقلص التأييد له داخل البرلمان. ولقد أثار هذا مخاوف يلتسين خصوصاً أن قادة البرلمان، وعلى رأسهم رسلان حسبولاتوف رئيس البرلمان، بدأوا في مد سيطرتهم على السوفيتات المحلية استعداداً لتكرار محاولة إقصائه عن السلطة[٢١]. وفي

(١٩) John P. Willerton, «Yeltsin and Russian Presidency,» in: Ibid., p. 45.

(٢٠) Leszek Buszynksi, «Russia and the West: Towards Renewed Geopolitical Rivalry?,» *Survival*, vol. 37, no. 3 (Autumn 1995), p. 106.

(٢١) Thomas F. Remington, «Representative Power and the Russian State,» in: White, Pravda and Gitelman, eds., Ibid., pp. 64 and 77.

خطوة اعتبرت رد فعل لمحاولة البرلمان هذه، قام يلتسين بالدعوة إلى إجراء استفتاء عام في ٢٥ نيسان/ أبريل ١٩٩٣ تضمن الأسئلة التالية:

- هل لديك ثقة في الرئيس؟

- هل توافق على السياسة الاقتصادية - الاجتماعية التي يتبناها الرئيس والحكومة؟

- هل ترى أنه من الضروري إجراء انتخابات رئاسية مبكرة؟

- هل ترى أنه من الضروري إجراء انتخابات تشريعية مبكرة؟

ولقد أوضحت نتائج الاستفتاء أن الشعب الروسي يساند الرئيس يلتسين في مواجهة البرلمان، حيث عبر ٥٨,٧ بالمئة - من إجمالي من قاموا بالتصويت - عن ثقتهم في الرئيس، ووافق ٥٣ بالمئة منهم على السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي يتبعها. كما أنه وعلى حين وافق ٤٨,٤٩ بالمئة منهم على إجراء انتخابات رئاسية مبكرة (أي أقل من ٥٠ بالمئة)، عبر ٦٧,١٧ بالمئة عن تأييدهم لإجراء انتخابات تشريعية مبكرة، أي أنهم اختاروا حل البرلمان وليس إقصاء الرئيس[٢٢].

وعلى رغم أن هذه النتائج اعتبرت انتصاراً ليلتسين إلا أنها لم تكن كافية لحل البرلمان، حيث قضت المحكمة الدستورية بأن الدعوة لإجراء انتخابات تشريعية جديدة لا بد و أن تكون بموافقة أغلبية الناخبين المقيدين في الجداول الانتخابية وليس بأغلبية من أدلوا بأصواتهم في الاستفتاء والتي لم تتجاوز نسبتهم ٦٢,٩ بالمئة من اجمالى الناخبين. وأخفق الاستفتاء من ثم في إقرار الدعوة لانتخابات تشريعية جديدة[٢٣]، كما استمر التوتر بين الرئيس والبرلمان حيث مضى البرلمان في توجيه الانتقادات لسياسة يلتسين وحكومته والهجوم على قادة الاصلاح الاقتصادي في الحكومة واتهامهم بالفساد من خلال التحقيقات البرلمانية. هذا في حين استمر يلتسين في إبراز عدم اكتراثه

(٢٢) Dimitri Simes, «The Return of Russian History,» *Foreign Affairs,* vol. 73, no. 1 (January - February 1994), p. 67.

(٢٣) Remington, Ibid., p. 78.

بمعارضة البرلمان، بل إنه أعاد إيغور غيدر، مؤسس سياسة «العلاج بالصدمة»، لمنصب النائب الأول لرئيس الوزراء في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

وفي ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ كان الصراع بين يلتسين والبرلمان قد وصل الذروة، حيث أصدر يلتسين مرسوم «الاصلاح الدستوري التدريجي في روسيا» والذي تضمن حل البرلمان وإقرار الحكم الرئاسي المباشر لمدة ثلاثة أشهر حتى يتم إجراء الانتخابات التشريعية الجديدة في كانون الأول/ديسمبر. كما تضمن المرسوم إيقاف المحكمة الدستورية التي تعتبر أعلى هيئة قضائية في البلاد، وكذلك عزل حكام المقاطعات والأقاليم المعارضين له والمتحالفين مع البرلمان(٢٤).

إلا أن بعض نواب البرلمان وعلى رأسهم حسبولاتوف قاوموا هذا المرسوم واعتصموا داخل مبنى الكرملين، كما اختاروا الكسندر روتسكي نائب رئيس الجمهورية في ذلك الوقت رئيساً لروسيا. إلا أن المعتصمين من نواب البرلمان كانوا أضعف من أن يفرضوا قراراتهم هذه. وقد كان روتسكي من المقربين ليلتسين ووقف إلى جانبه في الدفاع عن «البيت الأبيض» (الكرملين) ضد المحاولة الانقلابية الفاشلة في آب/أغسطس ١٩٩١ إلا أن الخلاف بدأ بينهما نتيجة الانتقادات التي وجهها روتسكي لسياسة يلتسين الداخلية والخارجية، ثم إعلانه إنه سوف يرشح نفسه في الانتخابات الرئاسية المقبلة، وتدهورت العلاقات بينهما في آب/اغسطس ١٩٩٣ حين قام يلتسين بعزل روتسكي من منصبه. ولقد أدى هذا إلى التقارب بين حسبولاتوف وروتسكي.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ حدثت مصادمات مسلحة خطيرة بين القوات الموالية ليلتسين والمتمردين المحتجين على مرسومه بحل البرلمان، والذين حاولوا السيطرة على مقر عمدة موسكو وعلى مبنى التلفزيون الروسي الرئيسي. وقد أدى هذا إلى مقتل العشرات، إلا أن يلتسين استطاع السيطرة على الأمر، وذلك بعد تدخل الجيش وتم القبض على روتسكي وحسبولاتوف وتوجيه تهمة تنظيم الاضطرابات العامة إليهما(٢٥).

---

(٢٤) Simes, Ibid., pp. 69 and 71.

(٢٥) *Keesing's Record of World Events* (October 1993), p. 39692.

وقد تم إجراء الانتخابات التشريعية والاستفتاء على الدستور الجديد في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وكان فوز القوميين بزعامة جيرونوفسكي بأكبر نسبة من الأصوات (٢٢,٨ بالمئة) في هذه الانتخابات بمثابة الصدمة ليلتسين، والذي كان يأمل في برلمان يسيطر عليه الاصلاحيون والليبراليون. إلا أن إقرار دستور عام ١٩٩٣ قد كفل له سلطات واسعة في مواجهة البرلمان على نحو ما سبق بيانه ولم يعد للدوما نفوذ يعتد به في مواجهة الرئيس. فأكثر المواقف التي اتخذها البرلمان جرأة وتأثيراً منذ انتخابه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ كانت تلك التي وافق فيها على اقتراح بحجب الثقة عن الحكومة وذلك بأغلبية ٢٤٤ صوتاً ضد ٧٢ وامتناع ٢٠ نائباً عن التصويت، وذلك بسبب إخفاق الحكومة الروسية وسوء إدارتها لأزمة الرهائن الروس في حزيران/يونيو ١٩٩٥. إلا أن الرئيس يلتسين دافع عن الحكومة وأبقى عليها وعلى رئيس الوزراء ولم يعتد بقرار الدوما. وقد كان الدوما المنتخب في عام ١٩٩٣ هو مجلس انتقالي وكان من المقرر حله بعد عامين فقط، أي في عام ١٩٩٥. وقد تم بالفعل إجراء الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ حيث فاز الشيوعيون بأكبر نسبة وهي ٢٢,٣ بالمئة (١٥٧ مقعداً من إجمالي ٤٥٠ مقعداً) يليهم القوميون بنسبة ١١,١٨ بالمئة. وتم انتخاب غينادى سيليزنيوف رئيساً لمجلس الدوما في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وهو عضو في الحزب الشيوعي ومحرر البرافدا السابق. كما انتخب إيغور استروييف حاكم اقليم الأورال رئيساً لمجلس الفدرالية في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

ولقد تجدد الصراع بين يلتسين والبرلمان من جديد بعد تدهور حالة يلتسين الصحية والإعلان عن عزمه إجراء جراحة في القلب، وذلك في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، حيث طالب غينادي سيليزنيوف رئيس مجلس الدوما يلتسين بالاستقالة وتصاعدت حدة هذه المطالب من جانب زعماء المعارضة في المجلس. فاتهم غينادي زيوغانوف - زعيم الحزب الشيوعي - يلتسين بخداع الشعب وإخفاء حقيقة مرضه عنه، ورأى أن هناك فراغاً سياسياً في روسيا الآن وطالب الشعب الروسي بالاستعداد لانتخابات رئاسية جديدة. كما طالب جيرونوفسكي - زعيم الحزب الديمقراطي الليبرالي - باستقالة

يلتسين على أن يتولى «مجلس دولة» يضم أبرز السياسيين الروس ـ وهو منهم ـ إدارة مهام البلاد. في مواجهة ذلك أعلن يلتسين أن الانتخابات الرئاسية ستتم في موعدها عام ٢٠٠٠، وهو ما يعني رفضه إعلان استقالته وتنحيه عن السلطة، كما قام بتفويض رئيسي الوزراء فيكتور تشيرنوميردين للقيام ببعض مهامه وفقاً لما يقضي به الدستور (المادة ٩٢). وقد تم إجراء العملية الجراحية ليلتسين في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بنجاح واستعاد سلطاته التي فوضها لرئيس الوزراء قبل إجراء العملية.

وهكذا وإن استمر الخلاف بين الرئيس والبرلمان في ظل سيطرة الشيوعيين والقوميين عليه، إلا أن السلطات الواسعة التي منحها دستور ١٩٩٣ للرئيس، وبخاصة سلطة حل البرلمان، والقيود التي وضعها على صلاحية البرلمان في توجيه الاتهام للرئيس، حسمت هذا الخلاف لصالح الرئيس الذي أصبح محور العملية السياسية، ومركز الثقل فيها، وله اليد العليا في صنع السياسات الداخلية والخارجية.

ثالثاً: النخبة السياسية

يمكن التمييز داخل النخبة السياسية الروسية بين ثلاثة اتجاهات رئيسية يمثلها: الاصلاحيون الراديكاليون (اليمين)، والقوميون والمحافظون ومعهم الشيوعيون (اليسار)، ثم اتجاه الوسط. هذا إلى جانب اتجاهين آخرين هما: يمين الوسط ويسار الوسط.

١ ـ الاصلاحيون الراديكاليون (اليمين)

يؤيد هذا الاتجاه التحول السريع إلى اقتصاد السوق، ويفضل «العلاج بالصدمة» كوسيلة لذلك، والتي تقتضي الخصخصة السريعة للتجارة والخدمات، وتحرير الأسعار، وفتح الاقتصاد للاستثمار المحلي والأجنبي، وينظر إلى التجربة الغربية كنموذج أعلى ويرى أن المساعدات الغربية أساسية لنجاح هذا التحول. ومن ثم يؤيد أنصار هذا الاتجاه السياسة الخارجية والتي كان يتبعها وزير الخارجية الأسبق أندريه كوزيريف (١٩٩٠ ـ ١٩٩٥) والتي تمثلت في العمل على صياغة علاقات سياسية واقتصادية قوية مع الغرب

والاندماج السريع في الاقتصاد العالمي.

ومن أبرز قيادات هذا التيار أناتولي تشوبايس النائب الأول لرئيس الوزراء، وإيغور غيدر، وهو من مواليد عام ١٩٥٦، وهو أكاديمي وكان بعيداً عن السياسة قبل أن يستعين به يلتسين ليكون المسؤول عن تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي تبناه عقب انهيار الاتحاد السوفياتي، كما كان القائم بأعمال رئيس الوزراء حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وأصبح النائب الأول لرئيس الوزراء في الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وحتى كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. ومن أبرزهم أيضاً غريغوري يافلنيسكي وهو من مواليد عام ١٩٥٢ وهو رجل اقتصاد وعمل كرئيس لمركز البحوث الاقتصادية والسياسية منذ عام ١٩٩١. وكذلك بوريس فيدوروف وهو من مواليد عام ١٩٥٨ وعمل كنائب لرئيس الوزراء في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ وحتى كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وهناك فلاديمير شوميكو من مواليد عام ١٩٤٥ وهو من أصل بولندي واحتل منصب النائب الأول لرئيس الوزراء في حزيران/يونيو ١٩٩٢، كما تولى رئاسة مجلس الفدرالية عقب الانتخابات التشريعية في عام ١٩٩٣ وحتى انتخابات ١٩٩٥. وقد أسس شوميكو حزباً جديداً أسماه «النهج الجديد» من قوى الأقاليم[٢٦].

٢ ـ القوميون والمحافظون والشيوعيون (اليسار)

أ ـ القوميون، وهم يركزون على وحدة روسيا ويرغبون في العودة إلى ما قبل الثورة البلشفية. وهم يشكون في النيات الغربية ويترددون في طلب المساعدة من الغرب، ويفضلون أن تعتمد روسيا على مواردها الذاتية في التغلب على مشاكلها الاقتصادية. كما أنهم ضد التأثير الغربي في الثقافة الروسية، ويركزون على ضرورة التمسك بالثقافة القومية الروسية وإحيائها، وكذلك بالأرثوذكسية الروسية كقاعدة معنوية. كما أنهم وإن كانوا يؤيدون الاصلاح الاقتصادي فإنهم يرون ضرورة الاهتمام بالزراعة والعناية بأوضاع الفلاحين، وكذلك الاهتمام بالصناعة العسكرية التقليدية[٢٧].

---

(٢٦) Willerton, «Yeltsin and Russian Presidency,» pp. 35-36 and 39.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٣٩.

ومن أبرز قيادات الاتجاه القومي فلاديمير جيرونوفسكي، وهو من مواليد عام ١٩٤٦، ومؤسس وزعيم الحزب الديمقراطي الليبرالي منذ آذار/ مارس ١٩٩٠. وكان جيرونوفسكي قد خاض الانتخابات الرئاسية الروسية في حزيران/ يونيو ١٩٩١ ضد يلتسين، وجاء الثالث بنسبة ٨ بالمئة. أما في الانتخابات الأخيرة في حزيران/ يونيو ١٩٩٦ فقد جاء ترتيبه الخامس بنسبة ٥,٨٤ بالمئة. ويرفض جيرونوفسكي «العلاج بالصدمة» وأن تصبح روسيا مجرد «مستعمرة في السوق العالمي تصدر المواد الخام وتستورد السلع المصنوعة». ويرى أن روسيا يجب أن تكون امبراطورية وأنه يجب العودة إلى الحدود التي كانت عليها الامبراطورية الروسية عام ١٩٠٠ حيث كانت روسيا تسيطر على بعض أجزاء بولندا وفنلندا الحالية. كما يرى ضرورة أن تتوسع روسيا حتى حدود الهند، ويعارض قيام الكومنولث باعتباره عملاً غير شرعي وغير دستوري. ويرى أن هذا كله لا يمكن تحقيقه إلا بتغيير هيكل النظام العالمي القائم ووضع الولايات المتحدة فيه[(٢٨)].

ب ـ **المحافظون والشيوعيون**، وهم يفضلون العودة إلى النظام المركزي في الاقتصاد ويرفضون كل الاصلاحات الخاصة بالتحول إلى اقتصاد السوق. كما يرون ضرورة تنمية القدرات العسكرية الروسية. ومن أبرز القيادات المحافظة رسلان حسبولاتوف وهو من مواليد عام ١٩٤٢ وعمل كرئيس للبرلمان الروسي في الفترة من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١ وحتى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣. ومن أبرزهم أيضاً الكسندر روتسكي وهو من مواليد عام ١٩٤٧ وكان جنرالاً في القوات الجوية وهو أحد قادة حرب افغانستان، وعمل كنائب لرئيس الجمهورية خلال الفترة من حزيران/ يونيو ١٩٩١ وحتى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣، وانتخب في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦ حاكماً لمنطقة كورسك الواقعة جنوبي غرب روسيا. وكل من حسبولاتوف وروتسكي كان قد اتخذ موقفاً أكثر اعتدالاً خلال صراع روسيا من أجل الاستقلال عن الاتحاد السوفياتي، كما كان كلاهما حليفاً ليلتسين، ووقف يلتسين إلى جانب حسبولاتوف كي يصل إلى رئاسة البرلمان بعد أن أصبح هو

---

(٢٨) Anders Aslund, «Russia's Success Story,» *Foreign Affairs,* vol. 73, no. 5 (September - October 1994), pp. 73, 77-78 and 83.

رئيساً للجمهورية، وهو الذي اختار روتسكي ليكون نائباً له، إلا أنهما أصبحا من المعارضين لسياسة يلتسين مع بداية برنامجه للإصلاح الاقتصادي ومحاولاته لزيادة سلطاته كرئيس للجمهورية[٢٩]. ومن أبرز القيادات الشيوعية غينادي زيوغانوف وهو من مواليد عام ١٩٤٤ ورئيس الحزب الشيوعي الروسي منذ شباط/ فبراير ١٩٩٣.

٣ ـ اتجاه الوسط

وممثلوه يجمعون بين الراديكاليين من ناحية، والقوميين والمحافظين من ناحية أخرى، ويحاولون إيجاد التوازن بينهم. ولذا فإنه من الصعب التعميم وإيجاد خطوط مشتركة لكل اتجاه الوسط إلا أنه يمكن القول بأن الاتجاه السائد بينهم يؤمن بالديمقراطية وبضرورة التحول الديمقراطي، وكذلك بالخصخصة والتحول التدريجي إلى اقتصاد السوق حيث يرفضون «العلاج بالصدمة». كما أنهم يؤمنون بروسيا الموحدة وبضرورة تجنب أي سياسات تؤدي إلى تجزئة البلاد. وهم يؤكدون على ضرورة الاعتماد على الموارد الروسية والحد من اللجوء إلى الغرب لتوفير الاستثمارات والمساعدات لروسيا[٣٠].

ومن أبرز قيادات هذا الاتجاه أركادي فولكسي وهو من مواليد عام ١٩٣٢، وكان أحد القيادات البارزة في الحزب الشيوعي السوفياتي، وأصبح رئيس الاتحاد الروسي للصناع والمقاولين في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، ومنهم أيضاً أوليغ لوبوف وهو من مواليد عام ١٩٣٥ وعين سكرتيراً لمجلس الأمن القومي في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣. ومنهم أيضاً يوري ياروف وهو من مواليد عام ١٩٤٢، وأصبح نائباً لرئيس الوزراء في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، وجورجي خيزا وهو من مواليد عام ١٩٣٨ وعمل كنائب لرئيس الوزراء خلال الفترة من أيار/ مايو ١٩٩٢ وحتى أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣[٣١].

---

(٢٩) Willerton, Ibid., pp. 40-41.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٤١ ـ ٤٢.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٣٥ ـ ٣٧.

٤ ـ يمين الوسط

وأنصاره يفضلون السير قدماً في مسيرة الخصخصة والتحول إلى اقتصاد السوق، ولكن تدريجياً وببطء ومع الحفاظ على دور أوسع للدولة في الحياة الاقتصادية. ومن أبرزهم فيكتور تشيرنوميردين وهو من مواليد عام ١٩٣٨ وكان يعمل في مجال الطاقة، وتولى رئاسة الوزراء منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وهو مؤسس حركة «روسيا وطننا» في نيسان/ابريل ١٩٩٥. ومن قيادات هذا الاتجاه أيضاً يوري بيتروف وهو من مواليد عام ١٩٣٩ ورئيس شركة الدولة للاستثمار منذ شباط/فبراير عام ١٩٩٣، وهو أحد المقربين للرئيس يلتسين. ومنهم أيضاً سيرجي شاخاريا وهو من مواليد عام ١٩٥٦ وعين نائباً لرئيس الوزراء في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢[٣٢].

٥ ـ يسار الوسط

ويعارض أعضاؤه «العلاج بالصدمة» وإن كانوا لا يعارضون التحول إلى اقتصاد السوق على المدى الطويل، ولكنهم يؤيدون سيطرة قوية للدولة على الاقتصاد ودعم دورها في قطاع الصناعة. ومن أبرز قيادات هذا الاتجاه يوري شوكوف وهو من مواليد عام ١٩٣٨ وعمل كسكرتير لمجلس الأمن القومي في الفترة من حزيران/يونيو ١٩٩٢ وحتى أيار/مايو ١٩٩٣. وكان شوكوف من أكثر المقربين ليلتسين وأحد مستشاريه في القضايا الأمنية قبل أن يصبح سكرتيراً لمجلس الأمن القومي، إلا أنه انشق على يلتسين في ربيع عام ١٩٩٣ وتحالف مع اتجاه الوسط والمحافظين المعارضين لسياسة يلتسين. ومن قيادات هذا الاتجاه أيضاً نيكولاي ترافكين، وهو من مواليد عام ١٩٤٦ ومؤسس وزعيم الحزب الديمقراطي الروسي منذ عام ١٩٩٠. ومنهم أيضاً فاليري زوركين وهو من مواليد عام ١٩٤٣ وكان رئيساً سابقاً للمحكمة الدستورية في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ وحتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣[٣٣].

وتتمثل أهمية النخبة السياسية في كونها المصدر الأساسي للتجنيد

---

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٤٣.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٤٣.

للمناصب العليا في الدولة. وقد سبقت الإشارة إلى أن الحكومة عادة ما تأتي من التيار الاصلاحي الراديكالي وتيار الوسط. من ناحية أخرى، فإنه على الرغم من كون ما تطرحه هذه النخبة من آراء غير ملزم للرئيس الذي يهيمن على عملية صنع القرار، إلا أنه قد يكون من الصعوبة بمكان في بعض الأحيان تجاهل هذه الآراء والانتقادات ومن ثم يتم العدول عن السياسة المتبعة. ومن ذلك مثلاً، الجدل الذي أثير عقب انهيار الاتحاد السوفياتي بشأن طبيعة السياسة الخارجية الواجب اتباعها وأولوياتها. فقد رأى بعضهم ضرورة الاهتمام بالمشاكل والقضايا الداخلية وإعطاءها الأولوية على قضايا السياسة الخارجية، في حين أكد بعضهم الآخر على ضرورة اتباع سياسة خارجية نشطة وفعالة تتفق مع كون روسيا قوة كبرى على الصعيد الدولي. إلا أنه لم يكن هناك اتفاق بين أصحاب هذا الاتجاه الأخير حول مضمون هذه السياسة وأولوياتها.

ويمكن التمييز بين فريقين: **أولهما** يعطي الأولوية لدور روسيا اقليمياً مع اختلاف طبيعة هذا الدور. فبعضهم ذو ميول توسعية يرى أن الحدود الحالية لروسيا ليست دائمة وأنها يجب أن تمتد لتشمل دول الكومنولث وبخاصة أوكرانيا وبيلاروسيا، وأن حماية الروس الموجودين خارج روسيا يجب أن تكون لها الأولوية. ومن أصحاب هذا الاتجاه رسلان حسبولاتوف رئيس البرلمان السابق والكسندر روتسكي نائب رئيس الجمهورية السابق. في حين أكد بعضهم الآخر على أهمية دول الكومنولث كنطاق طبيعي للنفوذ الروسي ولكن دون محاولة السيطرة عليها وضمها إلى روسيا، ومن هؤلاء عمدة سان بطرسبرغ أناتولي سويشاك، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية السابق يفغيني أمبارتسموف، وزعيم الحزب الديمقراطي لروسيا نيكولاي ترافكين. **وثانيهما** يرى ضرورة لعب دور نشط وفعال على الصعيد الدولي يقوم على التقارب وإقامة علاقات قوية مع الغرب، واتباع سياسة غير توسعية تجاه دول الكومنولث، وأن يتم التعامل معها على أساس من المساواة والاحترام المتبادل. ومن هؤلاء وزير الخارجية السابق أندريه كوزيريف والرئيس يلتسين نفسه. وقد كانت الغلبة لهذا الاتجاه الأخير. ومن ثم كان حديث يلتسين عن «دخول روسيا إلى العالم المتحضر» ويقصد بذلك العالم الغربي، إلا أن الانتقادات الحادة التي وجهت إلى هذا الاتجاه بعد ذلك، إلى جانب عدد من

الأسباب والعوامل الأخرى، أدت إلى اتخاذ مواقف أكثر تحفظاً من الغرب. وقد جاءت تصريحات يلتسين لتعبر عن ذلك حين قال: «إن روسيا ليست الدولة التي يمكن الاحتفاظ بها في غرفة الانتظار»، «وأنها ليست الدولة التي تقول نعم فقط»[٣٤].

رابعاً: القوى السياسية والمصالح المؤثرة

وهي مجموعة من الفاعلين على الساحة السياسية الروسية ذوي دور محدود التأثير والفاعلية، وتتضمن الأحزاب، وجماعات المصالح، والرأي العام، والصحافة، والكنيسة.

١ ـ الأحزاب السياسية

بدأت إرهاصات التعددية الحزبية في روسيا في عام ١٩٨٩ حيث تعرضت قيادات الحزب الشيوعي لضغوط كثيفة ومتزايدة من أجل إتاحة المزيد من حرية التعبير، وذلك بتعديل المادة رقم (٦) من دستور عام ١٩٧٧، والتي تنص على أن «الحزب الشيوعي هو القوة القائدة للمجتمع السوفياتي ولكل أجهزة الدولة والمؤسسات العامة». وفي شباط/فبراير ١٩٩٠ وافقت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي على تعديل الدستور. وبالفعل تم تعديل المادتين (٦) و(٧) من الدستور في آذار/مارس ١٩٩٠ بحيث أشارتا إلى الأحزاب السياسية دون أي امتيازات للحزب الشيوعي. وفي تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه صدر قانون جديد يحدد قواعد تكوين الأحزاب[٣٥]. وبعد حل الحزب الشيوعي وحظر نشاطه عقب المحاولة الانقلابية الفاشلة في آب/اغسطس ١٩٩١ ظهر العديد من الأحزاب، واتسع نشاطها ووجودها حتى وصلت قبيل الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٣ إلى حوالى ٤٠ حزباً سياسياً. وعلى الرغم من أن يلتسين ليس عضواً في أي من الأحزاب السياسية الموجودة في روسيا، إلا أنه يمكن تصنيف الأحزاب

---

(٣٤) Karen Dawisha and Bruce Parrott, *Russia and the New States of Eurasia* (New York: Cambridge University Press, 1994), pp. 199-202.

(٣٥) Ronald J. Hill, «Parties and the Party System,» in: White, Pravda and Gitelman, eds., *Developments in Russia and Post-Soviet Politics*, p. 98.

السياسية وفقاً لتأييدها لسياسة يلتسين أو معارضتها لهذه السياسة إلى مجموعتين أساسيتين. **المجموعة الأولى**: تعارض سياسة يلتسين الخارجية وبرنامجه الاصلاحي، وتضم الأحزاب ذات الاتجاه القومي والأحزاب الشيوعية وأحزاب الوسط:

أ ـ الأحزاب ذات الاتجاه القومي: وأهمها: الحزب الديمقراطي الليبرالي (عدد أعضائه ١٠٠,٠٠٠ عضو)، وجبهة الخلاص الوطني (٤٠,٠٠٠ عضو)، والحزب الجمهوري القومي لروسيا (أقل من ١٠٠٠ عضو)، واتحاد كل القوميين الروس.

ب ـ الأحزاب الشيوعية: وأهمها: الحزب الشيوعي لروسيا الفدرالية (٥٠٠,٠٠٠ عضو)، وعمال روسيا (١٠٠,٠٠٠ عضو)، وحزب العمال الاشتراكي (٥٠,٠٠٠ ـ ٨٠,٠٠٠ عضو)، وحزب العمال الشيوعي الروسي (٦٠,٠٠٠ عضو)، والحزب الروسي للشيوعيين (١٠,٠٠٠ عضو)، واتحاد الشيوعيين (١٠,٠٠٠ عضو)، وحزب العمال، والحزب الشيوعي الوحدوي للبلشفيك (وهو الاسم الذي عرف به الحزب الشيوعي السوفياتي حتى عام ١٩٥٢).

ج ـ أحزاب الوسط: وأهمها: الاتحاد المدني، والحزب الزراعي، وحزب الشعب ـ روسيا الحرة (عدد أعضائه ١٢٠,٠٠٠ عضو)، والحزب الديمقراطي لروسيا (٤٠,٠٠٠ عضو)، واتحاد كل الروس (٢٠٠٠ عضو)، والحزب الديمقراطي الدستوري ـ حزب الحرية الشعبية (٣٠٠ عضو).

أما **المجموعة الثانية**: فتضم الأحزاب التي تؤيد سياسة يلتسين الاصلاحية والخارجية، وتضم الأحزاب الديمقراطية وأهمها: روسيا الديمقراطية (٢٠٠,٠٠٠ ـ ٣٠٠,٠٠٠ عضو)، وحزب الشعب الوطني (١٠٣,٠٠٠ عضو)، وحزب الفلاح (١٤,٠٠٠ عضو)، وحزب الشعب (١٠,٠٠٠ عضو)، والحزب الجمهوري (٧٠٠٠ عضو)، والحزب الديمقراطي الاشتراكي (٥٦٠٠ عضو)، والحزب الديمقراطي الدستوري (٢٠٠٠ عضو)، والحزب الديمقراطي الحر (٢٠٠٠ عضو)، وحزب الحرية الاقتصادية (٦٠٠ عضو)، وحركة الاصلاح الديمقراطي، والاتحاد الديمقراطي المسيحي

(٥٠٠٠ عضو)، والحركة الديمقراطية المسيحية الروسية (٧٠٠٠ عضو)[٣٦].

ولقد قام المسلمون في مختلف بقاع روسيا بتكوين حزب سمي بـ «الاتحاد الاسلامي لروسيا» وذلك في مواجهة الحركة الديمقراطية المسيحية. وقد عقد الحزب اجتماعاً موسعاً في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥ ضم وفوداً من ٦٠ وحدة من الوحدات الـ ٨٩ المكونة لروسيا، وذلك للتنسيق من أجل خوض المعركة الانتخابية في الانتخابات التشريعية التي عقدت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥. وقد أعلن مؤسسو الحركة أنها حركة علمانية تعبر عن الهوية الدينية والحضارية، وأنها على استعداد للتعاون مع غيرها من الأحزاب والمؤسسات في المجتمع. كما عبروا عن نبذهم ومعارضتهم للعنف والانفصالية والتطرف[٣٧].

وأهم ما يلاحظ على الأحزاب السياسية في روسيا ما يلي:

ـ أنها محدودة العضوية حيث وصلت في بعض الأحيان كما هو الحال في الحزب الديمقراطي الدستوري إلى ٣٠٠ عضو، ولا يوجد حزب يعتبر ذا قاعدة شعبية عريضة، ولعل أكثرها عضوية هو الحزب الشيوعي حيث يبلغ عدد أعضائه ٥٠٠,٠٠٠ عضو. وقد وضح ذلك في الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٣ حيث أخفق كثير من الأحزاب في جمع الحد الأدنى من التوقيعات اللازمة لاشتراكها في الانتخابات (توقيعات ٢٠٠,٠٠٠ ناخب مؤيد له) ليكون بمثابة دليل على جدية الحزب ووجود تأييد سياسي له. فمن بين ٢١ حزباً وكتلة حزبية كانت ترغب في خوض الانتخابات نجح ١٣ حزباً فقط في ذلك.

ـ أن معظمها ليست له فروع أو وجود في كافة أنحاء روسيا. فعلى سبيل المثال، الحزب الديمقراطي الليبرالي الذي يعتبر من أكبر الأحزاب في روسيا له فروع في حوالى ثلث الأقاليم الروسية فقط. ولعل أكثر الأحزاب تنظيماً وقدرة على التنسيق هي تلك ذات الاتجاه الشيوعي وإن كان انتشارها محدوداً أيضاً.

---

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١٠٢ ـ ١٠٥

(٣٧) *International Herald Tribune*, 5/9/1995, p. 5.

ـ في ظل هذا التشتت والعدد الهائل من الأحزاب يصعب القول بأن هناك نظاماً حزبياً بالمعنى الواضح في روسيا. فتبلور مثل هذا النظام يحتاج إلى سنوات طويلة قادمة[٣٨].

الانتخابات التشريعية الأولى (١٢/ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣)

في الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٣ تنافس ٣٧٩٧ مرشحاً، منهم ٤٩٤ على مقاعد مجلس الفدرالية (المجلس الأعلى) و١٥٨٦ على المقعد الفردي في مجلس الدوما (٢٢٥ مقعداً)، و١٧١٧ مرشحاً ينتمون إلى ١٣ حزباً وكتلة حزبية على القوائم الحزبية في مجلس الدوما (٢٢٥ مقعداً). ويوضح الجدول رقم (٣ ـ ١) الأحزاب التي خاضت انتخابات الدوما وزعيم كل حزب والنسبة التي حصل عليها وعدد المقاعد التي حصل عليها من خلال القوائم الحزبية وكذلك عدد المقاعد الفردية وإجمالي عدد المقاعد التي حصل عليها[٣٩].

ولقد كانت نتائج الانتخابات بمثابة الصدمة بالنسبة ليلتسين، حيث كان يأمل في برلمان يسيطر عليه الاصلاحيون والليبراليون، إلا أن نتائج الانتخابات أسفرت عن برلمان يسيطر فيه معارضو الإصلاح من القوميين والشيوعيين، وكذلك اتجاه الوسط على غالبية مقاعده. ولا يمثل مؤيدو يلتسين وسياسته الأغلبية التي كان يتمناها. فقد فاز الحزب الديمقراطي الليبرالي ذو الاتجاه القومي بأعلى نسبة في القوائم الحزبية (٢٢,٧٩ بالمئة) يليه خيار روسيا بزعامة إيغور غيدر (١٥,٨٣ بالمئة) ثم الحزب الشيوعي (١٢,٣٥ بالمئة)، ثم كتلة نساء روسيا (٨,١٠ بالمئة) التي تكونت في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣ والتي تدعو إلى أن التحول إلى اقتصاد السوق ليس غاية في حد ذاته، ولكنه مجرد وسيلة لتحسين مستوى معيشة المواطنين وأحوالهم. يلي ذلك الحزب الزراعي (٧,٩ بالمئة) بزعامة ميخائيل لابشين، والذي ينادي بضرورة الحفاظ على المزارع الجماعية ومزارع الدولة، ثم كتلة يابلوكو بزعامة غريغوري يافلنسكي بنسبة ٧,٨٣ بالمئة. وقد جاء حزب الوفاق والوحدة الروسية بزعامة سيرجي شاخاريا في المرتبة السابعة بنسبة ٦,٧٦ بالمئة، ثم

---

(٣٨) Michael Mcfaul, «Explaining the Vote,» *Journal of Democracy*, vol. 5, no. 2 (April 1994), p. 5.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٥ ـ ٧.

الحزب الديمقراطي لروسيا بزعامة نيكولاي ترافكين بنسبة ٥,٥ بالمئة. أما باقي الأحزاب فلم تحصل على نسبة الـ ٥ بالمئة اللازمة للتمثيل في البرلمان.

الجدول رقم (٣ ـ ١)

نتائج انتخابات الدوما في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣

الحزب	زعيم الحزب	النسبة المئوية التي حصل عليها	المقاعد التي حصلت عليها قائمة الحزب	المقاعد الفردية التي حصل عليها	إجمالي عدد المقاعد
خيار روسيا[١]	إيغور غيلر	١٥,٣٨	٤٠	٢٦	٦٦
الحزب الديمقراطي الليبرالي[٢]	فلاديمير جيرونوفسكي	٢٢,٧٩	٥٩	٥	٦٤
الحزب الشيوعي[٢]	غينادي زيوغانوف	١٢,٣٥	٣٢	١٦	٤٨
الحزب الزراعي[٢]	ميخائيل لابشين	٧,٩	٢١	١٢	٣٣
كتلة يافلنسكي ـ بولدياريف ـ لوكين (يابلوكو)[١]	غريغوري يافلنسكي	٧,٨٣	٢٠	٧	٢٧
نساء روسيا[٣]	ألفيتينا فيدلوفا	٨,١٠	٢١	٢	٢٣
حزب الوفاق والوحدة الروسية[١]	سيرجي شاخاريا	٦,٧٦	١٨	١	١٩
الحزب الديمقراطي لروسيا[٣]	نيكولاي ترافكين	٥,٥٠	١٤	١	١٥
الحركة الروسية للإصلاح الديمقراطي[١]	جبريل بوبوف	٤,٠٦	صفر	٤	٤
الاتحاد المدني من أجل الاستقرار والعدالة والتقدم[٣]	أركادي فولسكي	١,٩٢	صفر	٣	٣
مستقبل روسيا/الاسماء الجديدة[٣]	فياتشيسلاف لاتشفسكي	١,٢٥	صفر	صفر	صفر
الحركة البيئية المحافظة[٣]	أناتولي بانفيلوف	٠,٧٥	صفر	صفر	صفر
كتلة الإنسانية والكرامة[٣]	فياتشيسلاف غريشين	٠,٧٠	صفر	٢	٢
أحزاب أخرى	—	—	صفر	١٣	١٣
المستقلون	—	—	صفر	١٢٧	١٢٧
المجموع	—	—	٢٢٥	٢١٩[٤]	٤٤٤[٤]

(١) المؤيدون للاصلاح

(٢) ضد الاصلاح

(٣) الوسط

(٤) عدد المقاعد النهائية في الدوما ٤٤٤ بدلاً من ٤٥٠، وذلك لأن هناك ٦ دوائر لم يستطع أي من المرشحين فيها تحقيق الفوز بالأغلبية المطلوبة، وكان ذلك في الانتخاب الفردي.

فإذا ما أضيف إلى ذلك المقاعد الفردية التي حصل عليها أنصار هذه الأحزاب نجد أن المحصلة النهائية هي فوز معارضي سياسة يلتسين من القوميين والشيوعيين بـ ١٤٥ مقعداً، أي حوالى ٣٣ بالمئة من المقاعد، بينما فاز اتجاه الوسط بـ ٤٣ مقعداً، أي حوالى ١٠ بالمئة من المقاعد، أما الاتجاه المؤيد لسياسة الإصلاح فقد فاز بـ ١١٦ مقعداً، أي ٢٦ بالمئة من المقاعد، هذا إلى جانب ١٢٧ مقعداً حصل عليها المستقلون.

الانتخابات التشريعية الثانية (١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥):

اكتسبت هذه الانتخابات أهمية بالغة، حيث كانت الانتخابات الثانية التي تشهدها روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وكان إجراؤها بمثابة تأكيد على استمرار العملية الديمقراطية في روسيا، خصوصاً بعد الشكوك التي ثارت حول إمكانية عقدها في موعدها المحدد. من ناحية أخرى، جاءت هذه الانتخابات قبل الانتخابات الرئاسية في حزيران/يونيو ١٩٩٦، ومن ثم كانت بمثابة استطلاع لتوجه الرأي العام بشأن الرئيس يلتسين وسياساته، خصوصاً أن أربعة من قادة الأحزاب المتنافسة في الانتخابات أعلنوا ترشيحهم للانتخابات الرئاسية وأهمهم غينادي زيوغانوف، رئيس الحزب الشيوعي، وفلاديمير جيرونوفسكي زعيم الحزب الديمقراطي الليبرالي، وهما الحزبان اللذان حصلا على أكبر عدد من الأصوات في الانتخابات. ولقد تميزت هذه الانتخابات بزيادة عدد الأحزاب المتنافسة والمرشحين فيها، حيث تنافس فيها ٥٠٠٠ مرشح ينتمون إلى ٤٣ حزباً وكتلة سياسية، إلا أن أربعة منهم فقط حصلت على نسبة الـ ٥ بالمئة اللازمة لدخول المجلس وهي: الحزب الشيوعي (٢٢,٣ بالمئة)، والحزب الديمقراطي الليبرالي (١١,١٨ بالمئة)، وبيتنا روسيا (١٠,١٣ بالمئة)، وكتلة يابلوكو (٦,٨٩ بالمئة)[٤٠]. فإذا ما أضيفت إلى نتائج القوائم الحزبية تلك الخاصة بالمقاعد الفردية نجد أن الأحزاب ذات الاتجاه الشيوعي حصلت على إجمالي ١٨٧ مقعداً موزعة كالآتي: الحزب الشيوعي ١٥٧ مقعداً، والحزب الزراعي ٢٠ مقعداً، وكتلة السلطة للشعب التي يقودها رئيس الوزراء السوفياتي السابق نيكولاي

---

(٤٠) *Facts on File*, vol. 55, no. 2872 (December 1995), pp. 994-995.

ريازكوف ٩ مقاعد، وروسيا العاملة مقعد واحد. أما الحزب الديمقراطي الليبرالي ذو الاتجاه القومي فقد حصل على ٥١ مقعداً. هذا على حين حصلت الأحزاب المؤيدة للإصلاح على إجمالي ١٠٩ مقاعد موزعة كالتالي: روسيا وطننا ٥٥ مقعداً، وكتلة يابلوكو ٤٥ مقعداً، وخيار روسيا ٩ مقاعد. أما المستقلون فقد حصلوا على ٧٧ مقعداً[٤١]. انظر الجدول رقم (٣ ـ ٢).

الجدول رقم (٣ ـ ٢)

نتائج انتخابات الدوما كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥

الحزب	النسبة المئوية التي حصل عليها في القوائم الحزبية	إجمالي عدد المقاعد
الحزب الشيوعي	٢٢,٣	١٥٧
الحزب الديمقراطي الليبرالي	١١,١٨	٥١
بيتنا روسيا	١٠,١٣	٥٥
كتلة يابلوكو	٦,٨٩	٤٥
الحزب الزراعي	٣,٨	٢٠
كتلة السلطة للشعب	١,٦	٩
خيار روسيا	—	٩
روسيا العاملة	—	١
المستقلون	—	٧٧

وتشير نتائج الانتخابات إلى التأييد المتزايد الذي يحظى به الاتجاه الشيوعي والذي أصبح يسيطر على أكثر من ٤١ بالمئة من مقاعد المجلس، ويسيطر مع الاتجاه القومي على أكثر من نصف مقاعد الدوما. ويقابل هذا المد الشيوعي القومي التراجع النسبي للتيار الاصلاحي، وبخاصة خيار روسيا، والذي فشل في الحصول على نسبة ٥ بالمئة اللازمة لدخول الدوما في القوائم الحزبية، ولم يحصل إلا على تسعة مقاعد فقط، وذلك مقارنة بنسبة ١٥,٣٨ بالمئة حصل عليها في انتخابات كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ وإجمالي عدد مقاعد بلغ ٦٦ مقعداً، وجاء بذلك في المركز الأول من حيث إجمالي عدد المقاعد.

ويعكس هذا المزاج العام الذي يسود المجتمع الروسي الآن والذي يتمثل في حالة الرفض للتغيرات السريعة والمتلاحقة التي ترتبت على سياسة

(٤١) المصدر نفسه.

الاصلاح الاقتصادي والتحول إلى القطاع الخاص، والتي أدت إلى زيادة التضخم وارتفاع الأسعار ودخول أعداد متزايدة تحت خط الفقر. وقد نجح الحزب الشيوعي في استغلال ذلك وخاطب لدى الشعب الروسي الحاجة إلى الاستقرار الاقتصادي وتثبيت الأسعار وضمان الحد الأدنى اللازم للمعيشة، ولذا وجد استجابة وقبولاً لدى الناخبين.

٢ ـ جماعات المصالح

كفل دستور عام ١٩٩٣ حرية تكوين المنظمات والجمعيات للدفاع عن مصالح أعضائها. ولعل أهم الجماعات الآن في روسيا هي تلك الخاصة بالعمال حيث ينتظم العمال في «اتحاد النقابات المستقلة» الذي يضم ٥٠ مليون عضو. كما ينتظم الفلاحون في «اتحاد الزراعيين». أما رجال الأعمال فنظراً لحداثة نشاطهم وظهورهم فإنهم لم يتمكنوا من تكوين أرضية مصلحية مشتركة بعد.

ويعتبر العمال أكثر الجماعات نشاطاً، إلا أن هذا النشاط اقتصر في معظمه على المظاهرات والاضرابات التي قاموا بها احتجاجاً على التأخر في دفع مرتباتهم وتدهور مستويات معيشتهم. فمن ناحية أصبحت المظاهرات والمسيرات هي السمة المميزة للاحتفال بعيد العمال في موسكو. وكان يلتسين قد ألغى المظاهر الاحتفالية التقليدية بعيد العمال كما ألغى تسميته بعيد العمال وأطلق عليه اسم «عيد الربيع والعمل» ويمنح فيه جميع العاملين في روسيا عطلة مدتها أربعة أيام. وعادة ما تكون تلك المظاهرات سلمية باستثناء تلك التي حدثت في عيد العمال في عام ١٩٩٣ والتي شهدت مصادمات عنيفة بين الشرطة والمتظاهرين. وقد كانت أضخم مظاهرة نقابية شهدتها روسيا في تاريخها تلك التي قامت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ احتجاجاً على الأزمة الاقتصادية التي تعانيها البلاد حيث شارك فيها ٥,٥ مليون عامل مطالبين بزيادة المرتبات وتغيير السياسة الاقتصادية[٤٢].

من ناحية أخرى، لجأ العمال إلى الاحتجاجات والاضرابات في التعبير

(٤٢) **الأهرام:** ٣٠/١٠/١٩٩٤؛ ١/٥/١٩٩٥، و٢/٥/١٩٩٥.

عن استيائهم ومطالبهم. ففي آب/أغسطس ١٩٩٣ تقدمت نقابات عمال المؤسسات العسكرية الدفاعية وتضم ٥ ملايين عامل باحتجاج عبرت فيه عن استيائها من انهيار الصناعات الدفاعية والاقتصاد القومي عموماً. هذا إلى جانب سلسلة الاضرابات التي قام بها عمال المناجم في شباط/فبراير ١٩٩٤، وفي شباط/فبراير ١٩٩٥، وكانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩٦. وقد اعتبرت هذه الأخيرة أسوأ أزمة عمالية منذ انهيار الاتحاد السوفياتي. وقد اندلعت جميعاً احتجاجاً على عدم دفع أجور العمال طيلة عدة شهور[٤٣].

مما سبق يمكن القول إن أهم الملاحظات التي ترد على دور نقابات العمال ما يلي:

أولاً: إن وسيلتها الأساسية في التعبير عن مصالحها هي المظاهرات والاضرابات ذات الطابع السلمي أساساً.

ثانياً: إن هذه المظاهرات والاضرابات ذات أهداف اقتصادية محضة وليس لها أي طابع سياسي حيث عادة ما تأتي للمطالبة بدفع الأجور والمعاشات المتأخرة ورفع مستوى معيشة العمال وزيادة أجورهم وتحسين أوضاعهم الاقتصادية التي أصبحت بالغة السوء.

ثالثاً: إن استجابة الحكومة أو محاولتها التفاوض مع العمال، وبخاصة عمال المناجم، لا ترجع إلى قوة هذه النقابات، ولكن إلى التداعيات الاقتصادية للاضرابات التي يقومون بها، حيث عادة ما تؤدي إلى توقف مئات المناجم عن العمل، مما يشكل ضغطاً على الحكومة يدفعها إلى محاولة الوصول إلى حل وسط معهم.

الخلاصة إذن أن جماعات المصالح في روسيا بصفة عامة لا تمثل قوة مؤثرة أو ضاغطة على صانع القرار. فأكثر هذه الجماعات تأثيراً ونشاطاً هي في حقيقتها منظمات ضعيفة حيث كانت تابعة للحزب الشيوعي ولم تعتد الحركة باستقلالية، كما أن أهدافها اقتصادية بحتة ووسائلها في تحقيق هذه

---

(٤٣) الأهرام: ٣٠/٨/١٩٩٣؛ ١٢/٢/١٩٩٤؛ ٩/٢/١٩٩٥، و٣/٢/١٩٩٦.

الأهداف لا تتعدى المظاهرات أو الاضرابات، أي المقاومة السلبية، كما أن استجابة الحكومة لمطالبها لا تتعدى دفع الأجور المتأخرة ولا تصل إلى حد إعادة رسم السياسة الاقتصادية.

٣ ـ الرأي العام

في ظل حكم القيصر كان أفراد الشعب الروسي يعتبرون «رعايا» تابعين للتاج. وعقب الثورة البلشفية عام ١٩١٧ تحولت روسيا إلى جمهورية، وأصبح الروس «مواطنين»، إلا أنه من الناحية الفعلية لم يتغير وضع الروس كثيراً من منظور الحقوق المدنية والسياسية التي يتمتعون بها، فهم كـ «رعايا التاج» أو كـ «مواطنين سوفيات» ظلوا تابعين لسلطة مركزية قوية. صحيح أن أوضاعهم المادية والمعيشية قد تحسنت في ظل تركيز الحكم السوفياتي على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، إلا أنهم ظلوا محرومين إلى حد كبير من حقوقهم السياسية كحرية التعبير والصحافة والتجمع وغيرها. ومع تولي غورباتشوف السلطة عام ١٩٨٥ وفي ظل سياسة البريسترويكا والغلاسنوست التي اتبعها بدأ الروس يتمتعون ببعض الحقوق والحريات. وتمثلت بدايات ذلك في عدد من المظاهرات التي اندلعت في أنحاء متفرقة من الاتحاد السوفياتي مثل أرمينيا في عام ١٩٨٨، وفي دول البلطيق في آب/أغسطس ١٩٨٩. ثم كان الدور الواضح والبارز للروس في مقاومة المحاولة الانقلابية الفاشلة ضد غورباتشوف في آب/أغسطس ١٩٩١. وقد عبر يلتسين عن ذلك عقب فشل المحاولة الانقلابية قائلاً إن أفراد الشعب الروسي «حطموا أخيراً قيود وأغلال ٧٠ سنة من العبودية». وهو ما اعتبره الكثيرون بمثابة ميلاد لـ «دولة ديمقراطية»[٤٤].

وقد جاء دستور عام ١٩٩٣ ليكفل لكل المواطنين التمتع بالحقوق والحريات الأساسية حيث أفرد الفصل الثاني منه (المواد من ١٧ ـ ٦٤) لـ «حقوق وحريات الإنسان والمواطن». وتتضمن هذه الحقوق حق الحياة، والحرية، وحرية الانتقال والإقامة، وحرية العبادة، وحرية التعبير والتفكير،

(٤٤) White, «Introduction: From Communism to Democracy?,» pp. 16-17.

وحرية السعي للحصول على المعلومات ونقلها، وحرية التجمع وتكوين التنظيمات والانضمام إليها وعقد الاجتماعات السلمية والمسيرات والمظاهرات السلمية، والحق في الترشيح للانتخابات وحق الانتخاب، وحق الملكية وممارسة النشاط الاقتصادي، وحق العمل، والحق في الرعاية الصحية والتعليم، وحماية الأمومة والطفولة والضمان الاجتماعي للمسنين، والحق في النشاط الإبداعي في العلوم والفنون والآداب، وأن حق الملكية الفكرية مكفول للجميع. هذا إلى جانب كفالة حرية وسائل الإعلام الجماهيرية وتحريم الرقابة عليها.

وهكذا لأول مرة في روسيا بدأ يتبلور رأي عام يأخذه صانع القرار في الحسبان عند اتخاذ القرارات. وبدأ الاهتمام باستطلاعات الرأي العام وظهر العديد من مؤسسات استطلاع الرأي العام التي عادة ما تنشر استطلاعاتها على نطاق واسع في **الإزفستيا والبرافدا والأوجونيوك** وغيرها من الصحف والمجلات الروسية(٤٥). إلا أنه يجب عدم المبالغة في أهمية الدور الذي يلعبه الرأي العام في روسيا. فالقوة التأثيرية له تبرز بشكل واضح في وقت الانتخابات حيث يزداد الاهتمام به من جانب صانعي القرار، وقد تتم الاستجابة لبعض ما ينبض به الشارع الروسي، ولكن بشكل محدود وفي إطار الخطوط العامة للسياسة الداخلية والخارجية للدولة. فالرأي العام كقوة تأثيرية لها دور محدود، وبخاصة في ظل تردي مستويات المعيشة وتدهور الأوضاع الاقتصادية للمواطنين وانشغالهم بقضاء لوازمهم المعيشية اليومية. فلقد أوضحت الاستطلاعات تضاؤل نسبة من لديهم الرغبة في المشاركة السياسية ولعب دور في الحياة العامة من ١٣ بالمئة عام ١٩٨٩ إلى ٣ بالمئة في عام ١٩٩٢، على حين زادت نسبة من لا تهمهم السياسة ولا يفهمونها من ١٢ بالمئة إلى ٢٥ بالمئة خلال الفترة نفسها. كما أوضحت استطلاعات الرأي العام في عام ١٩٩٣ أن غالبية الروس يشعرون بأن البلاد في مأزق، وساد اتفاق عام بينهم بأنه لا الرئيس ولا الحكومة ولا حتى البرلمان قادرين على الخروج بالبلاد من أزمتها. وأوضحت أستطلاعات الرأي أيضاً أن ٢٣ بالمئة

---

(٤٥) Bruce D. Porter, «A Country Instead of a Cause: Russian Foreign Policy in the Post-Soviet Era,» *Washington Quarterly*, vol. 15, no. 3 [Summer 1992].

ممن شملهم استطلاع للرأي في تموز/ يوليو ١٩٩٣ رأوا أن المافيا هي القابضة على زمام الأمور في روسيا، وذلك مقابل ١٦ بالمئة رأوا أن السلطة في يد يلتسين، في حين رأى ١٣ بالمئة أنه لا أحد على الإطلاق يسيطر على مقاليد الأمور في روسيا. أما بالنسبة للمستوى المحلي فقد ساد الشعور بأنه لا الرئيس ولا الحكومة قابضين على زمام الأمور حيث عبر ٢٨ بالمئة ممن شملهم الاستطلاع عن أنه لا توجد سلطة حقيقية في مدينتهم أو مقاطعتهم. بينما رأى ٢٥ بالمئة منهم أن هذه السلطة تتمثل في المضاربين والمافيا، بينما لم يستطع ٢١ بالمئة الإجابة عن هذا السؤال. أما بالنسبة للأحزاب السياسية فإن حوالى ٢٥ بالمئة من الذين غطتهم الاستطلاعات في أواخر عام ١٩٩٣ لم يستطيعوا ذكر اسم أحد الأحزاب الموجودة حتى أكثرها ذيوعاً وانتشاراً وهو الحزب الديمقراطي الليبرالي، بل إن الأغلبية الساحقة في استطلاعات الرأي تعتقد أنه لا توجد أحزاب تمثل مصالحهم، ونسبة قليلة منهم (٣ بالمئة) هي التي علقت آمالها في المستقبل على الأحزاب والسياسيين[٤٦].

إن الشعب الروسي بمعاناته الطويلة في ظل القيصرية ثم الشيوعية، وفي ظل ظروفه الاقتصادية المتدهورة لم يستطع بعد بلورة رأي عام مؤثر وقوي، وإن كان دوره آخذاً في الزيادة التدريجية. فمما لا شك فيه أن دور الرأي العام في الانتخابات الرئاسية الأخيرة في حزيران/ يونيو ـ تموز/ يوليو ١٩٩٦ كان أكثر بروزاً وفعالية منه في الانتخابات التشريعية، وبخاصة تلك التي جرت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، إلا أنه ما زالت هناك حاجة إلى بعض الوقت لكي يصبح الرأي العام في روسيا قوة مؤثرة مثله في ذلك مثل الرأي العام في الدول الغربية.

٤ ـ الصحافة

تلعب الصحافة دوراً محورياً في أي نظام سياسي. ولقد حصلت الصحافة الروسية على قدر كبير من الحرية منذ قدوم غورباتشوف إلى السلطة وبدء اصلاحاته. وفي منتصف عام ١٩٩٣ أصدر البرلمان الروسي قانوناً للصحافة يكفل لها الحماية والعمل في حرية، إلا أنه من الناحية العملية ما

---

(٤٦) White, Ibid., pp. 17-18.

زالت الصحافة الروسية تعاني العديد من القيود. فمن ناحية، ونظراً لتدهور الأوضاع الاقتصادية تعتمد كثير من الجرائد والمجلات في روسيا على الدعم الحكومي لها مما يفقدها قدراً كبيراً من استقلاليتها، كما أن آليات السوق امتدت إلى الصحافة فتم بيع أسهم العديد من الصحف، من بينها صحف كبرى مثل **الازفستيا** و**كمسمولسكايا برافدا** و**نيزافيسيمايا غازيتا** إلى رجال المال والشركات الكبرى التي بدأت بالتدخل في سياسة هذه الصحف وتوجهاتها السياسية، ومن ذلك الخلاف الذي ثار بين شركة «لوك أويل» النفطية الكبرى، وهي شركة روسية تسيطر على ٥١ بالمئة من أسهم **الإزفستيا** ورئيس تحرير الصحيفة إيغور جوليمبيوفسكي، حول ما نشرته الصحيفة من أن ثروة رئيس الوزراء الروسي فيكتور تشيرنوميردين تقدر بخمسة مليارات دولار، واعترض عليه رئيس لوك أويل وحيد علي أكبروف. وثمة وضع مماثل في صحيفة **كمسمولسكايا برافدا**. وقد دفع هذا رؤساء تحرير الصحف الروسية إلى مطالبة الرئيس يلتسين بالتدخل لوقف محاولات الشركات الكبرى ورؤوس الأموال التدخل في سياسة هذه الصحف وإجبارها على تبني توجهات سياسية معينة(٤٧). وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى نشاط رأس المال اليهودي في المجال الإعلامي وسيطرته على عدد من الصحف المهمة، بل وعلى قنوات تلفزيونية منها أكبر شركة تلفزيون أهلية «ان.تي.في». التي يمتلكها فلاديمير جوسينسكي رئيس المؤتمر القومي اليهودي الروسي. ومن ناحية أخرى، فإن الصحافة ليست بعيدة عن الصراع السياسي الدائر في موسكو، وبخاصة بين الرئيس والبرلمان. ومن ذلك الخلاف الذي حدث بين العاملين في جريدة **الإزفستيا** (ويؤيدهم الرئيس يلتسين) وقادة البرلمان حول السيطرة على الجريدة، والذي انتهى بإحكام قبضة الفريق الأول عليها. إلا أن الصعوبة الحقيقية التي تواجه الصحافة الروسية بصفة عامة هي فقدان الثقة فيها. فقد أدت سياسة المصارحة التي اتبعها غورباتشوف إلى توضيح الدور الذي لعبته الصحافة في تضليل الرأي العام، وهو ما أفقده الثقة بما تكتبه الصحافة الروسية وتنقله له(٤٨).

---

(٤٧) الحياة، ٢٩/٤/١٩٩٧.

(٤٨) Dawisha and Parrott, *Russia and the New States of Eurasia*, p. 132.

٥ ـ الكنيسة

منذ القرن السادس عشر أسس قياصرة روسيا حكمهم على أساس ديني، وتبنوا المفهوم البيزنطي بأن رئيس الدولة لا بد من أن يكون له سلطة كنسية أيضاً. وفي القرن السابع عشر أصبحت الكنيسة تدريجياً أداة سياسية حيث استخدمها القياصرة في جذب التأييد الشعبي لهم، ولتوسعاتهم خارج الأراضي الروسية تحت اسم «روسيا المقدسة»[٤٩].

وقد تبنى دستور عام ١٩٩٣ مبدأ الفصل بين الدين والدولة، حيث نص الدستور (المادة ٦٥) على أن روسيا دولة علمانية. وعلى رغم أن الدستور لم يحدد ديناً رسمياً للدولة إلا أن روسيا تعتبر نفسها ـ كما يعتبرها الآخرون ـ دولة مسيحية أرثوذكسية. وقد عبر عن ذلك صراحة الشيخ رافيل جاينرتدين أمام جامع موسكو عام ١٩٩٢ حين قال: «أن بلادنا ما زالت محتفظة بعقيدة القياصرة التي ترى أن الأرثوذكسية وحدها يجب أن تكون دين الدولة»[٥٠].

وبعد غياب دام سبعين عاماً في ظل الحكم السوفياتي عادت الكنيسة لتلعب دورها على المستوى السياسي والشعبي. فمن ناحية، بدأت الكنيسة باستعادة دورها الروحي، وفي الفترة ما بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٢ أعيد فتح حوالى ٦٠٠٠ كنيسة أرثوذكسية. كما عبر ٦٤ بالمئة ممن شملهم استطلاع للرأي عن ثقتهم في الكنيسة أكثر من غيرها من المؤسسات العامة، وجاء البطريرك أليكسي الثاني رئيس الكنيسة الأرثوذكسية كأحد الشخصيات العامة المعروفة لدى المواطنين. من ناحية أخرى، بدأت الكنيسة بممارسة دور سياسي نشط، وأصبحت مصدراً للشرعية السياسية. وقد ظهر هذا في مناسبات عديدة منها حضور البطريرك مراسم تولي يلتسين السلطة عام ١٩٩٠، وحضوره جنازة ضحايا المحاولة الانقلابية الفاشلة في آب/أغسطس ١٩٩١. وفي منتصف عام ١٩٩٢ قدم يلتسين شكراً رسمياً للكنيسة والبطريرك على مساعدته في إحياء الدولة الروسية واستقلالها، ووقع مرسوماً

---

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٩٢ ـ ٩٣.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٩٩.

يقضي بتخصيص ٢٠٠ مليون روبل لإعادة بناء وصيانة الكنائس في مجموعة جزر فالام والتي كانت مركز الأرثوذكسية الروسية لقرون. كما قامت الحكومة في نهاية عام ١٩٩٢ بتسليم الكاتدرائية التابعة للكرملين، وكذلك كنيسة سانت باسيل في الميدان الأحمر إلى الكنيسة[٥١].

وهناك بعض الحركات المسيحية التي تعمل في السياسة، لعل أبرزها الحركة الديمقراطية المسيحية الروسية التي تأسست عام ١٩٩٠ تحت زعامة الأب غليب ياكونين وبعض القساوسة الليبراليين، إلا أن الأب ياكونين انشق على الحركة عام ١٩٩١ بسبب خلافه مع باقي أعضاء الحركة الذين رأوا ضرورة مقاومة الحركات الانفصالية في الجمهوريات السوفياتية والإبقاء على وحدة الاتحاد السوفياتي. وقد كان البطريرك اليكسي الثاني ضمن الموقعين على نداء شعبي في نهاية عام ١٩٩٠ يطالب غورباتشوف باتخاذ إجراءات سريعة ضد الحركة الانفصالية بما في ذلك إعلان حالة الطوارىء في بعض المناطق، وإن كان قد استنكر بعد ذلك استخدام العنف في جمهوريات البلطيق في كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ ورأى أن استخدام موسكو للقوة فيه «خطأ سياسي كبير» و«خطيئة». كما أن هناك بعض أساقفة الكنيسة على علاقة قوية بالقوميين والمحافظين الذين ينتقدون تفكك الاتحاد السوفياتي. وفي عام ١٩٩٢ اشترك بعض القساوسة في تجمع ضم القوى المحافظة والقومية وطالبوا حكومة يلتسين باتخاذ اجراءات أكثر صرامة وحسماً لحماية حدود روسيا وحماية الروس المقيمين خارج روسيا[٥٢].

كما اتخذت الكنيسة موقفاً مؤيداً للأرثوذكس في صربيا، ودعت إلى ضرورة مساندتهم في مواجهة مسلمي البوسنة، وعارضت قرار الأمم المتحدة الذي قضى بفرض عقوبات على الصرب. وهو ما دفع المنظمات الإسلامية في روسيا إلى إعلان تأييدها للمبادرة الإيرانية التي طالبت بتأييد مسلمي البوسنة ودعوة الحكومة الروسية والمجتمع الدولي إلى العمل من أجل وقف هذه الحرب. وقد أدى هذا إلى دعوة أندريه كوزيريف، وزير الخارجية في

---

(٥١) المصدر نفسه، ص ٩٣.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٩٧ ـ ٩٨.

ذلك الوقت، إلى ضرورة الفصل بين الدين والسياسة، وأن لا يكون الدين محدداً لسياسة روسيا الخارجية لما قد يثيره هذا من صراع بين المسيحيين والمسلمين داخل روسيا[٥٣].

ولكن تظل هناك انقسامات داخل الكنيسة، كما أنها ضعيفة نسبياً من الناحية التنظيمية وهو ما يقلل من تأثيرها وفعاليتها على المستويين السياسي والشعبي.

---

(٥٣) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

الفصل الرابع

العوامل الخارجية
المؤثرة في عملية صنع القرار

تتسم عملية صنع القرار في روسيا بوضوح التأثير الخارجي - وبخاصة الأمريكي - في هذه العملية. وقد برز هذا التأثير في الفترة التي تلت انهيار الاتحاد السوفياتي، إلا أن الانتقادات والاتهامات الداخلية الشديدة التي واجهها الرئيس يلتسين ووزير خارجيته السابق أندريه كوزيريف، وخصوصاً من جانب القوى القومية والشيوعية، فضلاً عن عدد من العوامل الأخرى، أدت إلى الاتجاه نحو آسيا ودول الكومنولث في محاولة لتنويع علاقات روسيا الخارجية، وذلك لموازنة التأثير الأمريكي والغربي والحد من الاعتماد على الغرب والولايات المتحدة.

أولاً: علاقة روسيا بالقوى الغربية الكبرى

شهدت الفترة التي تلت انهيار الاتحاد السوفياتي اتجاه روسيا الواضح نحو الغرب والولايات المتحدة، حيث سعى يلتسين ووزير خارجيته أندريه كوزيريف إلى الاندماج في العالم الغربي وحضارته بغية الحصول على التقانة الغربية المتقدمة والمساعدات الاقتصادية اللازمة لنجاح الاصلاح الاقتصادي في روسيا. فأحد أهم أهداف روسيا من التقارب مع الغرب هو الحصول على المساعدات لدفع عملية التحول الاقتصادي فيها، حتى ان كوزيريف اقترح عمل «مشروع مارشال» آخر لروسيا.

وفي خطابه الأول أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ ذكر يلتسين أن روسيا سوف تهتدي بالديمقراطية كقيمة عليا، وبحقوق الإنسان والحرية والشرعية، وأن القوى الغربية هي من «حلفاء روسيا الطبيعيين». وقد كان هذا بمثابة تحول جذري في نظرة روسيا إلى

العالم الخارجي وهو ما أطلق عليه أحد المحللين «The New New Thinking».
كما عبر يلتسين في غير مناسبة عن رغبة روسيا في الانضمام إلى الجماعة الأوروبية وكافة المنظمات الغربية، ودعا أصحاب رؤوس الأموال والتقانة (التكنولوجيا) والخبراء الغربيين للمساعدة في حل مشاكل روسيا الداخلية[1].

وفي أيار/مايو ١٩٩٤ وقّعت روسيا «الشراكة من أجل السلام» مع حلف الأطلسي بما يتضمنه ذلك من الاعتراف بروسيا كقوة كبرى ولكن دون تخويلها حق الفيتو على قرارات الحلف، كما تتضمن الاتفاقية اجراء تدريبات ومناورات مشتركة، وكذلك التعاون في مجال تبادل المعلومات وبخاصة تلك المتعلقة بالميزانية العسكرية والصناعات العسكرية. هذا فضلاً عن التشاور في الأمور المتعلقة بالأسلحة النووية والبيولوجية والكيمياوية، والتعاون في مجال حفظ السلم[2]. تلا ذلك وفي حزيران/يونيو ١٩٩٤ توقيع اتفاقية المشاركة والتعاون مع دول الاتحاد الأوروبي من أجل تعزيز الروابط السياسية والاقتصادية والتجارية بين الطرفين. وفي تموز/يوليو من العام التالي وقعت روسيا على اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي تضمنت تسهيلات تجارية كبيرة لروسيا وتمكين السلع الروسية من الوصول إلى الأسواق الأوروبية[3]. هذا وقد تم انضمام روسيا إلى المجلس الأوروبي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦[4]. وأثناء قمة دنفر في حزيران/يونيو ١٩٩٦ أعلن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون أن روسيا قد ضمت بشكل كامل تقريباً إلى مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى، وأن قمة دنفر يتم وصفها رسمياً بأنها «قمة الثماني»، وذلك رغم استبعاد يلتسين من جلسة واحدة في دنفر وهي التي تتم فيها مناقشة السياسة المالية، حيث ما زالت اليابان تعارض انضمام روسيا الكامل إلى المجموعة في هذه المرحلة. كما أعلن كلينتون أن روسيا ستنضم إلى «نادي باريس» «للحكومات الدائنة»، وذلك كدائن من

---

(١) Bruce D. Porter, «A Country Instead of a Cause: Russian Foreign Policy in the Post-Soviet Era,» *Washington Quarterly*, vol. 15, no. 3 [Summer 1992], p. 51.

(٢) *Economist* (3 June 1995), p. 27.

(٣) **الأهرام**، ١٨/٧/١٩٩٥.

(٤) **الأهرام**، ٢٦/١/١٩٩٦.

أجل استعادة القروض التي قدمت لحلفاء الاتحاد السوفياتي ومعظمهم من الدول النامية[٥].

١ ـ علاقة روسيا بالولايات المتحدة

كان انهيار الاتحاد السوفياتي نقطة تحول في تاريخ العالم، حيث أدى إلى تغيير جذري في موازين القوى العالمية، فلقد أصبحت العلاقة بين روسيا والولايات المتحدة علاقة غير متكافئة بين طرفين يتمتع أحدهما، وهو الولايات المتحدة، بقدر أكبر من التأثير في الآخر، وهو روسيا، وقد ظهر ذلك واضحاً في «وثيقة التعاون» الموقعة بين البلدين في كامب ديفيد في شباط/ فبراير ١٩٩٢، وكذلك في الميثاق «الروسي الأمريكي للشراكة والصداقة» في حزيران/ يونيو ١٩٩٢. فلقد تعددت الكتابات والآراء حول الشراكة الأمريكية ـ الروسية، إلا أنها جميعاً رأت أن مفهوم الشراكة هو تعبير عن رفض حالة العداء والتنافس السابقة بين البلدين، ولكنه لا يرقى بأي حال من الأحوال إلى حد التحالف أو اعتبار روسيا نداً للولايات المتحدة. فروسيا رأت في هذه الشراكة سبيلاً للحصول على التقانة والاستثمارات الغربية والأمريكية. أما الولايات المتحدة فقد سعت من خلالها إلى تحجيم روسيا وتقليل التهديد المحتمل الذي تمثله على جيرانها من ناحية، وجعلها خط مواجهة للقوى الآسيوية الصاعدة، وذلك بمساحتها الممتدة في آسيا من ناحية أخرى[٦].

ولقد بدأت هذه الشراكة تؤتي ثمارها، ففي إطارها وفي نيسان/ ابريل ١٩٩٣ كانت أول قمة ما بين كلينتون ويلتسين في فانكوفر بكندا، حيث أكد كلينتون رغبة أمريكا في دفع عملية التحول إلى اقتصاد السوق في روسيا ودفع حركة الديمقراطية فيها. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف أعلن عن منح الولايات المتحدة مساعدات تقدر بحوالى ١,٦٠٠ مليون دولار لروسيا في شكل استثمارات ومساعدات تقانية وتدريبية، مع تخصيص جزء منها لعملية

---

(٥) الحياة، ٢٢/٦/١٩٩٧.

(٦) Jerry F. Hough, «America's Russia Policy: The Triumph of Neglect,» *Current History*, vol. 93, no. 585 (October 1994), pp. 309-310.

نزع الأسلحة النووية في روسيا، هذا إلى جانب المساعدات الغذائية والأدوية[٧].

كما نجحت الولايات المتحدة في الحصول على موافقة الدول الأخرى في مجموعة الدول الصناعية السبع خلال اجتماعها في تموز/يوليو ١٩٩٣، وذلك لمنح روسيا مساعدات قدرها ٢٨ مليار دولار، وأبدت تأييدها لتغيير وضع روسيا كمراقب وإعطائها العضوية الكاملة في الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الغات).

وفي زيارته لروسيا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ أكد كلينتون رغبته في عمل شراكة على أساس من المساواة مع روسيا «حرة قوية»[٨]. وهذا ما أحدث نوعاً من التحول في العلاقات الروسية ـ الأمريكية أطلق عليه كلينتون «الشراكة الديمقراطية الجديدة». وأعقب ذلك زيارة يلتسين لواشنطن في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وهي القمة الخامسة بين البلدين خلال سنة ونصف، والتي تم التوقيع خلالها على مجموعة من الاتفاقيات بين البلدين كان من بينها تلك الخاصة بـ «الشراكة من أجل التقدم الاقتصادي».

ولكن على رغم هذا التطور في العلاقات الروسية ـ الأمريكية تظل هناك بعض العقبات والمشاكل التي تواجهها. فالبيروقراطية الأمريكية، على حد ما تذكره روسيا، تضع العراقيل أمام تنفيذ الوعود برفع القيود على نقل التقانة المتقدمة إليها. كما أن المناورات المشتركة التي أجريت بين البلدين في حزيران/يونيو وأيلول/سبتمبر ١٩٩٤ ووجود القوات الأمريكية على أرض روسيا أثارت مشاعر القوميين الروس، حيث اعتبروها رمزاً لهزيمة روسيا في الحرب الباردة. هذا فضلاً عن بعض المواقف الأخرى، منها استبعاد روسيا من المشاركة بقواتها في الاحتفال بالذكرى الخمسين لانتهاء الحرب العالمية الثانية، وعدم التشاور معها بشأن خطوات مهمة اتخذتها الولايات المتحدة تجاه البوسنة وكوريا الشمالية[٩].

---

(٧) *Keesing's Record of World Events* (April 1993), p. 3942.

(٨) *Keesing's Record of World Events* (January 1994), p. 39825.

(٩) Hough, «America's Russia Policy: The Triumph of Neglect,» p. 310.

جملة القول ان التطور في العلاقات الروسية ـ الأمريكية لم يكن على النحو الذي يعطي للولايات المتحدة تأثيراً مطلقاً في عملية صنع القرار في روسيا، وما زالت روسيا تبدي درجة يعتد بها من الاستقلالية في صنع قراراتها، وذلك في مواجهة الضغوط الأمريكية وخصوصاً إذا تعلق الأمر بمصلحة اقتصادية مباشرة لروسيا أو بأمنها القومي. فهناك خلاف واضح بين روسيا والولايات المتحدة حول سياسة روسيا الخاصة بتصدير الأسلحة والتقانة العسكرية، وبخاصة النووية منها، والتي لها مبرراتها من وجهة النظر الروسية. فمن ناحية هي انعكاس لوضع روسيا كقوة كبرى وإحدى الدول الكبرى في انتاج الأسلحة وتصديرها في العالم، وهو الوضع الذي تحاول روسيا الحفاظ عليه. كما أن عوائد بيع هذه الأسلحة تساهم في حل جزء من الأزمة الاقتصادية التي تعانيها، وتشكل مصدراً للعملة الصعبة التي تحتاج إليها. هذا فضلاً عن أن الصناعة العسكرية تعتبر مجالاً لتشغيل ملايين العمال والمهندسين، وهو ما يساهم في حل مشكلة البطالة المتفاقمة في روسيا منذ بدء الاصلاح الاقتصادي فيها[١٠].

انطلاقاً من هذه الاعتبارات وغيرها كان الإصرار الروسي على اتمام صفقتها مع إيران والتي تقدر بمليار دولار، وتم التفاوض بشأنها قبل انهيار الاتحاد السوفياتي. وقد كانت هذه الصفقة محل خلاف وجدل شديدين بين روسيا والولايات المتحدة نظراً لتخوف الولايات المتحدة من استخدام محطات الطاقة النووية التي ستقدمها روسيا لإيران في أغراض غير سلمية. ومن ثم حاولت الولايات المتحدة وضع العراقيل أمام اتمام هذه الصفقة والضغط على روسيا للتخلي عنها. ووصل الأمر إلى حد التهديد بإيقاف المساعدات الاقتصادية الأمريكية لروسيا. كما قام وزير الدفاع الأمريكي وليام بيري بزيارة موسكو في نيسان/ ابريل ١٩٩٥ في محاولة لثني روسيا عن عزمها على اتمام الصفقة[١١].

إلا أن روسيا قررت المضي قدماً في صفقتها استناداً إلى عدم وجود

---

(١٠) Andri Shoumikhin, «Russian Approach to Advanced Weapons Proliferation: Change and Continuity,» (Unpublished Paper), p. 6.

(١١) *Economist* (8 April 1995), pp. 36-37.

مؤشرات ودلائل قاطعة على وجود برنامج نووي عسكري في إيران، وأن المواد التي ستصدرها روسيا لإيران لن تساعدها كثيراً في صنع قنبلة نووية إذا أرادت ذلك. كما أن الولايات المتحدة قامت بتزويد كوريا الشمالية بالمواد نفسها التي ستقوم روسيا بتوريدها لإيران، وان الولايات المتحدة ترفع شعار «منع الانتشار النووي» من أجل فرض نوع من الاحتكار على سوق التقانة النووية، وأنها تحاول استبعاد روسيا من هذا السوق أو أي سوق آخر تكون لها أفضلية فيه(١٢). وقد أعلن السفير الروسي في إيران سيرجي تريتياكوف في حزيران/ يونيو ١٩٩٦ عن بدء العمل بالفعل في مفاعل «بوشهر» النووي الإيراني، وأن موسكو ملتزمة بالوفاء بتعهداتها أمام إيران على رغم الضغوط الأمريكية لإيقاف المشروع المخطط الانتهاء منه خلال ٤٨ شهراً(١٣). كما أعلن رئيس المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية ومستشار رئيس الجمهورية رضا أمر الهي في تموز/ يوليو ١٩٩٧ عن قرب بدء تشغيل الوحدة الأولى لمحطة بوشهر، وأن إيران وروسيا وقعتا اتفاقاً في الشهر نفسه حول «آلية المراقبة» الروسية للتحقق من «مرعاة القواعد الدولية للسلامة» في محطة بوشهر(١٤).

كذلك أبدت روسيا درجة يعتد بها من الاستقلالية بالنسبة للقضايا التي تمس أمنها القومي، ومنها معارضتها توسيع عضوية حلف شمال الأطلسي ليضم دول شرق ووسط أوروبا، حيث ترى روسيا أن توسيع عضوية الحلف يمثل تهديداً للأمن القومي الروسي ويعني عزلة روسيا، وأنه سيعيد إلى الأذهان الحرب الباردة من جديد. وفي هذا الإطار هدد بافيل غراتشيف وزير الدفاع الروسي في نيسان/ ابريل ١٩٩٥ بالانسحاب من معاهدة القوات التقليدية في أوروبا (CFE) في حالة توسيع عضوية حلف الأطلسي(١٥). كما أعلن فلاديمير شوميكو رئيس المجلس الأعلى في البرلمان (مجلس الفدرالية) أن البرلمان لن يصدق على معاهدة ستارت (٢) إلا بعد اتضاح الشكل

---

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) الأنباء، ١٢/٦/١٩٩٦.

(١٤) الحياة، ٨/٧/١٩٩٧.

(١٥) Leszek Buszynski, «Russia and the West: Towards Renewed Geopolitical Rivalry?,» *Survival,* vol. 37, no. 3 (Autumm 1995), pp. 110-111 and 119.

المستقبلي لحلف الأطلسي[16]. وعلى رغم توقيع اتفاق تعاون روسي ـ أطلسي في باريس في أيار/مايو ١٩٩٧ يتضمن مبادىء التعاون بين الحلف وروسيا، وإنشاء آلية للتشاور بين الطرفين في القضايا كافة، وبخاصة الأمنية، وتلك المتعلقة بالسيطرة على التسلح ومنع انتشاره، وكذلك تعهد الحلف بعدم السعي إلى نشر أي أسلحة نووية على أراضي دول أوروبا الشرقية، فإن روسيا ـ كما جاء على لسان وزير خارجيتها يفغيني بريماكوف ـ تفرق بين قضيتين: التعاون مع حلف الأطلسي من ناحية، وتوسيع الحلف من ناحية أخرى، وأنه على رغم قبول روسيا التعاون مع الحلف، إلا أنها ما زالت تعارض توسيع الحلف. وقد ذكر يلتسين ذلك صراحة قبيل توقيعه اتفاق التعاون مع الحلف وأضاف أن انضمام دول البلطيق إلى الحلف «سيقوض» علاقاته مع موسكو[17].

وقد ظهرت هذه الاستقلالية الروسية في صنع القرار في مواقف أخرى عديدة منها رفض دفع حصة روسيا في تمويل قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في قبرص، وكذلك المطالبة بإعادة صياغة معاهدة القوات التقليدية في أوروبا (CFE) بما يسمح لها بنشر بعض قواتها في الجنوب وعلى حدودها الشمالية مع أوروبا[18]، ومحاولة الحيلولة دون فرض عقوبات على ليبيا، والعلاقات مع العراق، بل وتصديق مجلس الدوما في حزيران/يونيو ١٩٩٧ على قانون يقضي بـ «منع استخدام أموال الدولة الروسية في تنفيذ نظام العقوبات» على العراق، وهو ما يعني عملياً انسحاب روسيا من نظام تطبيق الحظر على العراق[19]. وإعلان روسيا عن استعدادها تزويد سوريا بأسلحة «نوعية» متطورة.

٢ ـ العلاقات الروسية ـ الألمانية

كان التطور في العلاقات الروسية ـ الأوروبية أوضح ما يكون على صعيد العلاقات الروسية ـ الألمانية، ويتضح ذلك من حجم الزيارات المتبادلة

---

(١٦) *Economist* (22 April 1995), pp. 32-34.

(١٧) الحياة، ٢٧/٥/١٩٩٧.

(١٨) *Economist* (16 September 1995), p. 38.

(١٩) الحياة، ٦/٦/١٩٩٧.

ولقاءات القمة بين البلدين، حيث تعتبر زيارة المستشار الألماني هيلموت كول إلى موسكو في شباط/ فبراير ١٩٩٦ هي الرابعة عشرة من نوعها بين يلتسين وكول منذ انهيار الاتحاد السوفياتي.

ولقد تمحورت العلاقات الروسية ـ الالمانية حول ثلاث قضايا أساسية وهي:

أ ـ مشكلة الألمان ـ الروس

وترجع أصول الألمان ـ الروس إلى أواخر القرن الثامن عشر عندما استدعت الامبراطورة كاترين امبراطورة روسيا وقتذاك ـ وهي المانية الأصل ـ مجموعة من الخبراء الألمان لتعليم الروس أساليب الزراعة الحديثة وغير ذلك من الأعمال. وتركزت هذه المجموعة في بلدة بيزيميانوي الواقعة على نهر الفولغا. وتكاثر الألمان واستقروا في هذه المنطقة إلى أن سمحت لهم السلطات الروسية بتشكيل جمهورية لهم تتمتع بالحكم الذاتي عام ١٩٢٤. ولكن في عام ١٩٤١ أمر ستالين بحل جمهورية الفولغا وإبعاد مواطنيها وتوزيعهم في سيبيريا وجمهوريات آسيا الوسطى بعد غزو هتلر لروسيا حيث اعتبرهم طابوراً خامساً[٢٠].

وعقب انهيار الاتحاد السوفياتي تصدرت هذه المشكلة أولويات العلاقات الروسية ـ الألمانية. وفي ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٢ وقع وزير القوميات الروسي فاليري تسيخوف مع الممثل الألماني لشؤون الهجرة على بروتوكول يتضمن النص على إعادة استقلال جمهورية الألمان ـ الروس في الفولغا. وتم الاتفاق على أن تقدم المانيا التمويل اللازم لبناء مستوطنة في بلدة بيزيميانوي الروسية لتكون نواة لتجميع وتوطين الروس الألمان في ما كان يعرف في الماضي باسم جمهورية الفولغا. وكان الهدف من ذلك تشجيع الروس من أصل الماني على البقاء في روسيا بدلاً من الهجرة إلى المانيا في وقت تعاني فيه الحكومة الألمانية مشكلة اللاجئين والمهاجرين الأجانب، كما تعاني مشكلة توفير فرص عمل لمواطنيها، وبخاصة في الجزء الشرقي منها[٢١].

---

(٢٠) العالم اليوم، ٢٦/ ٥/ ١٩٩٣.

(٢١) *Keesing's Record of World Events* (May 1992), p. 38924.

ب ـ انسحاب القوات الروسية من المانيا

في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ انسحب آخر جندي روسي من الأراضي الالمانية بعد ٤٩ عاماً من وجود القوات الروسية في برلين منذ الحرب العالمية الثانية. وكان قد تم الاتفاق على انسحاب القوات الروسية من المانيا مقابل ٩ مليارات مارك الماني تخصص لتوطين الجنود الروس العائدين من المانيا. وقد شارك يلتسين بنفسه في الاحتفال الذي أقامته المانيا بهذه المناسبة، بل قام بقيادة الاوركسترا في المهرجان الموسيقي الذي عزف مقطوعات الاحتفال، كما شارك في الغناء[٢٢]. وقد كان هذا موضع انتقاد شديد واستياء داخل روسيا.

ج ـ المساعدات الاقتصادية لروسيا

وهي القضية التي حظيت بالجانب الأكبر من المباحثات والاهتمام بين البلدين وخصوصاً عند الجانب الروسي. ففي زيارة كول لموسكو في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ تم بحث مسألة جدولة ديون روسيا لألمانيا. وتعد المانيا أكبر دائن لروسيا وعملت على مساعدتها في حل مشكلة سداد ديونها لدعم عملية الاصلاح الاقتصادي فيها. ففي أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ وافقت المانيا على جدولة ديون روسيا بمبلغ ٤,٢ مليار مارك. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ اتفقت المانيا وروسيا على إعادة جدولة ٤,٨ مليار مارك من مديونية المانيا لدى روسيا والتي كان مقرراً سدادها خلال عام ١٩٩٥. وبموجب هذا الاتفاق ستعاد جدولة الأقساط على ١٥ عاماً على أن تسدد روسيا القروض التي حصلت عليها منذ عام ١٩٩٢ في موعدها المقرر[٢٣].

وعلى الرغم من نجاح البلدين في الوصول إلى تسويات مرضية لكليهما حول هذه القضايا الثلاث السابقة، وكون العلاقات الروسية ـ الالمانية من أكثر علاقات روسيا الخارجية انسجاماً وتعاوناً، فقد ظلت هناك بعض نقاط الخلاف التي ثارت بين البلدين وبخاصة في الفترة الأخيرة، والتي كانت **أولاها** المخاوف الالمانية من امتداد النفوذ الروسي إلى وسط

(٢٢) *Keesing's Record of World Events* (September 1994), p. 40200.

(٢٣) الأهرام، ٢٠/٩/١٩٩٥.

أوروبا والبلقان، وهو ما عبر عنه كول صراحة في شباط/فبراير ١٩٩٤، على رغم أن روسيا أكدت في غير مناسبة على لسان وزير خارجيتها، بل أكد يلتسين نفسه، عدم سعي روسيا لإحياء امبراطوريتها من جديد، وذلك لطمأنة المانيا وإزالة مخاوفها بهذا الشأن(٢٤). **وثانيتها**، محاولات تهريب المواد النووية، وبخاصة البلوتونيوم المشع من روسيا، والتي اكتشفتها المانيا وإن كان قد تم السيطرة على هذا الأمر، حيث تعهدت روسيا بالتعاون مع المانيا من أجل وقف هذه العمليات(٢٥).

ومن النقاط الخلافية بينهما أيضاً موقف المانيا من مسألة الشيشان، حيث طالبت بوقف القتال في الشيشان، بل إنها هددت بوقف المساعدات المالية التي تقدمها لروسيا إذا اصرت روسيا على المضي قدماً في عملياتها العسكرية في الشيشان(٢٦)، كذلك هناك الخلاف على كنز طروادة الذي استولت عليه القوات السوفياتية عندما دخلت برلين عام ١٩٤٥. وتقوم السلطات الروسية بعرض هذا الكنز الفريد بمتحف بوشكين في موسكو، وهو ما أثار استياء المانيا ودفعها إلى مطالبة موسكو بإعادة هذه الثروة الثمينة إليها، وهي عبارة عن ٢٥٩ قطعة من التحف الثمينة جداً(٢٧).

٣ ـ العلاقات الروسية ـ البريطانية

سيطرت قضيتا مصير الترسانة النووية السوفياتية، واندماج روسيا في المجتمع الدولي وانضمامها إلى المؤسسات الدولية المختلفة على الحيز الأكبر من العلاقات الروسية ـ البريطانية التعاونية.

ففي كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ وخلال الزيارة الأولى التي قام بها يلتسين لبريطانيا وهو في طريقه لحضور اجتماع مجلس الأمن في نيويورك وقع البلدان إعلاناً مشتركاً لـ «لشراكة للتسعينيات» يتضمن التعاون بين البلدين في شؤون الدفاع وتلك الخاصة بالأسلحة النووية، حيث نص على

---

(٢٤) *Keesing's Record of World Events* (February 1994), p. 39875.

(٢٥) الأهرام، ١٤/٨/١٩٩٤.

(٢٦) الأهرام، ٢٤/١/١٩٩٥.

(٢٧) الأهرام، ٢٢/٤/١٩٩٦.

إرسال فريق بريطاني للمساهمة في تدمير الفائض من الأسلحة النووية في روسيا. كما تضمن الإعلان إقامة خط ساخن بين موسكو ولندن لتبادل الآراء حول المتغيرات الدولية بصفة عامة، والعلاقات بين البلدين بصفة خاصة[(٢٨)].

وخلال الزيارة الرسمية التي قام بها يلتسين إلى بريطانيا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ تم توقيع أول معاهدة من نوعها بين البلدين منذ عام ١٧٦٦ تضمنت تعهدات روسية بالالتزام بالمبادىء السياسية والاقتصادية الغربية، واندماج روسيا في المعسكر الديمقراطي الغربي. كما تضمنت النص على ضرورة الحد من التسلح والتخلص من الترسانة النووية للاتحاد السوفياتي السابق. كذلك تم توقيع اتفاقية للصداقة والتعاون بين البلدين، هذا فضلاً عن خمس اتفاقيات غطت مختلف مجالات التعاون بينهما[(٢٩)].

وفي الزيارة التي قام بها جون ميجور، رئيس الوزراء البريطاني، إلى روسيا في شباط/فبراير ١٩٩٤ أبرز اهتماماً واضحاً بتخفيف التوتر بين روسيا والغرب حول قضيتي توسيع عضوية حلف شمال الأطلسي ليضم دول وسط وشرق أوروبا، وقضية البوسنة حيث أكد أهمية دور روسيا في أي تسوية للحرب في البوسنة، وأن الغرب لا يريد تسوية بدون روسيا. وأكد ميجور أيضاً تأييده الكامل لمشاركة روسيا في المباحثات السياسية لمجموعة الدول الصناعية السبع. كما أبرم الطرفان اتفاقاً بشأن سحب الصواريخ التي يوجهها بعضهما تجاه بعضهما الآخر، على أن تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في أيار/مايو ١٩٩٤. وهو ما اعتبر تطوراً ملحوظاً في العلاقات بين البلدين[(٣٠)].

وقد كلل هذا التطور في العلاقات بين البلدين بزيارة ملكة بريطانيا لروسيا في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤. وتلك كانت أول زيارة من نوعها منذ ٨٥ عاماً، حيث كانت آخر زيارة هي التي قام بها الملك أدوارد السابع

(٢٨) *Keesing's Record of World Events* (February 1992), p. 38772.

(٢٩) *Keesing's Record of World Events* (November 1992), p. 39203.

(٣٠) *Keesing's Record of World Events* (February 1994), p. 39875.

لروسيا قبل الثورة البلشفية عام ١٩٠٨. وكان الهدف الأساسي من الزيارة هو تأكيد الروابط التاريخية والثقافية والتجارية التي تربط بين البلدين. وقد اعتبرت هذه الزيارة فاتحة عهد جديد في العلاقات بينهما[٣١].

وعلى رغم هذا التطور الواضح في العلاقات الروسية ـ البريطانية، فقد جاءت الأزمة الدبلوماسية بين البلدين في أيار/مايو ١٩٩٦ لتعكر صفو هذه العلاقات، حيث طلبت روسيا سحب تسعة دبلوماسيين من السفارة البريطانية في موسكو، وذلك في أعقاب الكشف عن أكبر فضيحة تجسس ضد روسيا منذ نهاية الحرب الباردة وتورط دبلوماسيين بريطانيين فيها. وبعد مفاوضات بين مسؤولين من الجانبين تم تخفيض عدد الدبلوماسيين البريطانيين المطرودين إلى أربعة دبلوماسيين فقط. وبالمقابل قامت بريطانيا بطرد أربعة دبلوماسيين من السفارة الروسية في لندن[٣٢]. ولم تكن هذه هي الأزمة الأولى من نوعها بين البلدين، ففي آذار/مارس ١٩٩٤ طلبت روسيا سحب أحد الدبلوماسيين من السفارة البريطانية في موسكو وهو جون سكارليت، حيث اتهمته بالتجسس، ورداً على ذلك قامت لندن بطرد دبلوماسي روسي من السفارة الروسية[٣٣].

٤ ـ العلاقات الروسية ـ الفرنسية

جاء التطور في العلاقات الروسية ـ الفرنسية على نحو مماثل لتطور علاقات روسيا بكل من المانيا وبريطانيا، حيث تركزت على قضايا الأمن والأسلحة النووية من ناحية، والمساعدات الاقتصادية والاستثمارات الفرنسية لروسيا من ناحية أخرى.

ففي لقاء القمة الأول بين يلتسين وميتران في باريس في شباط/فبراير ١٩٩٢ وقع البلدان اتفاقية صداقة وتعاون تتضمن درجة عالية من التشاور حول الأمور ذات الاهتمام المشترك للبلدين، وتخفيض حجم الأسلحة النووية إلى الحد الأدنى اللازم للأمن، والعمل على منع انتشار أسلحة الدمار

(٣١) *Keesing's Record of World Events* (September 1994), p. 40200.

(٣٢) *Economist* (11 May 1996), p. 26.

(٣٣) **الأهرام**، ٢/٤/١٩٩٤.

الشامل، والعمل معاً من أجل التوصل إلى معاهدة للأمن الأوروبي. من ناحية أخرى، تعهدت فرنسا بمساعدة روسيا على تطوير علاقاتها بالجماعة الأوروبية وتسهيل اندماجها في الاقتصاد الأوروبي ودعمها خلال مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق الحرة، وتأييد حصولها على العضوية الكاملة في المؤسسات المالية الدولية. هذا إلى جانب التوقيع على اثني عشر اتفاقاً تحدد أسس العلاقات الجديدة بين البلدين، مثل حماية الاستثمارات ومنع الازدواج الضريبي وتدريب رجال الأعمال الروس، والحد من الجريمة وتهريب المخدارت. ومن أهم ما أسفرت عنه الزيارة أيضاً منح روسيا مساعدات قدرها ٣,٨٢٠ مليون فرنك (٧٠٤ ملايين دولار)، كما تم توقيع اتفاقية خاصة بالتنقيب عن النفط في منطقتي فولغوغراد وستراتوف[٣٤].

ولقد استمر التعاون وتطوير العلاقات بين البلدين في هذه المجالات. فمن ناحية، وفي حزيران/يونيو ١٩٩٢ منحت روسيا شركة فرنسية وهي مجموعة «توتال» حق استثمار حقول النفط في جمهورية كومي ذات الحكم الذاتي، وذلك بما قيمته مليار دولار. وقد تم الاتفاق على أن تحصل الشركة الفرنسية على ٢٥ بالمئة من الأرباح في حين تحصل روسيا وجمهورية كومي وشركة «كومي نفط» على ٧٥ بالمئة منها[٣٥].

وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ قدمت فرنسا قرضاً لروسيا قيمته ١,٦ مليار فرنك لشراء ٢,٥ مليون طن حبوب. كما تركزت المباحثات بين يلتسين وميتران في لقاء القمة الثاني بينهما أثناء زيارة ميتران لروسيا في آذار/مارس ١٩٩٣ على المساعدات الاقتصادية والاستثمارات الفرنسية لروسيا. وقد تمت إعادة جدولة الديون بين روسيا ونادي باريس في نيسان/أبريل ١٩٩٦ وذلك بفترة سماح تصل إلى ست سنوات[٣٦].

على صعيد آخر، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ وقعت فرنسا وروسيا اتفاقية لتفكيك الأسلحة النووية التي كان يخزنها الاتحاد السوفياتي

---

(٣٤) *Keesing's Record of World Events* (February 1992), p. 38772.

(٣٥) الأهرام، ٢/٦/١٩٩٢.

(٣٦) الأهرام، ٢٣/١/١٩٩٣ و٣٠/٤/١٩٩٦.

السابق. وأعلنت أنها ستخصص ما قيمته ٤٠٠ مليون دولار لهذا الغرض[٣٧]، كما تركزت مباحثات يلتسين وشيراك خلال الزيارة التي قام بها الرئيس يلتسين لفرنسا في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥ على ضرورة توقف فرنسا عن التجارب النووية التي تجريها، وكذلك قضية توسيع عضوية حلف شمال الأطلسي وخطورة ذلك على الأمن القومي الروسي[٣٨].

يتضح من العرض السابق لتطور العلاقات الروسية ـ الغربية ما يلي:

أولاً: على رغم وجود درجة يعتد بها من التأثير الأمريكي في عملية صنع القرار في روسيا إلا أن هذه الأخيرة تحاول ممارسة قدر من الاستقلالية في صنع قرارها قد لا تصل إلى حد الاستقلالية التامة، وكثيراً ما تقتصر على السلوك اللفظي من خلال التصريحات دون دخولها حيز التنفيذ، وبخاصة في الحالات التي لا تمس مصالحها الحيوية وأمنها القومي، وحيث لا تمتلك من وسائل القوة والضغط ما يمكنها من فرض إرادتها أو مقاومة الضغوط الأمريكية. ومن ذلك مثلاً عدم دخول قرار الدوما المشار إليه بخصوص العراق حيز التنفيذ بحجة تنافيه مع الالتزامات الدولية.

ثانياً: أن درجة التأثير الأوروبي (الألماني والبريطاني والفرنسي) على القرار الروسي كانت أقل بكثير من تأثير الولايات المتحدة. فالعلاقات الروسية ـ الأوروبية بصفة عامة هي علاقات أكثر توازناً وتكافؤاً وقائمة على تبادل المصالح والمنفعة المتبادلة للطرفين. ولكن مع غياب الهيمنة الأوروبية على علمية صنع القرار في روسيا تظل هذه العلاقات أحد المدخلات الأساسية لعملية صنع القرار وأحد الأبعاد الرئيسية التي يأخذها صانع القرار الروسي في الاعتبار.

ثانياً: علاقة روسيا بالقوى الآسيوية والاقليمية

في الفترة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفياتي اتبعت روسيا سياسة خارجية ذات توجه أوروبي ـ أطلسي واضح، حيث سعت إلى الاندماج في

---

(٣٧) **الأهرام المسائي**، ١٣/١١/١٩٩٢.
(٣٨) **الأهرام**، ٢١/١٠/١٩٩٥.

الحضارة الغربية والانضمام إلى كافة مؤسساتها، إلا أنها سرعان ما أدركت أن الغرب لن يسمح لها بالاندماج الكامل في حضارته، وإنها لن تكون بأي حال دولة غربية وإن ظلت دولة أوروبية، هذا فضلاً عن خيبة أمل الحكومة الروسية من تدفق المعونات الغربية عليها، فحجم ما تدفق من معونات كان محدوداً جداً مقارنة باحتياجات روسيا وبتعهدات الدول الغربية ذاتها ووعودها لروسيا، وبخاصة بعد تفاقم الأزمة الاقتصادية فيها.

ومن ثم بدأت روسيا في الاتجاه شرقاً سعياً وراء الفرص الاقتصادية المتاحة، وتنويعاً لعلاقاتها حتى لا يكون اعتمادها الكامل على الغرب وحده. ومن هنا كان التقارب التاريخي مع الصين، هذا إلى جانب المحاولات المستمرة لتخطي عقبة جزر الكوريل من أجل تطوير العلاقات مع اليابان، كما سعى يلتسين إلى تفعيل كومنولث الدول المستقلة وتطوير علاقات روسيا بجيرانها من الجمهوريات السوفياتية السابقة.

١ ـ العلاقات الروسية ـ الصينية

شهدت العلاقات الروسية ـ الصينية توتراً حاداً في الستينيات عندما سعى كل من الطرفين إلى زعامة العالم الشيوعي آنذاك، ولم تظهر بوادر التحسن والدفء في العلاقات بينهما إلا مع حلول الثمانينيات، وبخاصة بعد الزيارة التاريخية التي قام بها غورباتشوف إلى بكين في عام ١٩٨٩. وعقب انهيار الاتحاد السوفياتي حدث نمو وتطور تدريجي بين البلدين إلى أن وصل التقارب بينهما إلى ذروته في نيسان/ ابريل عام ١٩٩٦.

ففي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ قام يلتسين بأول زيارة له للصين وذلك لبحث التعاون الاقتصادي بين البلدين، والذي غدا أيضاً محور المباحثات التي قام بها تشيرنوميردين رئيس الوزراء الروسي خلال زيارته للصين في أيار/ مايو ١٩٩٤، وتلت ذلك الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني جيانغ زيمين إلى موسكو، وهي أول زيارة من نوعها يقوم بها رئيس صيني منذ ٣٧ عاماً. وكانت هذه الزيارة فاتحة عهد جديد في العلاقات الروسية ـ الصينية، إذ ركزت على بحث العلاقات الثنائية بين البلدين ومحاولة إزالة التوتر المجمد بينهما، حيث تم التوقيع على اتفاقية بشأن الحدود الغربية بين

البلدين وذلك لأول مرة في تاريخ العلاقات بينهما، وقد بدأ الحوار حول تطبيع الحدود وترسيمها بين البلدين منذ ٣٠ سنة، وفي ١٦ أيار/مايو ١٩٩١ وقبيل انهيار الاتحاد السوفياتي تم الاتفاق بينهما على ترسيم الحدود الشرقية، وأصبح على روسيا بمقتضى هذا الاتفاق أن تعيد أراضي مساحتها حوالى ٤ آلاف فدان إلى الصين تتضمن بعض الجزر الصغيرة في نهر «توماتايا» عند ملتقى الحدود الروسية ـ الصينية ـ الكورية الشمالية، وهو ما اعتبرته بعض القوى المتطرفة في روسيا تنازلاً من روسيا للصين. كما تم الاتفاق على امتناع كل طرف عن توجيه الصواريخ ضد الطرف الآخر، وكذلك تطوير التعاون العسكري بين البلدين. هذا إلى جانب تنشيط العلاقات الاقتصادية بينهما، فتم الاتفاق على إقامة مجمع مشترك للحديد والصلب في الشرق الأقصى الروسي بالقرب من الحدود الصينية، وذلك كبداية لمشروعات مستقبلية لاستغلال وتوظيف الموارد المادية والبشرية الهائلة للبلدين[٣٩].

واستمراراً للتعاون بين البلدين وخلال الزيارة التي قام بها لي بنغ رئيس مجلس الدولة الصيني إلى موسكو في تموز/يوليو ١٩٩٥ تم توقيع ثماني اتفاقيات مشتركة بين البلدين تضمنت اتفاقية لتسليم المجرمين، وبناء كوبري مشترك على نهر آمور المشترك بينهما، وحماية الغابات من الحرائق وحماية البيئة، والتعاون في مجال العلوم والتقانة، وتطوير الزراعة والاقتصاد والتجارة، وتشييد محطتين للطاقة في الصين بمساعدة الخبرة التقانية الروسية[٤٠].

إلا أن الطفرة الحقيقية في العلاقات بين البلدين جاءت مع زيارة يلتسين لبكين في عام ١٩٩٦، والتي أكسبت العلاقات الروسية ـ الصينية أبعاداً جديدة تمثلت في التقارب والتفاهم الاستراتيجي بالمعنى الواسع وإن لم ترقَ إلى مستوى التحالف الاستراتيجي. وأهم ما أنجزته هذه الزيارة ما يلي:

---

(٣٩) Robert Legvold, «Russia and the Strategic Quadrangle,» in: Michael Mandelbaum, ed., *The Strategic Quadrangle: Russia, China, Japan, and the United States in East Asia* (New York: Council on Foreign Relations Press, 1995), pp. 49-50, and

الأهرام: ٦/٤/١٩٩٦، و٣٠/٤/١٩٩٦.

(٤٠) **الأهرام**، ١٧/٧/١٩٩٥.

أ ـ التفاهم الاستراتيجي بينهما ومعارضة البلدين لهيمنة قوة واحدة على النظام العالمي في إشارة ضمنية إلى الولايات المتحدة، وكذلك معارضتهما لتوسيع حلف الأطلسي ليضم دول وسط وشرق أوروبا.

ب ـ التفاهم بينهما حول المجال الاقليمي لكل دولة، وذلك باعتراف روسيا أن تايوان والتيبت هما جزء لا يتجزأ من الصين، وتأكيد الصين على أن الشيشان هي جزء من روسيا.

ج ـ توقيع المعاهدة الأمنية بين روسيا والصين وزعماء كل من كازاخستان وطاجكستان وقيرغيزستان، وذلك في مركز المعارض الدولي الذي أنشىء عام ١٩٥٥ رمزاً للصداقة الصينية ـ السوفياتية في شانغهاي، وتنص الاتفاقية على اتخاذ تدابير أمنية وعسكرية على جانبي الحدود بين الدول الخمس.

د ـ التسوية النهائية لمشكلة الحدود الروسية ـ الصينية والتي تمتد لما يقرب من ٤٢٥٩ كم، حيث تم توقيع اتفاقية نهائية بشأنها تضمنت تخفيض حجم القوات المسلحة في مناطق الحدود.

هـ ـ تم إبرام مجموعة من الاتفاقات الاقتصادية تضمنت قيام روسيا بتصدير الغاز الطبيعي إلى الصين، وكذلك الإجراءات الخاصة بالتجارة الثنائية بين البلدين. كما حرص يلتسين على مقابلة رجال الأعمال في الصين وحثهم على توظيف أموالهم وخبراتهم في روسيا، ومن المعروف أن هناك حوالى ١٥٠٠ مؤسسة وشركة صينية تعمل في روسيا.

و ـ وأخيراً تم التوقيع على إعلان تضمن الموافقة للمرة الأولى على إنشاء خط تليفوني سري ساخن بين الكرملين ومقر الحزب الشيوعي الصيني[٤١].

ويمكن تفسير هذا التقارب الروسي ـ الصيني من خلال جملة من الأسباب والعوامل الخاصة بكلا البلدين.

---

(٤١) الأهرام: ٢٦/٤/١٩٩٦؛ ٢٧/٤/١٩٩٦، و٣٠/٤/١٩٩٦.

بالنسبة إلى روسيا جاء هذا التقارب بهدف:

ـ زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين وبخاصة في المجال العسكري. فالصين تمثل أكبر سوق محتملة لاستيعاب مبيعات روسيا من الأسلحة والمواد النووية، كما أنها أكبر سوق يمكن التعامل معها من خلال المقايضة[(٤٢)]. وقد وافقت موسكو على بناء مصنع لتخصيب اليورانيوم في الصين إلى جانب مشاركتها في عدد من المشاريع النووية الأخرى، ويصل حجم التبادل التجاري المدني بين البلدين إلى سبعة مليارات دولار، ويتوقع أن يصل إلى ٨ ـ ١٠ مليارات في عام ١٩٩٧، ثم أن يقفز إلى ٢٠ ملياراً عام ٢٠٠٠. وتستورد موسكو المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الرخيصة الثمن بكميات كبيرة من الصين وتصدر إليها المعادن والأسمدة والزيوت والأسماك[(٤٣)].

ـ جذب الاستثمارات الصينية إلى روسيا. فقد رافق يلتسين في زيارته للصين خمسون من رجال الأعمال الذين يديرون شركات على طول الحدود بين البلدين، وحرص على مقابلة رجال الأعمال في الصين، وذلك بهدف تشجيع الاستثمار ودفع التجارة بين البلدين[(٤٤)].

ـ أن هذا التقارب هو أيضاً رسالة من يلتسين تستهدف إبلاغ الغرب بأنه في وسع روسيا الاتجاه شرقاً وأنه قد لا يتمسك بالتوجه الغربي.

ـ أن هذه الزيارة جاءت قبل الانتخابات الرئاسية الروسية في حزيران/ يونيو ١٩٩٦ ومن ثم كان أحد دوافع يلتسين لزيارة الصين هو الرغبة في تأكيد شعبيته.

أما دوافع الصين من هذا التقارب فتتمثل في:

ـ الدوافع الأمنية والمتمثلة في مواجهة الحركات المتطرفة في آسيا الوسطى. فقد أدى انهيار الاتحاد السوفياتي إلى تنشيط النزعة الاستقلالية في

---

(٤٢) Legvold, «Russia and the Strategic Quadrangle,» p. 49.

(٤٣) الحياة، ٢٣/٤/١٩٩٧.

(٤٤) الأهرام، ٢٣/٤/١٩٩٦.

هذه المناطق، وهو ما انعكس بدوره على الصين، وأدى إلى نمو الحركة الاستقلالية لدى سكان اقليم سينكيانغ ـ يوجور المستقل ذاتياً في الصين. ومن هنا كان أحد أهداف الصين هو التعاون مع روسيا لمواجهة هذه الحركات وتطويقها.

ـ التوتر الذي ساد العلاقات بين بكين وواشنطن في السنوات الأخيرة بدءاً بالخلاف حول تايوان وترحيب الولايات المتحدة برئيس تايوان لي تينغ هوي أثناء زيارته لأمريكا، ومروراً بالنزاع حول حقوق الإنسان وحقوق الملكية الفكرية، ثم معارضة واشنطن لإعادة انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، والخلاف حول انتشار الأسلحة النووية والتجارب التي تقوم بها الصين، ومن ثم اتجهت الصين إلى تحسين علاقاتها مع روسيا حتى لا يسود التوتر علاقاتها مع العديد من الأطراف.

ـ الاستفادة من الخبرات والامكانات الروسية، وبخاصة في المجال النووي، هذا فضلاً عن إمكانات التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين البلدين.

ولقد تعمق هذا التفاهم الاستراتيجي بين البلدين بزيارة الرئيس الصيني جيانغ زيمين إلى موسكو في نيسان/ ابريل ١٩٩٧ حيث تم توقيع اتفاق خفض القوات على طول الحدود بين روسيا والصين وطاجكستان وكازاخستان وقيرغيزستان، والتي وصفها الرئيس الصيني بأنها «خطوة مهمة على طريق وضع خطة لنظام أمني آسيوي»[٤٥].

٢ ـ العلاقات الروسية ـ اليابانية

على العكس من العلاقات الروسية ـ الصينية والتي سارت باطراد نحو مزيد من التقارب والتفاهم، ساد التوتر العلاقات الروسية ـ اليابانية وظلت مشكلة جزر الكوريل هي الصخرة التي تتحطم عليها كافة المحاولات الروسية للتقارب مع اليابان وبدء صفحة جديدة للعلاقات بين البلدين،

---

(٤٥) الحياة، ٢١/ ٤/ ١٩٩٧.

حيث ربطت اليابان بين تنمية علاقاتها مع روسيا وتسوية قضية الجزر، التي تعتبرها جزءاً من الأراضي اليابانية وتشترط تسليمها قبل بدء تطبيع العلاقات مع روسيا.

وكانت القوات الروسية قد استولت على جزر الكوريل الجنوبية الأربع: شيكوتان، وهابوماي وإيتروب وكوناشير بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية تحت دعاوى أمنية. وتقع الجزر الأربع شمال جزيرة هوكايدو اليابانية. ولهذه الجزر أهميتها البالغة بالنسبة إلى روسيا نظراً للمساحات البحرية حولها من ناحية، والتي تصل إلى ٥٧ ألف ميل بحري مربع، ولأهميتها الاقتصادية من ناحية أخرى، حيث يتوافر فيها الاسفنج والمنغنيز والمعادن كالقصدير والزنك والنحاس والنيكل والكروم، بالإضافة إلى احتياطيات كبيرة من التيتانيوم والماغنيت.

وفي الوقت الذي يربط فيه اليابانيون موضوع تنمية العلاقات مع موسكو بتسوية مسألة الجزر، يحاول الروس تنحية هذه القضية جانباً والقيام ببعض المبادرات لتحسين العلاقات بين البلدين، وبخاصة على الصعيد الاقتصادي. ففي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ قام الرئيس يلتسين بزيارة طوكيو، وذلك بعد تأجيل زيارته مرتين قبل ذلك (في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، وفي أيار/مايو ١٩٩٣) وهو ما أثار استياء الشعب والحكومة اليابانيين. وكان الهدف الأساسي من الزيارة هو تخفيف التوتر بين البلدين وتطوير العلاقات بينهما ومحاولة جذب الأموال والاستثمارات اليابانية إلى روسيا. فقدم يلتسين اعتذاراً باسمه ونيابة عن الشعب الروسي عن مصرع آلاف الجنود اليابانيين في معسكرات الاعتقال في سيبيريا خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها (حوالى ٦٠ الف جندي) وذلك خلال لقائه بالامبراطور الياباني. كما تعهد يلتسين بسحب القوات الروسية الموجودة في الجزر (والتي تقدر بحوالى ٧ آلاف جندي) لإنهاء حالة الحرب المعلنة بين البلدين منذ الحرب العالمية الثانية. كما أعلن التزام روسيا بكافة الاتفاقات التي أبرمها الاتحاد السوفياتي مع اليابان[٤٦].

(٤٦) **الأهرام:** ١٣/١٠/١٩٩٣، و١٤/١٠/١٩٩٣.

إلا أن زيارة يلتسين أخفقت في إعطاء دفعة للعلاقات بين البلدين وتصفية الخلافات بينهما. فمن ناحية لم تؤدِ الزيارة إلى تسوية نهائية أو حتى إشارة واضحة من جانب موسكو إلى مسألة الجزر وتسويتها. ومن ناحية أخرى، خلا الإعلان الاقتصادي من أية التزامات محددة من جانب اليابان لدعم روسيا، بل إن المساعدات التي كانت اليابان قد وعدت بتقديمها إلى روسيا والتي تقدر بـ ٤,٦ مليار دولار وقدمت ١٠ بالمئة منها بالفعل أوقفتها بسبب عدم إحراز أي تقدم ملموس في مسألة الجزر. كما أن الاتفاقات التي وقعت بين البلدين (١٦ وثيقة) لم تخرج عن كونها مجرد تعهدات بالتعاون ومواصلة التشاور بين البلدين.

وهكذا ظلت جزر الكوريل هي الصخرة التي تتحطم عليها كافة المحاولات الروسية لتحسين العلاقات مع اليابان. وتجدر الإشارة هنا إلى المعارضة الشديدة والضغوط التي يتعرض لها يلتسين بشأن قضية الجزر، وبخاصة من جانب القوميين والشيوعيين والتي كانت وراء تأجيل زيارة يلتسين لليابان مرتين، بل إن رئيس الوزراء الروسي فيكتور تشيرنوميردين صرح في آب/ اغسطس ١٩٩٣ قبيل زيارة يلتسين لليابان قائلاً: «لم نسلمها (أي الجزر) ولن نسلمها»[٤٧]، وهو ما يدل على الرفض التام لفكرة التنازل عن الجزر لليابان، ليس فقط من جانب المعارضة، ولكن من جانب أجنحة في حكومة يلتسين نفسه.

ولم تكن قضية الجزر هي القضية الخلافية الوحيدة بين روسيا واليابان، حيث ظلت اليابان تنظر إلى الوجود العسكري الروسي في الشرق الأقصى على أنه يمثل تهديداً مباشراً لها على الرغم مما شهده هذا الوجود من تحجيم. فقد خفضت روسيا من قواتها ومن حجم أسطولها في المحيط الهادي، ومن عدد العمليات البحرية التي تقوم بها. من ناحية أخرى، هناك مخاوف من جانب روسيا تجاه الزيادة في القدرات الاقتصادية والعسكرية اليابانية[٤٨].

وقد جاءت قضية إلقاء روسيا للنفايات النووية في بحر اليابان لتعيد

(٤٧) الأهرام، ١٩/٨/١٩٩٣.

(٤٨) Legvold, «Russia and the Strategic Quadrangle,» pp. 53-54.

التوتر للعلاقة بين البلدين، وذلك بعد التحسن النسبي الذي طرأ عليها عقب زيارة يلتسين لطوكيو في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، حيث قامت روسيا بذلك في الشهر نفسه وعلى رغم الاحتجاجات اليابانية.

زاد من التوتر بين البلدين ما تردد حول علاقة روسيا بطائفة «أوم شيزي كيو» والتي تعني «الحقيقة السامية»، وهي طائفة دينية يابانية كانت وراء حادث تسريب غاز السارين السام إلى عدد من محطات مترو الأنفاق في اليابان. وتعتقد اليابان أن عدداً من المسؤولين في الطائفة قد تلقوا تدريبات على استخدام الأسلحة النارية في روسيا، وأنهم استعانوا بالخبرة الروسية في تصنيع غاز الأعصاب السام «السارين». ويقدر عدد أتباع هذه الطائفة داخل روسيا بحوالى ٣٠ ألف شخص. وقد صدر قرار من القضاء الروسي بإغلاق جميع مقار الطائفة في موسكو ووقف إذاعة جميع برامجها، وذلك بتهمة إفساد الشباب[٤٩].

على صعيد آخر، أخفقت المباحثات التي تمت بين مسؤولين من البلدين في شباط/فبراير ١٩٩٦ في الوصول إلى اتفاق حول سبل ضمان سلامة مراكب الصيد اليابانية التي تعمل في المياه المتنازع عليها قبالة الجزر التي تسيطر عليها روسيا. وقد كانت هذه هي خامس جولة محادثات يعقدها الجانبان منذ آذار/مارس ١٩٩٥، وذلك بعد سلسلة من الحوادث التي أطلقت خلالها زوارق الحراسة الروسية النار على سفن الصيد اليابانية في المياه القريبة من جزر الكوريل المتنازع عليها بين البلدين[٥٠].

٣ ـ علاقة روسيا بمحيطها الاقليمي (دول الكومنولث)

على مدى نحو سبعين عاماً خضعت الوحدات المكونة لما يعرف الآن بكومنولث الدول المستقلة (والذي يضم جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق باستثناء دول البلطيق الثلاث) للسيطرة الروسية، بل إن بعض أراضي هذه الدولة خضعت لروسيا منذ القرن السابع عشر.

---

(٤٩) الأهرام: ١٩/٤/١٩٩٥، و٢٤/٤/١٩٩٥.
(٥٠) الأهرام المسائي، ٢٠/١٠/١٩٩٣.

ولقد كانت علاقة روسيا بمحيطها الاقليمي دائماً من أولويات السياسة الخارجية السوفياتية. وأدى تفكك الاتحاد السوفياتي إلى تحول الحدود السوفياتية السابقة إلى دول مستقلة ذات سيادة أصبحت هي المحيط الاقليمي لروسيا، إلا أن روسيا ظلت تشعر بأن هذه الدول وإن لم تعد جزءاً منها فإنها ليست غريبة عنها. ومن هنا كان إطلاق مصطلح «الخارج القريب» (Near Abroad) على هذه الدول كتعبير عن مكانتها لدى روسيا[٥١].

ولقد حرصت روسيا منذ بدأ انهيار الاتحاد السوفياتي على الحفاظ على روابطها وعلاقاتها مع جمهورياته السابقة، فقامت في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ بتكوين رابطة كومنولث الدول المستقلة مع بيلاروسيا وأوكرانيا. تلا ذلك انضمام ثماني جمهوريات أخرى ليصل أعضاء الكومنولث، عند إعلانه رسمياً في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ في ألماآتا، إلى إحدى عشرة دولة.

ولقد بدا الكومنولث عند مولده وكأنه على وشك التفكك والانهيار، وكان هناك من المؤشرات ما يوحي بذلك، منها انسحاب آذربيجان ومولدافيا منه وتعثر اجتماعاته وعدم الوصول إلى نتائج وقرارات واضحة في كثير منها. وكان ينظر إلى الكومنولث ـ حتى من جانب أعضائه ـ على أنه مجرد منتدى لمناقشة القضايا المشتركة الخاصة بمرحلة التحول، وكمظلة مشتركة للسيطرة على التركة النووية السوفياتية[٥٢]، إلا أنه سرعان ما حدث تحول في علاقات روسيا بدول الكومنولث وأبرزت روسيا اهتماماً أكبر من جانبها بإحياء هذه الرابطة وتوثيقها ودعمها، ويرجع ذلك إلى رغبة روسيا في إقامة تكتل اقليمي تواجه به التوسع في حلف الأطلسي، إلى جانب عدد من العوامل الأخرى منها:

أولاً: أنه عقب نشوة الحصول على الاستقلال بدأت روسيا ودول الكومنولث ـ على حد سواء ـ بادراك حيوية الروابط والعلاقات بينها وأهميتها. فعلى الرغم من حصول هذه الدول على استقلالها السياسي إلا أن

---

(٥١) Bruce D. Porter and Carol R. Saivetz, «The Once and Future Empire: Russia and the «Near Abroad»,» *Washington Quarterly*, vol. 17, no. 3 (Summer 1994), pp. 75-76.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٧٦.

هناك درجة عالية من الاعتماد الاقتصادي المتبادل مع روسيا يصعب انهاؤه أو التخلص منه بمجرد إعلان الاستقلال السياسي. فعلى مدى سبعين عاماً من الحكم السوفياتي نشأت شبكة علاقات اقتصادية وتشابكات كبيرة بين جمهورياته المختلفة. فقد كانت معظم هذه الجمهوريات تصدر نحو ٥٠ بالمئة من انتاجها إلى الجمهوريات الأخرى، وتستورد منها حوالى ٤٠ بالمئة من احتياجاتها. وعقب تفكك الاتحاد السوفياتي ظلت هذه العلاقات قائمة، فتجارة روسيا مع دول الكومنولث تمثل ٢٢,٥ بالمئة من اجمالي تجارة روسيا مع دول العالم. وتتركز معظم تجارة روسيا مع دول الكومنولث في خمس دول هي أوكرانيا التي تعد أكبر شريك تجاري لروسيا (١١ بالمئة)، وبيلاروسيا، وكازاخستان، ومولدافيا، حيث استحوذت هذه الدول على نسبة ٩٥ بالمئة و٥,٧ بالمئة من تجارة روسيا مع دول الكومنولث خلال عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ على التوالي. كما أن مصانع الغزل والنسيج الروسية تعتمد على القطن الذي تحصل عليه من أوزبكستان، وصناعة النفط الروسية تعتمد على معدات الاستخراج التي تأتي من أذربيجان، كما تعتمد صناعة السيارات على الإطارات التي تحصل عليها من أرمينيا. هذا فضلاً عن أن قطاع الطاقة الروسي يعتمد على خطوط نقل النفط والغاز الطبيعي التي تمر عبر الأراضي الأوكرانية إلى الغرب[٥٣].

من ناحية أخرى، تعتمد غالبية هذه الجمهوريات (خصوصاً الجمهوريات الإسلامية) على روسيا في الصناعة وتسويق المواد الخام، وترتبط مع روسيا بشبكة مواصلات ونقل. هذا إلى جانب هيمنة الروبل على اقتصادات دول الكومنولث، فعلى رغم لجوء بعض هذه الدول إلى استخدام عملات خاصة بها لتأكيد استقلالها الاقتصادي[٥٤]، إلا أن هذه العملات تدور في فلك الروبل، وتتأثر بشكل مباشر بأي تغيير في سعر صرف الروبل. ويرجع ذلك إلى الوزن

---

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٧٨.

(٥٤) انسحبت أوكرانيا رسمياً من منطقة التعامل بالروبل في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢. واستخدمت عملة «كاربوخانيت»، بينما استخدمت جمهورية قيرغيزيا عملة «سموم» في أيار/ مايو ١٩٩٣. وأصدرت جورجيا كوبونات في نيسان/ ابريل ١٩٩٣ كخطوة أولى نحو الخروج من منطقة التعامل بالروبل.

النسبي للاقتصاد الروسي بين هذه الجمهوريات، حيث يشير تقرير للبنك الدولي صادر عام ١٩٩٣ إلى أن مجموع الناتج القومي الإجمالي بمليارات الدولارات لروسيا يبلغ ٤٨٠ مليار دولار أي حوالى ضعف الناتج القومي لكل جمهوريات الكومنولث الجديدة مجتمعة(٥٥).

ثانياً: الروس الموجودون في جمهوريات الكومنولث المختلفة. فهناك ٢٥ مليون روسي منتشرون في هذه الجمهوريات ويمثلون نسبة يعتد بها من سكان بعض هذه الجمهوريات مثل كازاخستان الذين يمثلون ٣٧,٨ بالمئة من عدد سكانها. وكثيراً ما يجد هؤلاء الروس أنفسهم متورطين في الصراعات وعدم الاستقرار السائد في هذه الدول كما هو الحال في طاجكستان حيث الحرب الأهلية بين الشيوعيين وتحالف الديمقراطيين والإسلاميين. هذا بينما يعاني آخرون من الأقليات الروسية التفرقة العنصرية في ظل قوانين المواطنة الجديدة والتي جعلت من الروس مواطنين من الدرجة الثانية كما هو الحال في إستونيا ولاتفيا، وإن كانوا في بعض الأحيان يملكون القدرة على الدفاع عن حقوقهم واستقلالهم كما هو الحال في القرم في أوكرانيا. وتعكس الهجرة الكبيرة للروس من دول الكومنولث إلى روسيا، وبخاصة من آسيا الوسطى والقوقاز، مدى تردي أوضاع الروس في هذه الدول. ومن مصلحة روسيا الدفاع عن مصالح هؤلاء الروس في مناطق وجودهم، وذلك لإيقاف هذه الهجرة، حيث ترتفع تكلفة استيعابهم، وخصوصاً في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية فيها(٥٦).

ثالثاً: تزايد الدعوة داخل روسيا من أجل توثيق روابطها مع دول الكومنولث، وبخاصة مع تصاعد التيار القومي المطالب بالسيطرة على دول الكومنولث بعد انتخابات كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، ثم انتخابات ١٩٩٥ والانتصار الذي حققه الشيوعيون والقوميون فيها.

كانت هذه هي أهم العوامل التي أدت إلى تزايد الاهتمام الروسي

---

(٥٥) رضا العدل ونورندي، «خلفية عن التطورات الحديثة في بعض جمهوريات الكومنولث الجديدة مع الإشارة إلى النمو السكاني فيها،» في: مصطفى علوي، محرر، **الوطن العربي وكومنولث الدول المستقلة** ([د. م.]: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٤)، ص ١٦٠ ـ ١٦١.

(٥٦) Porter and Saivetz, Ibid., pp. 77-78.

بدول الكومنولث وبتحقيق درجة أكبر من التنسيق بينها، وإحياء الرابطة بينها وإعطائها دوراً أكبر وفاعلية أكثر.

وكانت المعاهدة التي أنشأت الكومنولث في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ قد نصت على تكوين قيادة عسكرية موحدة. وفي أيار/مايو ١٩٩٣ صدر قرار من مجلس وزراء دفاع دول الكومنولث بإلغاء منصب القائد العام لقوات الرابطة، وهو المنصب الذي كان يشغله المارشال الروسي شايوشنيكوف، وإنشاء منصب المشرف على هيئة الأركان الموحدة العامة، والذي يقوم بالتنسيق بين دول الرابطة في هذا المجال. وذلك بعد أن أعلنت كل دولة عن تأسيس جيشها الخاص بها. كما تم إنشاء عدد من أجهزة التنسيق والتشاور بين دول الكومنولث منها مجلس رؤساء ومجلس لرؤساء الوزراء، وعدد من الأجهزة المعاونة لهذين الجهازين. هذا فضلاً عن إنشاء برلمان لدول الكومنولث.

ولقد بذلت موسكو جهوداً مكثفة من أجل تدعيم هذه الروابط وتوثيقها، فإلى جانب إنشاء منطقة الروبل، تم توقيع معاهدة للأمن الجماعي في طشقند في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٢ تضم روسيا ودول آسيا الوسطى باستثناء تركمانستان وأرمينيا. كما سعت روسيا ومارست ضغوطاً على المستوى الدولي وذلك للاعتراف لها بحق تشكيل قوات روسية لحفظ السلام في دول الكومنولث تحت رعاية الأمم المتحدة وبتمويل منها، حيث صرح يلتسين في غير مناسبة «أن وقف كل النزاعات العسكرية في أراضي الاتحاد السوفياتي السابق هو من مصالح روسيا الحيوية». وتتضمن هذه القوات - وفقاً للاقتراح الروسي - القيام بمهام مراقبة شروط وقف إطلاق النار، والفصل بين القوات المتحاربة، وحماية مناطق آمنة وممرات للمعونة الإنسانية، والقضاء على عمليات تهريب السلاح. وقد طرحت روسيا هذه القضية في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ إلا أن هذا المطلب رفض، وبخاصة مع المعارضة الشديدة التي لاقاها من جانب أوكرانيا ومولدافيا ودول آسيا الوسطى في ما عدا طاجكستان[٥٧]. كما أثار يلتسين هذا الطلب أيضاً خلال

(٥٧) محمد عبد السلام، «مشكلات الأمن الوطني لدول الكومنولث المستقلة،» في: العلوي، محرر، المصدر نفسه، ص ٢٨٦ - ٢٨٧.

لقائه بالأمين العام للأمم المتحدة في موسكو في آذار/مارس ١٩٩٦.

ومن ثم فإن التدخل العسكري الروسي في هذه الدول يتم بمقتضى اتفاقات أمنية ثنائية موقعة بين روسيا وهذه الدول، مثل وجود القوات الروسية على حدود أرمينيا مع تركيا، والقوات الروسية على الحدود بين طاجكستان وافغانستان، أو بناء على طلب تلك الدول مثل تمركز القوات الروسية في جورجيا، ونشر قوات روسية على الحدود بين آذربيجان وأرمينيا، وإقامة قواعد لها داخل آذربيجان بناء على طلب حكومة آذربيجان. وهناك مجموعة من العوامل التي ساعدت على الوجود العسكري الروسي في دول الكومنولث، منها أن بعض هذه الدول لم تتمكن من بناء قوة عسكرية كافية حيث تعاني نقص عدد السكان المؤهلين الذين يمكن توظيفهم في القوات المسلحة، كما أن الأقليات تشكل نسبة كبيرة من عدد سكانها، هذا فضلاً عن تدهور قدراتها الاقتصادية[٥٨].

من ناحية أخرى، سعت روسيا إلى توثيق العلاقات الثنائية مع دول الكومنولث، فوقعت في أيار/مايو ١٩٩٧ «الميثاق الاتحادي» مع بيلاروسيا الذي أكد يلتسين أنه سيكون «قدوة وجاذباً» لباقي دول الكومنولث. وقد نص على أن موسكو هي عاصمة الاتحاد، وعلى استحداث جنسية اتحادية، وتوحيد تدريجي للعملة، وعلى إلزامية قرارات المجلس الاتحادي الأعلى الذي يضم رؤساء الدولتين والحكومة والبرلمان فيهما ويتناوب على رئاسته رئيسا الدولتين. كما أكد الرئيس البيلاروسي الكسندر لوكاشنكو أن بلاده «مستعدة للدفاع عن نفسها وعن روسيا» على المحور الغربي، لكنه نفى أن يكون الاتحاد رداً على توسيع حلف الأطلسي أو «معادلاً» له[٥٩].

إلا أن هذا لا يعني أن روسيا تسعى إلى إحياء الاتحاد السوفياتي السابق، حيث إن تكلفة الاندماج والهيمنة الكاملة على دول الكومنولث عالية جداً، وبخاصة في ظل الوضع الاقتصادي لروسيا، ومعارضة هذه الدول لأي سيطرة أو هيمنة روسية عليها، بل ولخلق أي هياكل قوية يمكن أن تحل

---

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٢٨٧ ـ ٢٩٩.

(٥٩) الحياة، ٢٤/٥/١٩٩٧.

محل الاتحاد السوفياتي، ومن ذلك رفض لوكاشنكو «الدولة الفدرالية» التي طالب بها يلتسين، هذا فضلاً عن اختلاف التوجهات الخارجية لهذه الدول حيث تتجه دول آسيا الوسطى نحو تدعيم علاقاتها مع دول الشرق الأوسط، وتتجه اوكرانيا نحو أوروبا، وتتجه بعض القيادات الروسية نفسها في سيبيريا نحو اليابان والصين. فروسيا تسعى فقط إلى خلق نوع من العلاقات والروابط الخاصة مع دول الكومنولث والتي تسمح لروسيا بالحفاظ على مصالحها في هذه الدول، وذلك دون اللجوء إلى وسائل الضغط التي تمتلكها، وقد استخدمتها بالفعل ضد بعض هذه الدول. ومثال ذلك، قيامها بقطع إمدادات الغاز الطبيعي عن استونيا، وذلك عندما أجاز البرلمان الاستوني تشريعاً يقضي بضرورة إجادة اللغة الاستونية كمتطلب سابق وشرط ضروري للتمتع بحقوق التصويت والمواطنة، وهو ما يعني الإضرار والمساس بمصالح الأقلية الروسية هناك (٣٠,٣ بالمئة من إجمالي السكان). وقد أدى هذا إلى تأجيل استونيا تطبيق هذا القانون الجديد[٦٠].

(٦٠) Porter and Saivetz, «The Once and Future Empire: Russia and the «Near Abroad»,» p. 81.

الفصل الخامس

عملية صنع القرار
والعلاقات العربية ـــ الروسية

إن تناول عملية صنع القرار في روسيا والعوامل والقوى المؤثرة فيها على مدى الفصول الأربعة السابقة توضح صحة المقولات التي انطلقت منها الدراسة من حيث هيمنة الرئيس على عملية صنع القرار وضعف القوى الداخلية ومحدودية تأثيرها في هذه العملية مع التأثير الخارجي الواضح فيها. وتحاول الدراسة في هذا الفصل الوقوف على مدى صحة هذه المقولات في ما يتعلق بعملية صنع القرار الروسي تجاه القضايا العربية على وجه الخصوص، مع الإشارة إلى طبيعة العلاقات العربية ـ الروسية في مجملها وموضع هذه العلاقات في أولويات السياسة الروسية، وطرح بعض الرؤى المستقبلية لما يمكن أن تؤول إليه هذه العلاقات.

أولاً: العلاقات العربية ـ الروسية

ظلت روسيا في إطار الاتحاد السوفياتي السابق وفي ظل الحرب الباردة الحليف الأول والمصدر الأساسي للمساعدات العسكرية والاقتصادية لعدد من البلدان العربية، على رأسها العراق وسوريا واليمن وليبيا. ففي عام ١٩٨٩ كان لروسيا ١٣٥٠ خبيراً عسكرياً في العراق، و٢٣٠٠ خبير في سوريا، و٣٠٥ خبراء في اليمن الشمالي، و٨٧٥ خبيراً في اليمن الجنوبي. كذلك كان لروسيا خبراء اقتصاديون وفنيون بلغ عددهم في العراق ١٦,٦٦٠، و٢٨٠٠ في سوريا، و٣٦٥ في اليمن الشمالي، و١٠٧٥ في اليمن الجنوبي، وذلك خلال العام نفسه. وقد جاء هذا في إطار معاهدات الصداقة والتعاون الموقعة بين روسيا وهذه الدول، ومنها معاهدة الصداقة مع العراق عام ١٩٧٢ ومع

سوريا عام ١٩٨٠[١].

ومع انهيار الاتحاد السوفياتي وتدهور الأوضاع الداخلية في روسيا وانتهاء الحرب الباردة على الصعيد الدولي تراجع الوطن العربي نسبياً في سلم أولويات السياسة الروسية، وذلك مع انشغال القيادة الروسية بحل مشاكلها الداخلية المتفاقمة من ناحية، واتجاهها الواضح نحو الغرب والولايات المتحدة بغية الاندماج في الحضارة الغربية والحصول على التقانة الغربية المتقدمة والمساعدات الاقتصادية اللازمة لنجاح الاصلاح الاقتصادي في روسيا، من ناحية أخرى.

إلا أن هذا لا يعني أن البلدان العربية قد فقدت أهميتها بالنسبة لروسيا، ولكن حدثت إعادة هيكلة للمصالح الروسية في الوطن العربي بحيث تراجعت الأهداف الايديولوجية في مواجهة الأهداف الاقتصادية، وحددت روسيا مصالحها في الوطن العربي على النحو التالي:

أولاً: تأمين حدودها الجنوبية، ومنع أي صراعات في المنطقة قد يكون لها آثار سلبية في أمنها القومي.

ثانياً: جذب المساعدات والاستثمارات العربية ـ وبخاصة الخليجية ـ لمساعدة روسيا في التغلب على أزمتها الاقتصادية.

ثالثاً: تنشيط العلاقات الاقتصادية والتجارية بين روسيا والوطن العربي، والحصول على المعاملة التفضيلية، وبخاصة مع بلدان الخليج باعتبارها أغنى بلدان المنطقة.

رابعاً: تنشيط تجارة السلاح الروسية، حيث يعتبر الوطن العربي سوقاً مهماً لمثل هذه التجارة[٢].

وفي ضوء هذه الأهداف تمثل منطقة الخليج العربي أهمية خاصة بالنسبة إلى روسيا كمصدر للاستثمارات ورؤوس الأموال وكسوق واسع للأسلحة

(١) Richard F. Staar, «Russia and the Islamic Middle East,» *Mediterranean Quarterly* (1997), pp. 168-169.

(٢) Anatoly Kasatkin, «Will the Middle East Become a Russian Priority?,» *International Affairs* (Moscow), no. 7 (1994), pp. 58-59.

والتقانة العسكرية. ومن ثم أظهرت روسيا اهتماماً بالغاً بتوطيد علاقاتها مع دول المنطقة، فحوالى ٥٠ بالمئة من الاجتماعات واللقاءات التي جرت بين مسؤولين روس وآخرين من منطقة الشرق الأوسط (ويشمل ذلك الوطن العربي وتركيا وإيران وإسرائيل) في الفترة بين أوائل عام ١٩٩٢ وحتى نيسان/أبريل ١٩٩٤ كان مع مسؤولين من بلدان الخليج، كما كانت هذه اللقاءات عالية المستوى[٣]، منها الزيارة التي قام بها رئيس البرلمان الأسبق رسلان حسبولاتوف إلى العربية السعودية، والذي أكد في كلمة ألقاها في مؤتمر عقد في أيار/مايو ١٩٩٣ حول «روسيا والعالم العربي» أهمية العلاقات مع بلدان الخليج وبخاصة السعودية والكويت والامارات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ قام وزير الخارجية الروسي بزيارة لعدد من بلدان الخليج شملت العربية السعودية والكويت والامارات وعُمان، وذلك لبحث أوجه التعاون المشترك في مجالات التجارة والدفاع والمالية والشؤون الخارجية. كما نشطت العلاقات العسكرية بين روسيا وبلدان الخليج، فوقعت موسكو اتفاقية دفاعية مع الكويت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣[٤]، كما شاركت في معرض الأسلحة الذي أقيم في دبي في الإمارات العربية المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، والذي تم من خلاله التعاقد مع الكويت على صفقات أسلحة تقدر قيمتها بـ ٧٦٠ مليون دولار[٥].

كذلك شهدت العلاقات المصرية ـ الروسية تطوراً ملحوظاً، وبخاصة في الجانب الاقتصادي منها، حيث بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى روسيا ٤٠ مليون دولار، في حين بلغت قيمة الواردات من روسيا ٤٠٠ مليون دولار. هذا إلى جانب الاستثمارات المصرية في روسيا والتعاون بين القطاع الخاص ورجال الأعمال في كلا البلدين. كما لاقت العلاقات السياسية بين البلدين دفعة قوية بعد الفتور النسبي الذي انتابها منذ انهيار الاتحاد السوفياتي،

---

(٣) المصدر نفسه، ص ٦٠.

(٤) Richard K. Herrmann, «Russian Policy in the Middle East: Strategic Change and Tactical Contradictions,» *Middle East Journal*, vol. 48, no. 3 (Summer 1994), p. 457.

(٥) Staar, «Russia and the Islamic Middle East,» p. 170.

وذلك في أعقاب الزيارة التي قام بها الرئيس حسني مبارك إلى روسيا في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ في أول زيارة له إلى روسيا منذ انهيار الاتحاد السوفياتي.

وقد تطورت العلاقات اللبنانية ـ الروسية على نحو مماثل، وذلك بعد زيارة رئيس الحكومة اللبنانية لروسيا في نيسان/ أبريل ١٩٩٧، والتي تعد أيضاً الأولى من نوعها وعلق عليها الناطق باسم الخارجية الروسية غينادي تاراسوف بأن بلاده تعتبر الزيارة «خطوة مهمة وتوليها أهمية خاصة». كما أكدت روسيا أن إنشاء «أي كيانات مهما سميت» في أراضي لبنان منافٍ للقانون الدولي و«أن روسيا تعرف مطالبة إسرائيل بضمان أمن حدودها الشمالية، لكنها ترى أن ذلك ينبغي أن يتم في إطار الشرعية الدولية» وإحلال سلطة الحكومة اللبنانية في كل أراضي البلد[٦]. كما صرح يفغيني بريماكوف وزير الخارجية الروسي بأن «زيارة الرئيس الحريري حدث كبير بالنسبة إلينا، باعتبارها أول زيارة لرئيس حكومة لبنان، ولأن حجم العلاقات بين الدول الخارجية وروسيا لا يتوقف على مساحة الدولة، ولكننا نعرف لبنان بديناميكيته الداخلية وهو شريك اقتصادي مهم بالنسبة إلينا»، وأضاف «أنه بعد تنفيذ القرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن الدولي يستطيع لبنان أن ينهض بقدراته المالية والاقتصادية وفي المجالات كافة. لقد تزامنت زيارة الرئيس الحريري مع تصاعد الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، ولبنان يلعب دوراً كبيراً في عملية التسوية، ومن دون التسوية معه ومع سوريا ومع الفلسطينيين لا تحقيق للسلام الوطيد في منطقة الشرق الأوسط، ولن يكون أي سلام في هذه الظروف».

من ناحية أخرى، تم التوقيع على عدد من الاتفاقات بين البلدين بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري أهمها اتفاق لمنع الازدواج الضريبي بين البلدين، والاتفاق على إنشاء لجنة مشتركة للتعاون التجاري والاقتصادي وتطويره، واتفاق لتشجيع الاستثمارات، وكذلك فتح فروع للمصارف اللبنانية في موسكو. كما جرى تبادل وثائق الإبرام لاتفاق التعاون التجاري المبرم بين البلدين عام ١٩٩٥. هذا إلى جانب توقيع اتفاق للتعاون الثقافي

---

(٦) الحياة، ٥/٤/١٩٩٧.

والمهني والتقني بين البلدين[٧].

على صعيد آخر، شهدت علاقات روسيا مع حلفائها التقليديين في المنطقة ـ العراق وسوريا وليبيا ـ تقلصاً ملحوظاً كان أوضح ما يكون في ما يتعلق بمبيعات السلاح الروسية إليهم، والتي شهدت انخفاضاً ملحوظاً وصل إلى ٩٤ بالمئة خلال الفترة (١٩٨٩ ـ ١٩٩٢) مقارنة بالفترة (١٩٨٦ ـ ١٩٨٩). فانخفضت مبيعات السلاح الروسية إلى العراق من ٧,٨ مليار دولار خلال الفترة (١٩٨٦ ـ ١٩٨٩)، حيث قدمت للعراق خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية مفاعلاً نووياً وأسلحة تقدر قيمتها بـ ٢,٥ مليار دولار، إلى ٥٠٠ مليون دولار فقط عام ١٩٩٢[٨]. كذلك ظل الخلاف بين روسيا وسوريا حول أسعار السلاح ورغبة سوريا في الحصول على التخفيضات التي كانت تحظى بها في ظل الاتحاد السوفياتي عقبة أساسية لقيام روسيا بتزويدها بالأسلحة النوعية المتطورة[٩].

كما أنه وعلى الرغم من قيام البرلمان الروسي في حزيران/ يونيو ١٩٩٧ بإقرار قانون يسمح بـ «تصدير كل أنواع البضائع» إلى روسيا ويجيز لليبيين فتح حسابات في المصارف الروسية، وذلك بهدف دعم ليبيا في مواجهة العقوبات المفروضة عليها منذ عام ١٩٩٢ من جانب الأمم المتحدة، إلا أنه استثنى الأسلحة من ذلك بحيث يبقى هذا القانون متلائماً مع عقوبات الأمم المتحدة. وقد أعدت مسودة هذا القرار لجنة الشؤون الجيوسياسية التي يقودها زعيم الحزب الديمقراطي الليبرالي فلاديمير جيرنيوفسكي الذي قام بزيارة ليبيا مع وفد برلماني في نيسان/ أبريل ١٩٩٧. كما نص القرار أيضاً على السماح بتزويد ليبيا بالمعدات والمواد اللازمة لإنشاء مطارات جديدة أو تصليح المطارات الحالية، وعلى أن السلطات الروسية «لا يحق لها أن تمنع تحليق الطائرات بما فيها تلك التي تقوم برحلات دولية إلى ليبيا أو الطائرات التي تنطلق من أراضيها في حالة الحصول على إذن من مجلس الأمن»[١٠].

---

(٧) الحياة، ٨/٤/١٩٩٧.

(٨) Herrmann, «Russian Policy in the Middle East: Strategic Change and Tactical Contradictions,» p. 457.

(٩) الحياة، ١١/٣/١٩٩٧.

(١٠) الحياة: ١٤/٤/١٩٩٧، و١٤/٦/١٩٩٧.

ثانياً: عملية صنع القرار الروسي في ما يتعلق بالقضايا العربية

بعد تناول طبيعة العلاقات العربية ـ الروسية وتطورها، تجدر الإشارة إلى موقف روسيا من القضايا العربية. وسوف يتم التركيز على قضيتين أساسيتين: **أولاهما** تلك الخاصة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي والتسوية السلمية له، **وثانيتهما** الموقف الروسي من العقوبات المفروضة على العراق من جانب الأمم المتحدة.

١ ـ الموقف الروسي من الصراع العربي ـ الإسرائيلي وعملية التسوية السلمية

كانت السياسة السوفياتية تجاه الوطن العربي تقوم على تسليح البلدان العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية بما يكفل لها عدم الاستسلام أمام إسرائيل، وليس التفوق عليها، ودون التدخل للدفاع عنها. كذلك قام الموقف السوفياتي على أساس الحد من الاستيطان الإسرائيلي، وتفعيل فكرة إقامة دولتين في الأراضي المحتلة. ومن ناحية أخرى، حاولت الولايات المتحدة إبقاء الاتحاد السوفياتي والأمم المتحدة بعيدين عن أي محادثات بشأن الصراع العربي ـ الإسرائيلي[(١١)] إلى أن جاءت حرب الكويت التي فرضت ضغوطاً من أجل تسوية متعددة الأطراف للصراع العربي ـ الإسرائيلي وعدم انفراد الولايات المتحدة بدور الوسيط الأوحد في هذه العملية. ومن هنا جاءت جولات وزير الخارجية السوفياتي الكسندر بيسميرتنيخ إلى الشرق الأوسط في حزيران/يونيو ١٩٩١ ونظيره الأمريكي جيمس بيكر في محاولة لإقناع أطراف الصراع بالدخول في مفاوضات من أجل التسوية السلمية. وفي آب/أغسطس ١٩٩١ أصدر الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة تصريحاً مشتركاً بشأن الشرق الأوسط مثّل نهاية الانفراد الأمريكي بدور الوساطة وتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والذي استمر منذ مبادرة كارتر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧ التي انتهت بتوقيع اتفاقات كامب ديفيد. وفي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ عمد وزير الخارجية السوفياتي الجديد حينئذٍ

---

(١١) Herrmann, «Russian Policy in the Middle East: Strategic Change and Tactical Contradictions,» p. 463.

بوريس بانكين بالتنسيق مع جيمس بيكر إلى القيام بجولات أخرى في المنطقة من أجل عقد مؤتمر مدريد[١٢].

إلا أنه يجب الحذر من المبالغة في حجم الدور الذي لعبته روسيا خلال تلك الفترة. فعلى رغم أنها من الناحية الرسمية راعٍ لعملية السلام مثلها في ذلك مثل الولايات المتحدة إلا أنه كان واضحاً منذ البداية أنها الراعي الثاني بعد الولايات المتحدة، وأن دورها شكلي في الأساس. ومن ناحية أخرى، لم يكن الاتحاد السوفياتي هو الراعي المؤيد للمصالح العربية كما كان متوقعاً، حيث اتجه إلى تطبيع علاقته مع إسرائيل على نحو ملحوظ. في منتصف عام ١٩٨٩ فتح الاتحاد السوفياتي باب الهجرة إلى إسرائيل أمام اليهود السوفيات، وعلى رغم الاحتجاجات والمعارضة العربية لذلك، فوصل عدد المهاجرين منذ ذلك الحين وحتى عام ١٩٩٣ إلى ما تجاوز ٤٥٠,٠٠٠ يهودي. كما تراجع الاتحاد السوفياتي عن موقفه في الأمم المتحدة من اعتبار الصهيونية موازية للعنصرية. وقبل أسبوع واحد من انعقاد مؤتمر مدريد قام الاتحاد السوفياتي بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل.

عقب انهيار الاتحاد السوفياتي استأنفت روسيا، الوريث الشرعي للاتحاد السوفياتي، الدور السوفياتي في عملية السلام، فاستضافت في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ الجولة الأولى من المفاوضات المتعددة الأطراف. وخلال الزيارة التي قام بها كلينتون إلى موسكو كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤ تم التأكيد على دور روسيا كراعٍ لعملية السلام، وأهمية دفع هذه العملية نحو مزيد من التقدم. إلا أن الدور الروسي من الناحية الفعلية أصبح أقل فاعلية وأكثر هامشية منه في عهد الاتحاد السوفياتي، وإن اتجهت روسيا مؤخراً إلى محاولة تفعيل هذا الدور، وبخاصة في ظل الضغوط الداخلية ممثلة في القوى القومية والشيوعية التي تضغط على القيادة الروسية من أجل لعب دور أكثر فاعلية وتأثيراً على الصعيد الدولي، واستعادة مكانة روسيا كقوة كبرى وتفعيل دورها في القضايا الدولية من ناحية، وفي ظل الضغوط الخارجية من بلدان المنطقة العربية من ناحية أخرى، وهو ما بدا واضحاً في مطالبة كل من رفيق الحريري رئيس

(١٢) المصدر نفسه، ص ٤٦٣.

الحكومة اللبنانية والرئيس المصري حسني مبارك ومحمود عباس (أبو مازن) أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بدور روسي نشط في عملية السلام، وذلك أثناء زيارتهم إلى موسكو في نيسان/ أبريل وأيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ على التوالي، وخصوصاً مع ما تواجهه عملية السلام من عقبات متعددة منذ تولى نتنياهو رئاسة الوزراء في إسرائيل. ومن هذه العقبات تعثر تنفيذ اتفاق أوسلو، وتعثر تنفيذ ما اتفق عليه في البروتوكول الخاص بالخليل، وإعلان إسرائيل صراحة أنها لن تنفذ التزاماتها، وبخاصة إعادة الانتشار على ثلاث مراحل، وإقامة الممر الآمن بين الضفة الغربية وغزة، وإنشاء المطار في غزة أو رفح، وإنشاء الميناء في غزة، وفرض العقوبات الجماعية والاستمرار في بناء المستوطنات، وخصوصاً في القدس الشرقية.

ويتلخص الموقف الروسي من الأزمة التي تمر بها عملية السلام الآن في ما يلي:

أولاً: التأكيد على ضرورة «الالتزام غير المشروع بتنفيذ اتفاقات السلام» والوفاء بالالتزامات المترتبة عليها. وحمل الرئيس يلتسين الحكومة الإسرائيلية مسؤولية تعثر عملية التسوية. وقد حذر وزير الخارجية الروسي يفغيني بريماكوف «من انحدار عملية السلام إلى الصفر»، ورفض فكرة إلغاء المفاوضات المرحلية بين إسرائيل والفلسطينيين، وأن موسكو تؤيد مفاوضات الحل النهائي لكنها ترى أنها «يجب ألا تكون بديلاً عن المفاوضات المرحلية أو تعيق تنفيذ الاتفاقات المعقودة بين الفلسطينيين والإسرائيليين».

ثانياً: الدعوة إلى استئناف المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين على أساس مبدأ «الأرض مقابل السلام»، وأن تنفيذ المبدأ المذكور يجب أن يتسم بالشمولية.

ثالثاً: تنشيط المفاوضات على المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي يجب أن يكون متلازماً مع المسارات الأخرى وخصوصاً اللبنانية والسورية. وقد شدد وزير الخارجية الروسي يفغيني بريماكوف في تصريح له على ضرورة «تحريك» المسار السوري ـ الإسرائيلي وأنه «من دون ذلك لن تكون هناك تسوية».

رابعاً: رفض سياسة الاستيطان وبناء حي يهودي في القدس الشرقية باعتبار أن استمرار المشاريع الاستيطانية لا يخدم العملية السلمية.

خامساً: وقف «إجراءات الحصار» التي تمارسها إسرائيل وإلغاء نظام إغلاق الحدود، حيث إن إلغاء مثل هذه الاجراءات سوف يساعد على دفع المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية.

سادساً: يرى الرئيس يلتسين أن تحميل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات مسؤولية الأعمال الإرهابية «أمر غير مجدٍ»، وأن مكافحة الإرهاب غدت مهمة «ينبغي أن يتولاها الجميع». كما أكد وزير الخارجية الروسي يفغيني بريماكوف ضرورة «التصدي بحزم» لأعمال العنف والإرهاب التي رأى أنها تقوض من مواقع دعاة التسوية السياسية، وتهدد بإعادة المنطقة إلى «المجابهة والبغضاء»، وأن بلاده «تدين بشدة الإرهاب بكل أشكاله» لكنها لا تعتقد أن مسيرة السلام لا يمكن أن تبدأ إلا بعد «استئصال الإرهاب بالكامل». ووصف هذه الفكرة بأنها «عقيمة» داعياً إلى «تزامن» المسيرة السلمية والتعاون في «مكافحة الإرهاب».

سابعاً: ضرورة «الدعم الخارجي» لعملية السلام، وبخاصة الدعم الأوروبي، وضرورة مشاركة مصر والأردن والمغرب في هذا[١٣].

٢ ـ الموقف الروسي من قضية العقوبات الدولية المفروضة على العراق

تقدم الحالة العراقية مثالاً واضحاً على صحة المقولات التي انطلقت منها الدراسة من حيث هيمنة الرئيس على عملية صنع القرار في روسيا مع ضعف ومحدودية تأثير القوى الداخلية، ومع التأثير الخارجي الواضح في هذه العملية.

فمن ناحية نجد أن هناك تأييداً واسع النطاق من جانب البرلمان الروسي للعراق، ولضرورة رفع الحظر المفروض عليه أو على الأقل انسحاب روسيا من نظام تطبيق الحظر على العراق واستئناف التجارة معه. ففي عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ قام وفد برلماني روسي بزيارة بغداد وعاد مطالباً بمزيد من الدعم

---

(١٣) الحياة: ٢٤/٩/١٩٩٧؛ ٥/٤/١٩٩٧؛ ٨/٤/١٩٩٧؛ ٣٠/٧/١٩٩٧؛ ٢٦/٣/١٩٩٧؛ ٢٠/٩/١٩٩٧، و١٠/٩/١٩٩٧.

للعراق. ودعا زعيم الحزب الديمقراطي الليبرالي فلاديمير جيرينوفسكي إلى رفع الحظر عن العراق وإقامة «تحالف استراتيجي» معه. وفي حزيران/ يونيو ١٩٩٧ أصدر مجلس الدوما قانوناً نص على «منع استخدام أموال الدولة الروسية في المشاركة في تنفيذ نظام العقوبات» المفروضة على العراق وهو ما يعني عملياً انسحاب روسيا من نظام تطبيق الحظر على العراق. وقد وافق على هذا القانون ٢٨٩ نائباً (من أصل ٤٥٠) واعترض عليه عشرون نائباً فقط. كما يسمح القانون بـ «استئناف العلاقات التجارية مع العراق بما فيها شراء النفط ومشتقاته» وتنفيذ المشاريع المشتركة «المعطلة أو الجديدة»، وبيع المعدات وقطع الغيار اللازمة لهذه المشاريع. وأشار القانون بشأن تصدير السلاح والمعدات العسكرية والمواد التي يمكن أن تستخدم في صناعتها إلى أن «هذه الخدمات يمكن عدم تقديمها» وهو ما يعني ضمناً أنه لا يمنع ذلك. إلا أن الرئيس بوريس يلتسين رفض المصادقة على هذا القانون باعتباره متنافياً مع الالتزامات الدولية لروسيا، وهو ما يدل على مدى محدودية تأثير القوى الداخلية في روسيا في عملية صنع القرار فيها[١٤].

والجدير بالذكر أنه سبق صدور هذا القانون توقيع عقود نفطية عراقية ـ روسية أثناء زيارة وزير الطاقة والوقود الروسي بيوتر روديونوف إلى بغداد في آذار/ مارس ١٩٩٧ تقدر قيمتها بـ ٢٠ مليار دولار على أن تنفذ بعد رفع الحظر الدولي عن العراق، ومن بينها اتفاق هو الأول من نوعه لتطوير المرحلة الثانية من حقل غرب القرنة النفطي في جنوب العراق، وبلغت قيمة العقد ٣,٨ مليار دولار ومدته ٢٣ سنة. وقد صادق عليه المجلس الوطني العراقي في نيسان/ أبريل ١٩٩٧. كما أن العقود التي وقعت مع الشركات الروسية لشراء النفط العراقي في إطار القرار ٩٨٦ (النفط مقابل الغذاء) تنص في مجموعها على بيع الروس ما يقرب من ٤٠٠ ألف برميل يومياً، أي ما يعادل ٧٠ ـ ٨٠ بالمئة من الحصة المسموح للعراق بتصديرها. كما أن العراق مدين لموسكو بما يقرب من سبعة مليارات دولار وتطمح روسيا إلى استعادة هذه الديون[١٥].

---

(١٤) الحياة: ٢٥/٣/١٩٩٧، و٦/٦/١٩٩٧، و Herrmann, Ibid., p. 457.

(١٥) الحياة: ١١/٣/١٩٩٧؛ ١٥/٤/١٩٩٧؛ ٢٣/٤/١٩٩٧؛ ٣٠/٤/١٩٩٧، و٢/٧/١٩٩٧.

ولعل الروابط الاقتصادية والعسكرية بين روسيا والعراق، حليفها التقليدي في المنطقة من ناحية، والضغوط الداخلية وبخاصة من جانب البرلمان والقوى القومية والمحافظة من ناحية أخرى، هي التي دفعت روسيا إلى تأييد تخفيض العقوبات المفروضة على العراق منذ آب/أغسطس ١٩٩٠، وأنه في حال صدور قرارات دولية بفرض عقوبات وفقاً لميثاق الأمم المتحدة «فإنه يتعين حصر الضرر الناجم عن تطبيقها في حدوده الدنيا»، وأن يكون للعقوبات إطار زمني وتخفف وترفع «في الوقت الذي يتحقق فيه تقدم» في تنفيذ قرارات مجلس الأمن، وكذلك تأييد تمديد العمل بالقرار ٩٨٦ (النفط للغذاء) وزيادة كميات النفط العراقي المسموح بتصديرها، هذا إلى جانب السعي إلى مساعدة بغداد في العودة إلى الأسرة الدولية كعضو كامل الحقوق فيها، بل إنها خرقت الإجماع الدولي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ عندما امتنعت عن التصويت على قرار لمجلس الأمن الدولي المتعلق بتحميل العراق مسؤولية التأخير في بيع النفط العراقي، حيث جاء في القرار أن مجلس الأمن «يساوره قلق بالغ مما نجم من عواقب إنسانية يتحملها الشعب العراقي لأن العجز في عائدات بيع النفط ومنتجاته سيؤخر تقديم الإغاثة» للعراقيين. وكان الخلاف قد ظهر بين روسيا والولايات المتحدة حول الطرف الذي يتحمل مسؤولية التأخير في المبيعات النفطية العراقية خلال الفترة المحددة لها. وطرحت روسيا تعديلاً للقرار نص على ضرورة إسراع لجنة العقوبات في المصادقة على العقود، إلا أن الولايات المتحدة وبريطانيا رفضتا التعديل لأنه يحمل لجنة العقوبات مسؤولية التأخير[١٦]. وهذا لم يمثل استمراراً أو تحولاً جذرياً في الموقف الروسي، وهو ما أكدته روسيا عقب امتناعها عن التصويت مباشرة، كما أكدت ضرورة تنفيذ العراق لكل قرارات مجلس الأمن، وهو ما يوضح مدى التأثير والضغوط الخارجية التي تتعرض لها القيادة الروسية.

ثالثاً: رؤية مستقبلية للعلاقات العربية ـ الروسية

خلاصة القول إن المقولات التي انطلقت منها الدراسة ـ هيمنة الرئيس على عملية صنع القرار وضعف تأثير القوى الداخلية مع وضوح التأثير

---

(١٦) الحياة: ١٠/٥/١٩٩٧، و١٤/٩/١٩٩٧.

الخارجي ـ كما تصدق على عملية صنع القرار في روسيا بصفة عامة فإنها تصدق على عملية صنع القرار الروسي تجاه الوطن العربي مع ملاحظة التراجع النسبي للوطن العربي في أولويات السياسة الخارجية الروسية، والمحاولات الأخيرة لتفعيل الدور الروسي في المنطقة وزيادة حجم التفاعلات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين روسيا والبلدان العربية.

والسؤال المطروح الآن هو: إذا كان الرئيس يهيمن على عملية صنع القرار في روسيا فماذا بعد يلتسين؟ وهل أن حدوث تغيير في القيادة السياسية الروسية بعد الانتخابات الرئاسية القادمة عام ٢٠٠٠ يمكن أن يغير من طبيعة عملية صنع القرار في روسيا تجاه الوطن العربي أو أن يؤدي إلى زيادة أهمية هذا الأخير في أولويات السياسة الروسية؟

هناك اثنتان من الرؤى المستقبلية البديلة المطروحة لما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع في فترة ما بعد يلتسين، وذلك بافتراض بقاء الكيان الروسي دون تفكك أو انهيار، وبقاء الرئيس يلتسين في السلطة حتى نهاية الفترة الرئاسية الحالية عام ٢٠٠٠، وكذلك بافتراض حياد الجيش وعدم تدخله في السلطة. ففي ظل الاستياء الذي يجتاح القوات المسلحة وتدهور الأوضاع فيها نظراً للتأخر في دفع المرتبات، وانتشار التسيب وعدم الانضباط، وكذلك الفساد والرشوة والسرقة، هذا إلى جانب تدهور الصناعة العسكرية وتخفيض الميزانية العسكرية إلى ٣,٥ بالمئة فقط من الانتاج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٧ وهو ما أدى إلى إنفاق ١٩ بالمئة فقط من المقرر على الطعام، و١,٥ بالمئة فقط من المقرر على الملابس للجيش. كل هذه الأوضاع دفعت بعض المحللين إلى الاعتقاد بإمكانية تدخل الجيش واستيلائه على السلطة في روسيا، وإن كان هذا الاحتمال ضعيفاً نسبياً، فمن المعروف أن الجيش غير مسيس في روسيا، وقد وضح هذا جلياً في المحاولة الانقلابية الفاشلة لعام ١٩٩١. ومن ثم فإن الأرجح أن يتخذ استياء الجيش صورة العصيان أو التمرد أو حتى الاضراب ولكن دون تدخل مباشر في السلطة.

وأولى الرؤيتين هي فوز أحد رموز التيار الاصلاحي في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٠ مثل الكسندر ليبيد سكرتير مجلس الأمن القومي السابق، والحاصل على المركز الثالث في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية

(١٤,٧١ بالمئة) ويتمتع بشعبية واسعة داخل القوات المسلحة، أو فوز أناتولي تشوبايس مدير الديوان الرئاسي السابق والنائب الأول لرئيس الوزراء منذ آذار/مارس ١٩٩٧، أو فيكتور تشيرنوميردين رئيس الوزراء الحالي، وفي هذه الحالة سوف تستمر سياسة روسيا الداخلية والخارجية بما في ذلك سياساتها تجاه الوطن العربي دون تغير يذكر.

أما **ثانيتهما** فهي فوز أحد رموز التيار الشيوعي في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٠ مثل غينادي زيوغانوف، زعيم الحزب الشيوعي والمنافس الأساسي ليلتسين في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، حيث خاض معه الجولة الثانية، وحصل على ٤٠,٤١ بالمئة مقابل ٥٣,٧ بالمئة ليلتسين. وفي هذه الحالة فإنه من الصعوبة بمكان العودة إلى الوراء، ومن ثم سوف تستمر سياسات الاصلاح وإن كانت بشكل أكثر بطئاً وأكثر اعتدالاً أو تحجيماً، مع إعطاء دور أكبر للدولة وإن لم يصل إلى حد المركزية والهيمنة. ومن المتوقع أيضاً في هذه الحالة ازدياد النزعة الاستقلالية لروسيا في سياساتها الخارجية مع استمرار التأثير والضغوط الخارجية وبخاصة الأمريكية عليها، وذلك في ظل استمرار التدهور الاقتصادي لفترة قادمة. وفي هذا الإطار من المتصور تفعيل الدور الروسي على الصعيد الدولي بصفة عامة بما في ذلك المنطقة العربية، وتنشيط علاقاتها مع حلفائها التقليديين في المنطقة وخصوصاً في ظل احتفاظ التيار الشيوعي ورموزه في روسيا بصلات قوية مع هذه الدول، ومن ذلك زيارة غينادي زيوغانوف إلى دمشق في أيار/مايو ١٩٩٧ ومحادثاته مع المسؤولين والحزبيين السوريين.

وأياً كان شخص رئيس الدولة (اصلاحياً أم شيوعياً) يمكن القول بأنه ولفترة قادمة سوف يستمر هذا التراجع النسبي للأبعاد السياسية في علاقة روسيا بالمنطقة العربية مع تصاعد الاهتمام بالأبعاد الاقتصادية والعسكرية. وإن المدخل الحقيقي للنفاذ العربي إلى دائرة صنع القرار في روسيا والتأثير فيها هو إقامة علاقات اقتصادية وعسكرية قوية مع روسيا، والوطن العربي قادر على ذلك بما لديه من رؤوس أموال، وبما يمثله من سوق واسعة للسلع والأسلحة الروسية.

خاتمة

من التناول السابق لأهم القوى والعوامل المؤثرة في عملية صنع القرار في روسيا خلصت الدراسة إلى ما يلي:

أولاً: إن الأزمة التي تمر بها روسيا، وخصوصاً على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، أدت إلى إطلاق يد رئيس الدولة وسلطاته أملاً في الخروج من هذه الأزمة وإحكام القبضة على مقاليد الأمور تفادياً لمزيد من الانهيار. وقد أدى هذا إلى أن أصبح الرئيس هو محور عملية صنع القرار ومركز الثقل في هذه العملية.

ثانياً: ضعف القوى الداخلية ومحدودية تأثيرها في عملية صنع القرار، بما في ذلك البرلمان، نظراً لهيمنة الرئيس على هذه العملية وعدم توافر المناخ الديمقراطي الذي يسمح لهذه القوى بممارسة دورها.

ثالثاً: وضوح التأثير الخارجي ـ وبخاصة التأثير الأمريكي ـ في عملية صنع القرار في روسيا على رغم محاولات هذه الأخيرة ممارسة قدر من الاستقلالية في صنع قرارها، وعلى رغم اتجاهها الآسيوي إلى الصين بخاصة، والاقليمي إلى دول الكومنولث للحد من النفوذ الغربي والأمريكي.

رابعاً: على الرغم من التراجع النسبي الذي شهده الوطن العربي في أولويات السياسة الخارجية الروسية عقب انهيار الاتحاد السوفياتي، وذلك في ظل انشغال القيادة الروسية بحل مشاكلها الداخلية المتفاقمة من ناحية، واتجاهها الواضح نحو الغرب والولايات المتحدة من ناحية أخرى، فإن الآونة الأخيرة شهدت اهتماماً متزايداً من جانب روسيا بالوطن العربي وقضاياه، وتطوراً ملحوظاً في العلاقات الروسية ـ العربية في المجالات الاقتصادية

والعسكرية والسياسية كافة.

هـذا، وتجـدر الإشـارة فـي خـاتمـة هـذه الـدراسـة إلى عـدد مـن الاستخلاصات والنتائج التي قد يساعد الاسترشاد بها صانعي القرار العرب في مختلف المجالات ـ السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية ـ على اتخاذ قرارتهم بشأن التعامل مع روسيا:

١ ـ في المجالات السياسية

خلصت الدراسة إلى ملاحظتين أساسيتين:

أولاهما: إن هناك درجة من الاستقلالية في صنع القرار السياسي الروسي، وإن سلاح المساعدات والمعونات له حدود في التأثير في عملية صنع القرار في روسيا وبخاصة إذا ما تعلق الأمر بمصلحة اقتصادية مباشرة أو بالأمن القومي الروسي. ولقد سبقت الإشارة بالتفصيل إلى عدد من الأمثلة الدالة على ذلك، منها الإصرار الروسي على اتمام الصفقة الخاصة ببيع محطات الطاقة النووية إلى إيران على رغم الضغوط الأمريكية للحيلولة دون ذلك، ومنها أيضاً موقف روسيا إزاء توسيع عضوية حلف شمال الأطلسي ليضـم دول وسط وشرق أوروبا، ومنهـا موقف روسيا من الحرب في الشيشان، رغم المعارضة الألمانية الصريحة والمعلنة لاستمرار الحرب، بل التهديد بوقف المساعدات المقدمة لروسيا في حالة استمرارها في القتال. ومن ثم فإن صانع القرار العربي يمكن أن يستغل هذه الدرجة من الاستقلالية في جذب التأييد الروسي للمواقف العربية. وهو ما وضح بالفعل في تأييد روسيا للموقف العربي في إطار الأزمة التي تمر بها التسوية السلمية في الشرق الأوسط منذ تولي نتنياهو رئاسة الوزراء في إسرائيل، وكذلك تأييد روسيا لإعادة انتخاب د. بطرس غالي سكرتيراً عاماً للأمم المتحدة على رغم المعارضة الأمريكية، بل واستخدام حق الفيتو للحيلولة دون ذلك.

ثانيتهما: أنه على الرغم من تركيز السلطات والصلاحيات المختلفة في يد رئيس الجمهورية، والضعف النسبي للقوى السياسية الأخرى ـ بما فيها البرلمان ـ إلا أن هذه القوى لها تأثيرها في بعض القضايا الحساسة مثل قضية جزر الكوريل، والتي أدى الضغط الداخلي من أجل عدم التنازل عنها، بل

وفتح باب التفاوض حولها، إلى إلغاء زيارة يلتسين إلى اليابان مرتين.

٢ ـ في المجالات الاقتصادية

هناك مجموعة من النتائج التي خلصت إليها الدراسة، قد يكون من المفيد لصانع القرار الاقتصادي مصدّراً كان أم مستثمراً أن يسترشد بها.

أ ـ بالنسبة **للمصدِّر**، هناك ثلاث ملاحظات أساسية تجدر الإشارة إليها وتتعلق بالتجارة الخارجية لروسيا بصفة عامة والفرص المتاحة في السوق الروسية، والمعوقات التي تواجه المصدر العربي، والكيفية التي يمكن بها فتح باب التصدير بصفة خاصة.

بداية بالتجارة الخارجية لروسيا، فلقد ارتفع إجماليها عام ١٩٩٥ إلى حوالى ١٢٥ مليار دولار، أي بزيادة قدرها ٢٢,٥ بالمئة مقارنة بعام ١٩٩٤، حيث ارتفعت قيمة الصادرات الروسية من ٦٣,٣ مليار دولار عام ١٩٩٤ إلى ٧٨,٣ مليار دولار عام ١٩٩٥، كما ارتفعت قيمة الواردات الروسية خلال عام ١٩٩٥ وبلغت ٤٦,٧ مليار دولار مقابل ٣٨,٧ مليار دولار عام ١٩٩٤. وتحتل أوروبا المركز الأول في التبادل التجاري مع روسيا وذلك بنسبة ٤٩,٥ بالمئة من إجمالي تجارة روسيا مع دول العالم، تليها دول الكومنولث (٢٢,٥ بالمئة)، ثم الدول الآسيوية غير العربية (١٥ بالمئة)، فالأمريكيتان (٨,٦ بالمئة)، ثم دول البلطيق الثلاث (٢,٦ بالمئة)، وأخيراً تأتي البلدان العربية بنسبة (١,٣ بالمئة). أما عن الشركاء التجاريين لروسيا فتأتي أوكرانيا في المرتبة الأولى (١١ بالمئة)، تليها المانيا (١٠,٢ بالمئة)، فالولايات المتحدة (٥,٦ بالمئة)، ثم كازاخستان وايطاليا (كل منهما ٤,٢ بالمئة)، ثم بيلاروسيا ٤ بالمئة، ثم هولندا (٣,٨ بالمئة)، ثم فنلندا (٣,٥ بالمئة)، ثم سويسرا وبريطانيا (كل منهما ٣,٤ بالمئة).

وحول الفرص المتاحة في السوق الروسية، يلاحظ أن السوق الروسية تستوعب كميات كبيرة من الواردات تتزايد عاماً بعد عام، وبخاصة من السلع الغذائية والاستهلاكية، وذلك في ضوء تناقص حجم الانتاج المحلي من هذه السلع داخل روسيا واعتمادها على الاستيراد. كذلك هناك اتساع في حجم الطلب في هذه السوق حيث يبلغ عدد سكان روسيا ١٤٨ مليون

نسمة تتفاوت قدراتهم الشرائية مما يفتح المجال لتصدير شريحة كبيرة من السلع الاستهلاكية. هذا إلى جانب ظهور أنماط وعادات استهلاكية جديدة في المجتمع الروسي بعد التغيرات التي طرأت على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية هناك وظهور ميل نحو السلع المستوردة، بحيث أصبح يندر وجود بضاعة روسية في المحلات حتى من السلع التقليدية التي كانت تشتهر روسيا بإنتاجها وتتميز بها، وخصوصاً المنسوجات والأشغال اليدوية والحرفية وارتفاع أسعارها بصورة حادة في حالة وجودها. أما بالنسبة لما يمكن أن تقدمه روسيا للعالم الخارجي فإنه يقتصر غالباً على المواد الخام مثل النفط والغاز، والحديد الصلب ومنتجاته، ووسائل النقل والبتروكيماويات وبعض الآلات والمعدات، والأسمدة، فضلاً عن الأخشاب، والورق ومنتجاته.

أما المعوقات التي قد تواجه المصدّر، فإنها تتلخص في عدم ثبات سعر صرف العملة الوطنية «الروبل» والتي تنخفض قيمتها منذ بدء برنامج الاصلاح الاقتصادي عام ١٩٩٢. ففي أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ كان سعر صرف الروبل ٥٤٠٠ روبل للدولار مقابل ٤٦٠٠ روبل للدولار في نهاية عام ١٩٩٥، مما يعني انخفاض قيمة الروبل بنسبة ١٧,٤ بالمئة خلال التسعة شهور الأولى من عام ١٩٩٦. وكان لهذا أثره السلبي في قدرة الشركات الروسية المستوردة على اتخاذ القرارات الخاصة بالتعاقد بسبب تزايد موجات التضخم (١٣١ بالمئة عام ١٩٩٥) خصوصاً أن البنوك الروسية كانت تقدم ائتمانات ذات تكلفة مرتفعة تواكب مستويات التضخم السارية للشركات التي ترغب في تمويل وارداتها من الخارج. كذلك هناك مشكلة لجوء الجانب الروسي من إن لآخر إلى زيادة الرسوم الجمركية على وارداته من بعض السلع بهدف حماية الانتاج المحلي من ناحية، وزيادة إيرادات الموازنة من ناحية أخرى. ومن ذلك مثلاً قيام روسيا بتخفيض حد الإعفاء الذي كانت تتمتع به صادرات الدول التي تتبادل شرط الدولة الأولى بالرعاية معها من ٥٠ بالمئة إلى ٢٥ بالمئة. وأخيراً، هناك معوق ينبع من المصدرين العرب ويتعلق بهم وهو وجود قناعة لدى المصدر العربي بأن السوق الروسية لا تزال تستورد سلعاً أقل جودة ونوعية كما كان يحدث في عهد الاتحاد السوفياتي السابق. وهو أمر غير صحيح حيث طرأت تغييرات على هذا السوق بعد انفتاحه على العالم الخارجي وأصبح

يستورد سلعاً عالية الجودة وبأسعار منافسة.

ويثير هذا التساؤل حول الكيفية التي يمكن بها فتح باب التصدير إلى روسيا. وفي الواقع فإن هناك الأسلوب التقليدي في الترويج للصادرات وذلك من خلال إرسال النشرات والبيانات المصورة الخاصة بالسلع دون الإقدام على زيارة هذه السوق والالتقاء المباشر مع المستوردين. إلا أن الوسيلة الأكثر فعالية تتمثل في الاشتراك في المعارض الدولية المتخصصة التي تتم إقامتها في السوق الروسية، أو إقامة معرض خاص بمنتجات الدولة ـ مثل معرض المنتجات المصرية الذي أقيم في موسكو في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦ ـ وذلك بهدف التعريف بالمنتجات والالتقاء مباشرة مع المستوردين والتعرف عن قرب على أذواق المواطن الروسي وعاداته الاستهلاكية. هذا إلى جانب إنشاء فروع ومكاتب تمثيل للشركات داخل روسيا يمكن من خلالها مزاولة النشاط التصديري.

ب ـ بالنسبة **للمستثمر**، هناك عدد من الملاحظات الأساسية التي تتعلق بالاستثمارات الأجنبية في روسيا بصفة عامة، وأهم مجالات الاستثمار في روسيا والكيفية التي يمكن بها الاستثمار، ثم أهم المشكلات والمعوقات التي قد تواجه المستثمر.

بداية بالاستثمارات الأجنبية في روسيا، يلاحظ أنها بلغت خلال عام ١٩٩٥ نحو ٢,٨ مليار دولار وذلك مقابل ١,١ مليار دولار عام ١٩٩٤. واحتل قطاع الصناعة المرتبة الأولى في نصيبه من الاستثمار (٤٣ بالمئة)، يليه قطاع التجارة (١٦,٩ بالمئة)، ثم قطاع التمويل والتأمينات (١٤,٣ بالمئة)، فقطاع الأنشطة المرتبطة بقطاع التجارة (٩ بالمئة)، يليه قطاع الإنشاءات (٧,١ بالمئة)، ثم قطاع خدمات التسويق (٤,٩ بالمئة)، وأخيراً قطاع الخدمات العلمية (٤,٨ بالمئة).

وتأتي الولايات المتحدة على رأس قائمة الدول الأجنبية المستثمرة في روسيا خلال عام ١٩٩٥ (٢٩,١ بالمئة) من إجمالي الاستثمارات الأجنبية، تليها سويسرا (١٥ بالمئة)، ثم المانيا (١٠ بالمئة)، تليها بريطانيا (٥,٨ بالمئة)، ثم بلجيكا (٣,٨ بالمئة)، ثم فرنسا (٣,٤ بالمئة)، فهولندا (٣ بالمئة)، فاليابان (٢,٧ بالمئة)، تليها النمسا (٢,٦ بالمئة)، وأخيراً السويد (٢,٢ بالمئة).

وتجدر الإشارة إلى أن بيانات وزارة الاقتصاد الروسية توضح أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة (مثل بناء مصانع أو شراء معدات) قد بلغت نحو ١,٩ مليار دولار، بينما بلغت قيمة الاستثمارات المقدمة في صورة تسهيلات تجارية ومالية من مصادر التمويل الأجنبية مثل البنوك التجارية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية نحو ٨٩٠ مليون دولار، هذا بالإضافة إلى استثمارات في السندات بلغت حوالى ٣٠ مليون دولار. وعلى مستوى المدن الروسية المستفيدة من هذه الاستثمارات فإن موسكو قد استحوذت على نحو ٤٧ بالمئة من إجمالي هذه الاستثمارات تليها جمهورية تاتارستان ومدينة سان بطرسبرغ بواقع ٥,٧ بالمئة لكل منهما، ثم منطقة تيومين الغنية بالنفط (٣,٦ بالمئة).

وحول أهم مجالات الاستثمار في روسيا، فإن هناك قطاعين أساسيين يمكن الاستثمار فيهما وهما: قطاع النفط، وقطاع الصناعات الغذائية. هذا إلى جانب ثلاثة قطاعات أخرى يمكن لرجال الأعمال العرب الاستثمار فيها وهي: قطاع الملابس الجاهزة، وقطاع تصنيع الأخشاب وصناعة الأثاث، وقطاع التسويق والتوزيع. ويتم الاستثمار في روسيا من خلال شراء أسهم في المشروعات المطروحة للخصخصة، أو الاتصال المباشر مع إدارة هذه المشروعات أو وزارة العلاقات الاقتصادية الخارجية الروسية. كما تلعب إدارة الأقاليم والمناطق دوراً في الاستثمار في المشروعات الواقعة في نطاق الإقليم أو المنطقة ويمكن الاتصال بهذه الإدارات أيضاً.

أما أهم المشكلات التي تواجه المستثمر، فتتمثل في غموض التشريعات الضريبية المعمول بها حالياً في روسيا حتى بالنسبة للموظفين القائمين عليها أنفسهم، وفداحة الأعباء الضريبية على المواطنين لاضطرار الدولة إلى استحداث أنواع جديدة من الضرائب لزيادة حصيلة إيراداتها السيادية. فالشركات الروسية تدفع حوالى ٥١ نوعاً مختلفاً من الضرائب، وهو ما أدى إلى تهرب نحو ١٢ ألف منشأة تجارية وصناعية من السداد[1]. إلا أن قوانين الاستثمار السارية في روسيا تتيح مزايا وإعفاءات للمستثمر الأجنبي. كما أن

---

(١) الأهرام، ١٥/٤/١٩٩٥.

هناك العديد من المسائل القابلة للتفاوض بين المستثمر الأجنبي والجهات المعنية بالاستثمار سواء بشكل شرعي أو بشكل غير شرعي. إلا أن المشكلة الأساسية تتمثل في تعاظم دور المافيا التي تقف وراء تجارة المخدرات التي انتشرت بشكل كبير في روسيا، وكذلك وراء الدعارة، والإتاوات المفروضة على كل صاحب محل أو متجر أو مشروع. وهي التي تقف أيضاً وراء مقتل عدد من رؤساء البنوك ورجال الأعمال ومنهم أوليغ كانت مدير البنك التجاري «يوجورسكي»، ورجل الأعمال ايفان كيفيلدي، فضلاً عن تعرض ٩٠ من رجال الأعمال لنحو ٩٠ جريمة قتل، منها ٤٦ عملية اغتيال وقتل ونسف وتفجير سيارات ومساكن. ولقد أدى هذا إلى تجمهر أكثر من مئة من رجال الأعمال والبنوك والمصارف ومعهم الآلاف من أعوانهم وحراسهم في ميدان لوبيانكا في موسكو في آب/أغسطس ١٩٩٥، حيث اتهم المتظاهرون الحكومة الحالية بالعجز عن حماية أمن الناس وأرواحهم بمن فيهم رجال المال والأعمال والصناعة والانتاج، وطالبوا الحكومة باتخاذ اجراءات صارمة ضد تفشي عصابات المافيا في كل أنحاء روسيا[٢]. وقد أقر وزير الداخلية الروسي أناتولي كوليكوف بتفشي الجريمة في روسيا، وأن هناك حوالى تسعة آلاف عصابة مافيا في روسيا تضم مئة ألف شخص، وأن عدد الجرائم يصل إلى قرابة عشرة ملايين جريمة سنوياً. وحذر من أن المافيا بدأت «ترتقي إلى مستوى جديد نوعياً وتشكل هيئات لها صبغة شرعية للتغطية على عملياتها، وأن الاقتصاد الأسود الذي تسيطر عليه المافيا يشكل حوالى ٥٠ بالمئة من مجموع الاقتصاد الروسي. كما أقر كوليكوف بعجز الأجهزة الأمنية عن حصر وضبط الجرائم لأسباب عديدة منها تورط مسؤولين كبار في علاقات مع المافيا[٣].

٣ ـ في المجالات العسكرية

منذ منتصف عام ١٩٩٢ نشطت السياسة الروسية من أجل زيادة حجم مبيعاتها من الأسلحة في العالم، وأصبح العامل الأساسي الذي يحكم

---

(٢) **الأهرام:** ١٨/٨/١٩٩٥، و٢٣/٨/١٩٩٥.

(٣) **الحياة،** ١٤/٦/١٩٩٧.

صادراتها من السلاح إلى الخارج هو العامل الاقتصادي والحصول على العملة الصعبة دون ما وزن يذكر للاعتبارات الايديولوجية أو حتى الاستراتيجية، وبخاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعتصرها، بل إنها لم تتقيد في بعض الحالات بالمعايير الدولية التي اشتركت في صياغتها بشأن تصدير أسلحة ذات تقنية خاصة يوجد تحفظ على نقلها، وهو ما وضح في الصفقات الروسية ـ الإيرانية ببيع ثلاث غواصات من طراز «كيلو» ومحطات للطاقة النووية إلى إيران وما يعنيه ذلك من إخلال بتوازن القوى في منطقة الخليج.

وفي ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة أصبح لمصانع انتاج الأسلحة في روسيا الحق في التعاقد وعقد الصفقات مع دول العالم مباشرة أو من خلال وسطاء، وذلك بعد موافقة الحكومة التي تأتي بناء على شهادة تبين الـ «End User». كما أن للحكومة ـ بالطبع ـ حق عقد صفقات السلاح والتعاقد بشأنها وذلك من خلال شركة «روس فيرجين» المتخصصة في السلاح. إلا أن هذا لايمنع من أن جزءاً من تجارة السلاح الروسي يتم خارج سيطرة الدولة ورقابتها عن طريق السوق السوداء والسرية والصفقات غير الرسمية. ويشمل ذلك كل أنواع الأسلحة بدءاً من المسدسات وحتى المقاتلات المتطورة، بل والمواد النووية أيضاً. ولقد سبقت الإشارة إلى اكتشاف محاولات عديدة لتهريب مواد نووية وبخاصة البلوتونيوم المشع من روسيا إلى المانيا وصلت إلى أكثر من ٣٤٠ حالة خلال عام ١٩٩٤. وعلى أثر ذلك بدأت القيادة الروسية بإحكام قبضتها على صادرات السلاح وتركيزها في يد الشركة التابعة للحكومة. ولكن يظل تهريب السلاح ظاهرة موجودة وقائمة.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنه ليس من السهل حصر المصانع الروسية المنتجة للأسلحة لضخامة عددها وانتشارها في مختلف الأقاليم والجمهوريات الروسية المترامية الأطراف. كما تجدر الإشارة إلى أن كلاً من أوكرانيا وروسيا البيضاء تعد من الدول المنافسة لروسيا في مجال إنتاج الأسلحة، وتُعد مصدراً بديلاً لها في بعض الأنواع، بل وقد تتفوق عليها في أحيان أخرى وبخاصة من حيث السعر.

٤ ـ في المجالات الثقافية

في ما يتعلق بالتعاون في المجالات الثقافية العامة والدينية والفنون والإعلام، فإن ذلك عادة ما يتم من خلال اتفاقات للتعاون الثقافي والعلمي تنظم العلاقات في هذا الإطار، ويتم إبرامها بشكل رسمي مع الحكومة الروسية. ويمكن الاتصال بوزارة الثقافة الروسية والرجوع إليها في هذا الشأن. وعادة ما تغطي هذه الاتفاقيات أشكال التعاون الثقافي كافة بما في ذلك التعاون في مجال نشر المواد المطبوعة وتوزيعها وتبادل الكتب والمجلات والمطبوعات والاشتراك في معارض الكتاب الدولية التي تقام في روسيا، والتي يمكن من خلالها تسويق الكتب والمواد المطبوعة، بما في ذلك الكتب والمطبوعات الدينية. ومثال ذلك اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي الموقعة بين مصر وروسيا عام ١٩٩٥.

من ناحية أخرى، وكما سبقت الاشارة، فإنه في إطار عملية الخصخصة تم طرح أسهم الصحف والمجلات للقطاع الخاص، بل سمح لهذا الأخير بإقامة قنوات تلفزيونية خاصة، وقد يكون هذا أحد المجالات التي يمكن لرأس المال العربي الخاص أو الحكومي الاستثمار فيه والتأثير من خلاله في عملية صنع القرار في روسيا.

وفي ما يتعلق بالشؤون الدينية على وجه الخصوص، فإن المسلمين في روسيا يتركزون في جمهورية الشيشان وعاصمتها غروزني، وجمهورية بشكيرتستان وعاصمتها أوفا، وجمهورية تتارستان وعاصمتها كازان، وجمهورية داغستان، وهي جمهوريات تتمتع بالحكم الذاتي في إطار الاتحاد الروسي. وإقامة علاقات مع المسلمين في روسيا بصفة عامة يتم من خلال اتفاقات تبرم مع الحكومة الروسية.

وكذلك الحال بالنسبة إلى المنح والمعونات التي تقدم من الدول الإسلامية، وفي مقدمتها العربية السعودية والكويت ومصر إلى مسلمي روسيا والتي عادة ما تأتي في إطار بروتوكولات واتفاقات للتعاون الثقافي بين روسيا، وهذه البلدان. وعادة ما تأتي هذه المعونات في شكل منح للدراسة في الجامعات والمعاهد الإسلامية كالأزهر، كما تتمثل في صورة هدايا من المصاحف وكتب التراث والتسجيلات الصوتية وغيرها من المواد الدينية. وقد

أقامت السعودية مركزاً إسلامياً في موسكو يضم مسجداً ومكتبة مزودة بالعديد من الكتب والوسائل المستخدمة في الدعوة. إلا أن فكرة العمل بشكل تجاري في هذا المجال لم تطرح بعد.

ولا يسعنا في ختام هذه الدراسة سوى القول بأن روسيا ما زالت إحدى القوى الكبرى الفاعلة والمؤثرة في النظام الدولي الراهن، ولها مواقفها التي تتسم بدرجة ما من الاستقلالية في مواجهة غيرها من القوى الكبرى، وهي سوق تتسع لشريحة عريضة من الصادرات ولمجالات عدة للاستثمار، كما أنها مصدر للأسلحة والتقانة العسكرية المتطورة. ومن ثم فإن إقامة علاقات معها ـ على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو العسكري أو الثقافي ـ أمر مجدٍ، وخصوصاً مع حسن استغلال القدرات والطاقات الروسية وأخذ المحاذير السابقة في الاعتبار، ومحاولة التغلب عليها.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

الدستور الروسي.

السيد سليم، محمد (محرر). المشكلة الشيشانية: **أصولها وآفاقها**. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٥. (أوراق آسيوية؛ ١)

علوي، مصطفى (محرر). **الوطن العربي وكومنولث الدول المستقلة**. [د.م.]: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٤.

دوريات

الأنباء: ١٢/٦/١٩٩٦، و١٥/٦/١٩٩٦.

الأهـــرام: ٢/٦/١٩٩٢؛ ٢٣/١/١٩٩٣؛ ١٩/٨/١٩٩٣؛ ٣٠/٨/١٩٩٣؛ ١٣/١٠/١٩٩٣؛ ١٤/١٠/١٩٩٣؛ ١٢/٢/١٩٩٤؛ ٢/٤/١٩٩٤؛ ١٤/٨/١٩٩٤؛ ٣٠/١٠/١٩٩٤؛ ٢٤/١/١٩٩٥؛ ٩/٢/١٩٩٥؛ ١٥/٤/١٩٩٥؛ ١٩/٤/١٩٩٥؛ ٢٤/٤/١٩٩٥؛ ١/٥/١٩٩٥؛ ٢/٥/١٩٩٥؛ ١٧/٧/١٩٩٥؛ ١٨/٧/١٩٩٥؛ ١٨/٨/١٩٩٥؛ ٢٣/٨/١٩٩٥؛ ٢٠/٩/١٩٩٥؛ ٢١/١٠/١٩٩٥؛ ٢٦/١/١٩٩٦؛ ٣/٢/١٩٩٦؛ ٦/٤/١٩٩٦؛ ٢٢/٤/١٩٩٦؛ ٢٣/٤/١٩٩٦؛ ٢٦/٤/١٩٩٦؛ ٢٧/٤/١٩٩٦؛ ٣٠/٤/١٩٩٦؛ ١٨/٧/١٩٩٦، و٢٧/٨/١٩٩٦.

الأهرام المسائي: ١٣/١١/١٩٩٢، و٢٠/١٠/١٩٩٣.

الحـيـــاة: ١٥/٦/١٩٩٦؛ ١١/٣/١٩٩٧؛ ١٢/٣/١٩٩٧؛ ١٨/٣/١٩٩٧؛ ٢٥/٣/١٩٩٧؛ ٢٦/٣/١٩٩٧؛ ٥/٤/١٩٩٧؛ ٨/٤/١٩٩٧؛ ١٤/٤/١٩٩٧؛ ١٥/٤/١٩٩٧؛ ٢١/٤/١٩٩٧؛ ٢٣/٤/١٩٩٧؛ ٢٩/٤/١٩٩٧؛ ٣٠/٤/١٩٩٧؛ ١٠/٥/١٩٩٧؛ ٢٤/٥/١٩٩٧؛ ٢٧/٥/١٩٩٧؛ ٦/٦/١٩٩٧؛ ١٤/٦/١٩٩٧؛ ٢٢/٦/١٩٩٧؛ ٢/٧/١٩٩٧؛ ٨/٧/١٩٩٧؛ ٣٠/٧/١٩٩٧؛ ١٠/٩/١٩٩٧؛ ١٤/٩/١٩٩٧؛ ٢٠/٩/١٩٩٧، و٢٤/٩/١٩٩٧.

خليل، عبد الملك. «قرار غزو الشيشان.. بداية مسيرة الآلام.» **الأهرام**: ١١/٢/١٩٩٧.

السياسة: ١٦/٨/١٩٩٦.

العالم اليوم: ٢٦/٥/١٩٩٣.

٢ - الأجنبية

Books

Dawisha, Karen and Bruce Parrott. *Russia and the New States of Eurasia.* New York: Cambridge University Press, 1994.

Mandelbaum, Michael (ed.). *The Strategic Quadrangle: Russia, China, Japan, and the United States in East Asia.* New York: Council on Foreign Relations Press, ©1995.

Mikheyev, Dmitry. *Russia Transformed.* Indiana: Hudson Institute, 1996.

Russia Today: Facts and Trends. Moscow: Russia Information Agency, Novosti, 1995.

White, Stephen, Alex Pravda and Zvi Gitelman (eds.). *Developments in Russia and Post-Soviet Politics.* London: Macmillan, 1994.

Periodicals

Armstrong, John A. «Nationalism in the Former Soviet Empire.» *Problems of Communism:* January-April 1992.

Aslund, Anders. «Russia's Success Story.» *Foreign Affairs:* vol. 73, no. 5, September - October 1994.

Buszynksi, Leszek. «Russia and the West: Towards Renewed Geopolitical Rivalry?.» *Survival:* vol. 37, no. 3, Autumn 1995.

Economist: 6 February 1993; 27 March 1993; 10 April 1993; 21 January 1995; 11 March 1995; 8 April 1995; 22 April 1995; 29 April 1995; 3 June 1995; 16 September 1995, and 11 May 1996.

Facts on File: vol. 55, no. 2872, December 1995.

Goldman, Marshall I. «Yeltsin's Reforms: Gorbachev II?.» *Foreign Policy:* no. 88, Fall 1992.

Herrmann, Richard K. «Russian Policy in the Middle East: Strategic Change and Tactical Contradictions.» *Middle East Journal:* vol. 48, no. 3, Summer 1994.

Hough, Jerry F. «America's Russia Policy: The Triumph of Neglect.» *Current History:* vol. 93, no. 585, October 1994.

International Herald Tribune: 1/7/1995; 2/7/1995; 5/9/1995; 18/6/1996, and 21/6/1996.

Kasatkin, Anatoly. «Will the Middle East Become a Russian Priority?.» *International Affairs* (Moscow): no. 7, 1994.

Keesing's Record of World Events: February 1992; May 1992; August 1992; November 1992; April 1993; October 1993; January 1994; February 1994; April 1994; September 1994, and January 1996.

Mcfaul, Michael. «Explaining the Vote.» *Journal of Democracy:* vol. 5, no. 2, April 1994.

Porter, Bruce D. «A Country Instead of a Cause: Russian Foreign Policy in the Post-Soviet Era.» *Washington Quarterly:* vol. 15, no. 3, [Summer 1992].

—— and Carol R. Saivetz. «The Once and Future Empire: Russia and the «Near Abroad».». *Washington Quarterly:* vol. 17, no. 3, Summer 1994.

Shoumikhin, Andri. «Russian Approach to Advanced Weapons Proliferation: Change and Continuity.» Unpublished Paper.

Simes, Dimitri K. «America and the Post-Soviet Republics.» *Foreign Affairs:* vol. 71, no. 3, Summer 1992.

——. «The Return of Russian History.» *Foreign Affairs:* vol. 73, no. 1, January - February 1994.

Staar, Richard F. «Russia and the Islamic Middle East.» *Mediterranean Quarterly:* 1997.

World Today: vol. 49, no. 4, April 1993.

هذا الكتاب

ما زالت روسيا ـ على رغم الأزمات التي تعتصرها ـ إحدى الدول الفاعلة في النظام الدولي الراهن ذات المقعد الدائم في مجلس الأمن. فهي الدولة الوريثة للاتحاد السوفياتي، والقوة العظمى الثانية على المستوى العسكري إذ إن لديها أكبر قوة تقليدية في أوروبا وآسيا، فضلاً عن كونها أكبر دول العالم من حيث المساحة.

وموضوع هذا الكتاب هو عملية صنع القرار في روسيا مع التركيز على طبيعة هذه العملية في ما يتعلق بالقضايا العربية. وتجدر الإشارة إلى أن الضوابط العامة التي تحكم معالجة هذا الموضوع تتمثل في طبيعة المرحلة الحالية التي يختلط فيها القديم بالجديد، وفي طبيعة الأزمة التي تحول روسيا من قوة عظمى إلى دولة عادية، ومن دولة ذات اقتصاد مخطط قائم على المركزية إلى دولة تعتمد على اقتصاد السوق، وتجابه بخطر التفكك والانهيار الذي يتهددها في ظل سعي بعض الجمهوريات إلى الاستقلال الاقتصادي عن السلطة المركزية في موسكو.

من هو محور عملية صنع القرار في روسيا؟ وما هي السيناريوهات المتوقعة لمرحلة ما بعد يلتسين؟ ما دور القوى الداخلية الروسية في هذه العملية؟ وما مدى التأثير الخارجي فيها؟

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: caus@t-net.com.lb

الثمن